الحرية

اسبوعية
سياسية
عربية

AL-HOURRIAH - No. 551 - 25 - 1 - 1971 - BEYROUTH

بيروت - ٢٥-١-١٩٧١ - العدد ٥٥١ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

الحركات السياسية للبورجوازية الصغيرة في العراق

انتزاع السلاح من أيدي الميليشيا: يضع العمل الفدائي تحت رحمة النظام

■ الضمان الصحي:
تركز الصدام حول المادة ٢٣

■ الجامعة اللبنانية
مصلحة الكهرباء
الانتخابات النيابية:

مواقف «الحزب الشيوعي» الانتهازية



اطراف الحل السلمي.. و«مصير» الفلسطينيين

في مقالين سابقين لـ «الحرية» في ٢١ و ٢٨ -١٢-٧٠) جرت محاولة لتحديد عناصر «المشروعين» الاسرائيلي والهاشمي لتسوية مصير الفلسطينيين السياسي. فماذا عن المواقف الاخرى حيال المسألة ذاتها ؟

كان واضحا خلال الشهور القليلة التي سبقت مجزرة ايلول الفائت في الاردن، أن «مشكلة الفلسطينيين» بدأت تستقطب — في المجال العربي الدولي — اهتماما متصاعدا يمكن رده الى عاملين أساسيين:

الاول — بروز المقاومة وتصاعد تأثيرها وما بدا أنه نجاحها في احياء الدور الوطني الفلسطيني واعادة طرحه كواحد من العناصر المقررة لمستقبل الصراع العربي الاسرائيلي، بعد الطمس الذي تعرض له طيلة عشرين عاما.

والثاني — اقتراب آفاق الحل السلمي على قاعدة مشروع روجرز الذي بدا عند طرحه وكأنه يفتح ثغرة واسعة في جدار التصلب الاسرائيلي الامريكي القديم.

فكيف واجهت اطراف الحل السلمي، العربية والدولية، هذا الوضع «المستجد»، وما هو الاطار الذي كانت تتداخل ضمنه وتتباين مختلف المشاريع السلمية المطروحة لتقرير مصير الفلسطينيين ؟

★ ★ ★

بالنسبة للنظام المصري كانت حركة المقاومة تشكل عنصر ضغط مقابل للتصلب الاسرائيلي، وعامل ضبط لسياسات النظام الاردني وعلاقاته الدولية (بالولايات المتحدة خاصة) شديد الاهمية. وبهذا المعنى كانت المقاومة في نظر القاهرة واحدة من وسائل الضغط الثمينة التي لا بد من المحافظة عليها واستعمالها في سياق «معركة ازالة آثار العدوان» وصولا الى حل سلمي «مشرف»! الا أن وجود المقاومة كان ينطوي بالمقابل على احتمالات اخرى بدت خلال النصف الاول من عام ١٩٧٠ (بما في ذلك فترة أحداث حزيران من ذلك العام) على جانب من الخطورة لا يمكن الاستهانة به. اذ لم تعد تأثيرات العمل الفدائي محصورة في خلق مناخ «ثوري» عام يهدد بدفع أقسام من الحركة الجماهيرية الفلسطينية — العربية الى الخروج من تحت المظلة الناصرية، بل أصبح محتملا أن يؤدي تكاثف تلك التأثيرات الى بلورة استقطاب سياسي في الساحة الاردنية قد يكسر احدى اهم حلقات التوازن الذي تستند اليه وجهة الحل السلمي: حلقة النظام الهاشمي. ومع ادراكها الكامل للصعوبات والعوامل التي سوف تلعب دورا حاسما في ترويض المقاومة اذا ما قدر لها ان تمسك بزمام السلطة في عمان، فأن القاهرة كانت ترى في سقوط النظام الاردني تحت أقدام العمل الفدائي منزلقا نحو «مغامرات ثورية» قد تؤدي لفترة من الزمن على الاقل الى تفكيك التوازن العربي الرسمي الذي استعاد هيمنته على المنطقة بعد الاشهر الاولى من هزيمة ٥ حزيران. وكانت القاهرة بأمس الحاجة الى الاحتفاظ بهذا التوازن الذي تحتل مركز التقرير ضمنه، في فترة بدا واضحا خلالها أن معركة الحل السلمي تدق أبواب مرحلة جديدة. فمن لقاء سيسكو بالمسؤولين المصريين في القاهرة الى نداء عبد الناصر في الاول من أيار ١٩٧٠ الى المهرجان الذي جمع الملوك والرؤساء العرب في احتفالات الجلاء بليبيا الى المحادثات العربية السوفياتية في موسكو، كانت حلقات الموقف المصري تتوالى وتترابط باتجاه القبول بمشروع كمشروع روجرز في النهاية.

هذا القبول وضع السياسة المصرية تجاه حركة المقاومة أمام منعطف حاسم لم تكن قد واجهته من قبل حتى عندما أعلنت موافقتها على قرار مجلس الامن عام ١٩٦٧. اذ فرض عليها أن تخرج في التعبير عن سياستها الفعلية تجاه حركة المقاومة من صعيد الحديث العام عن «أنبل ظاهرة عرفها النضال العربي» الى صعيد الافصاح عن فهمها لدور المقاومة ومستقبل الفلسطينيين بكلام لم تنقصه الدقة هذه المرة.

وعلى قاعدة المواقف الرسمية التي أعلنتها القاهرة آنذاك، ومن خلال مقالات هيكل وتفاصيل حواره مع الوفد الفلسطيني الذي زار القاهرة بعد قبولها لمشروع روجرز، ثم من خلال ما تسرب عن وقائع اللقاء بين بعض قادة المقاومة والرئيس عبد الناصر اثناء الفترة ذاتها، من خلال ذلك كله بدأت تتضح معالم الاتجاه المصري (السوفياتي) جوابا على «مشكلة الفلسطينيين» فما هي العناصر التي كان ينطوي عليها هذا الاتجاه ؟

● كان واضحا ان المسألة العاجلة التي تاتي في طليعة اهتمامات الطرف المصري السوفياتي آنذاك، هي مسألة لجم المقاومة في الاردن واعادة التوازن بينها وبين النظام الاردني الى وضع تمتنع فيه احتمالات سقوط العرش أو تصفية العمل الفدائي كليا. ذلك أن سقوط النظام الاردني، تحت وطأة الضغط الفدائي، كان من شأنه أن يفتح في جدار معسكر الحل السلمي عربيا ثغرة تضع القدرة المصرية على قيادة الوضع العربي الرسمي نحو التسوية موضع تساؤل جدي. أما تصفية المقاومة في الساحة الاردنية كليا فمن أبسط مخاطرها ضياع ورقة ضغط يمكن ان تلعب دورا هاما في لجم النظام الاردني وضبطه ضمن حظيرة «الصف العربي» وفي تليين التصلب الاسرائيلي الامريكي خلال مفاوضات سوف تكون بالتأكيد طويلة ومعقدة.

● ولم تكن استعادة التوازن بين المقاومة والنظام الاردني هي كل ما يشغل الطرف المصري السوفياتي آنذاك. بل كان اهتمامه ينصب بالمقابل على هدف لا يقل أهمية هو دفع الفلسطينيين الى الانخراط في وجهة الحل السلمي. ذلك ان ضبط العامل الوطني الفلسطيني وامتصاص تأثيراته كان يشكل شرطا رئيسيا لنجاح اية تسوية. ومن هنا كانت ضرورة استدراج المقاومة الى حيث تصبح عنصرا من عناصر التوازن الذي يحكم قبضته على المنطقة ويقنن للصراع العربي الاسرائيلي مجراه.

وفي هذا النطاق بدا واضحا ان في جعبة الطرف المصري السوفياتي مشروعا لدولة فلسطينية يمكن أن تشكل جسرا تعبر عليه المقاومة من موقعها الراهن كحركة تحرير، الى حيث تصبح مجرد نظام عربي اخر يشارك اقرانه في تسوية مصير الفلسطينيين السياسي على قاعدة الحل السلمي وضمن اطاره. أما الحفاظ على التوازن القائم في الساحة الاردنية الفلسطينية فلم يكن بالنسبة للطرف المصري السوفياتي أكثر من هدف مرحلي تمليه ضرورة استبقاء النظام الاردني حليفا منضبطا لاكمال شوط الحل السلمي بشروط عربية متماسكة. وبعده كان واضحا ان التوازن القلق بين المقاومة والعرش الهاشمي لا يمكن ان يستمر الى ما لا نهاية وان عملية تنفيذ الحل السلمي ذاتها لا بد أن تحسمه اخيرا لصالح احد الطرفين.

فلصالح من يحسم التناقض ؟

اذا كان وجود المقاومة ونموها قد أبرز العامل الوطني الفلسطيني بطريقة لم تعد تسمح بتجاهله وطمسه، واذا كان الحل السلمي لن يستقيم في النهاية الا بصيغة تقدم «جوابا ناجحا على مشكلة الفلسطينيين» فأن الطرف المصري السوفياتي يمكن أن يستخدم وزنه في مفاوضات الحل السلمي لحسم التناقض مع النظام الاردني «لصالح» المقاومة باعطائها دولة فلسطينية يمكن «النضال» لجعلها تضم ضفتي الاردن معا.

تلك هي خلاصة العرض الذي طرح أمام المقاومة، بكلام واضح في الاجتماعات المغلقة وبالتلميح الضمني عبر الصحف والاذاعات.

ومقابل هذا الموقف الواضح الذي رد به الطرف المصري السوفياتي على بروز المقاومة واقتراب آفاق الحل السلمي وطرح من خلاله حله الخاص «لمشكلة الفلسطينيين»، كان موقف الولايات المتحدة يبدو محاطا بغموض شديد. ورغم أن تصريحات المسؤولين الامريكيين كانت تتحدث عن ضرورة الاعتراف بالشخصية الوطنية للفلسطينيين وحقهم في تقرير مصيرهم السياسي، الا أنه لم يصدر عن واشنطن ما يشير الى مشروع محدد لدولة فلسطينية واضحة المعالم.

وهكذا لم تكن مصادر المعلومات «الواضحة» عن الموقف الامريكي تتعدى احد مصدرين:

١ — ما كانت تنقله الاوساط العربية الرسمية الداعية لفكرة الدولة الفلسطينية من أن «التفاهم الدولي» على هذه الفكرة قد بلغ حدا يمكن القول معه ان موقف الولايات المتحدة قد أصبح محاذيا لهذه الفكرة ومستعدا لقبولها بصرف النظر عن صيغتها العملية (هل تشمل الدولة الفلسطينية ضفتي الاردن أم تنحصر في الضفة الغربية وحدها ؟)

٢ — ما كان يرد من اشارات في بعض تحاليل ومقالات المعلقين الغربيين من أن تدهور نفوذ الملك حسين وبروز المقاومة في الساحة الاردنية، قد يولد اقتناعا في بعض الدوائر الامريكية بأنها لن تستطيع الرهان طويلا على العرش الهاشمي وانه لا بد من تطويق تاثيرات المقاومة بمشروع يمكن أن يشكل حلا «لمشكلة الفلسطينيين» ويستقطب قوى في الضفتين الغربية والشرقية ذات وزن فعلي يمكن توظيفه لعزل المقاومة عن جماهيرها.

هكذا سجلت فكرة الدولة الفلسطينية، في ظروف تصاعد وزن المقاومة في الاردن وطرح مشروع روجرز، صعودا واضحا جعل منها النقطة التي بدأت تتقاطع عندها (بصيغ مختلفة) معظم المشاريع المطروحة لتقرير مصير الفلسطينيين كجزء من برنامج الحل السلمي.

★ ★ ★

واذا كانت فكرة الدولة الفلسطينية قد اجتازت منذ ذلك التاريخ تعرجات جعلتها الان تنكفيء وتتراجع، فأن ذلك ليس سوى نتيجة لتارجح وزن العامل الفلسطيني ذاته وخصوصا في الساحة الاردنية، ولمأزق الطريق المسدود الذي عاد ينتصب في وجه «مفاوضات السلام».

ومن هنا فأن فهم التعرجات التي اجتازتها فكرة الدولة الفلسطينية في المجال العربي — الدولي خلال الشهور الماضية، يتطلب متابعة «الخط البياني» لتطور أوضاع المقاومة في الساحة الاردنية واعادة رصد آفاق الحل السلمي في ضوء التصلب الاسرائيلي الراهن والاستجابة الامريكية له.

الاسبوع في سطور

أخبار الخليج العربي

● الخليج العربي — « الخط الاحمر » نشرة اخبارية تصدرها اللجنة الاعلامية لمكتب الجبهة الشعبية لتحرير الخليج في عدن :

دبي : قطع من الاسطول السابع الاميركي تزور دبي !.

دخلت ميناء دبي احدى قطع الاسطول السابع الاميركي وهذه القطعة كاسحة الغام بقيادة الادميرال بريان وعلم أن الزيارة ستستغرق يومين .

والمعروف أن الوجود الحربي الاميركي في الخليج العربي يتمثل في قاعدة بحرية في الجفير بالبحرين وتسهيلات للغواصات وللسفن الحربية في جزيرة مصيرة (عمان) كما أن الاسطول الاميركي يملك عددا من القطع الحربية لا يقل عن ٤ تقوم بالدورية في الخليج العربي . لقد تزايد الوجود الحربي الاميركي في الخليج العربي كظاهرة من التدخل الاميركي في المنطقة لحمل جزء من عبء ضرب الثورة عن كاهل بريطانيا ، فالمعروف ان أميركا ستحل جزئيا محل بريطانيا سياسيا وعسكريا واقتصاديا كما حدث في مناطق النفوذ الاخرى التابعة لانكلترا وفرنسا . ان مشاركة الاسطول الاميركي في المناورات الاميركية البريطانية — الايرانية بين ٦ — ٨ ديسمبر له دلالاته العميقة بالنسبة للدور الاميركي كبوليس دولي لتصفية الثورات التحررية ومنها الثورة في الخليج العربي .

أبو ظبي : مزيد من الاسلحة ايضا ..

اعلنت هيئة الطائرات البريطانية في ٨—١—٧١ ان امارة ابو ظبي ستشتري منها عددا من الصواريخ المضادة للدبابات وان سلطات الامارة طلبت ابقاء تفاصيل الصفقة سرا وتجيء صفقة هذه الاسلحة الجديدة مع اعلان زايد بن سلطان عن عزمه لتعزيز سلاحه الجوي .

والمعروف أنه لا تحيط بابو ظبي دول عدوة ولذلك فان اي غزو بالمدرعات ليس واردا ، ولكن يبقى هناك تفسير لهذه الصفقة وهو :

١ — اما أن الانجليز يخلقون لدى السلطان مخاوف لا أساس لها حتى يتسنى لهم عقد صفقات رابحة لا حاجة لابو ظبي بها كما كان الحال مع ليبيا .

٢ — واما أن الصفقة تشمل أسلحة غير المذكورة وذلك كجزء من حملة التعمية .

■ بلاغ عسكري من الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي :

بتاريخ ٩—١٢—١٩٧٠ قامت مجموعة من قوات جيش التحرير الشعبي بجولة استطلاعية واثناء استطلاعها عثرت على مجموعة الغام مزروعة من قبل العدو في احدى الطرق التي يرتادها المواطنون . فقامت المجموعة باخراج الالغام من الارض . واثناء عملها انفجر لغم فادى الى استشهاد الرفيقين نايف وعلي سهيل . وبعد الحادث مباشرة وصلت سرية من قوات العدو الى مكان الحادث فانفجر لغمين بستة من جنود العدو وادى الى قتلهم جميعا .

بيان مشترك للجبهة التقدمية للنضال الطلابي (العراق) ولجنة التضامن مع الثورة اليمنية وحركات التحرير في الجزيرة والخليج (فرنسا)

■ **على أثر المحادثات الرفاقية التي دارت في أواخر كانون الاول عام ١٩٧٠ ، بين ممثلي الجبهة التقدمية للنضال الطلابي في العراق ، ووفد لجنة التضامن مع الثورة اليمنية وحركات التحرر في الجزيرة العربية والخليج (فرنسا) وبناء على وجهة نظر مشتركة حول الكثير من القضايا المتعلقة بمستقبل الثورة في الخليج وحركة المقاومة الفلسطينية والوضع الداخلي الراهن في العراق قررت اللجنة والجبهة نشر ما يلي :**

— نعلن دعمنا المطلق للثورة الشعبية المسلحة في الخليج بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل والجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج ، ونحث كافة القوى التقدمية والثورية العربية والعالمية لدعم هذه الثورة بكل الوسائل الممكنة . ونشجب بشدة مقاطعة الثورة الشعبية المسلحة في ظفار من قبل اكثرية الاجهزة الاعلامية للدول العربية ومساندتها لما يسمى « اتحاد امارات الخليج » وهو اتحاد الشركات النفطية الاحتكارية العالمية والانظمة العميلة للسلاطين والامراء والشيوخ .

— نشجب بصورة خاصة موقف الحكومة العراقية الحالية تجاه ثورة الخليج « الاعتراف الرسمي باتحاد الامارات عبر تبادل الوفود الرسمية — تشكيل منظمات خاصة لمحاربة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج — التعاون مع قوى الثورة المضادة المتمثلة بجماعة الامام غالب — اعتقال الكثير من الطلبة العمانيين في العراق — طرح قضية وجود الايرانيين في الخليج بشكل شوفيني ضيق الافق .

— نستنكر ونشجب بشدة موقف العراق اثناء مجزرة ايلول الاخيرة في الاردن « وقوف الجيش العراقي بجانب السلطات الاردنية وضد قوات الثورة الفلسطينية » والذي كشف نهائيا أمام الجماهير العربية حقيقة مواقف حكام بغداد المزايدة تجاه القضية الفلسطينية وخيانتهم للثورة الفلسطينية .

— نطالب كافة القوى التقدمية والثورية في العالم استنكار حملة القمع والارهاب والتصفية التي تشنها السلطات العراقية الفاشية ضد القوى اليسارية في العراق وخاصة ضد مناضلي القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي ومؤتمر القوميين . وضد مناضلي المنظمات النقابية وخاصة الجبهة التقدمية للنضال الطلابي .

— نعتبر أن الحكم القائم حاليا في بغداد عاجز بسبب طبيعته الرجعية الشوفينية الفاشية عن حل القضية الكردية حلا ديمقراطيا عادلا نهائيا وعلى هذا الاساس نعتبر الاتفاقيات الموقعة في ١١ اذار ١٩٧٠ بين قيادة الثورة الكردية والسلطات العراقية مجرد اتفاقيات مؤقتة احرزها الشعب الكردي في العراق بفضل نضاله المسلح الطويل — نساند نضال الشعب الكردي في كردستان ايران وتركيا من اجل حقوقه الثقافية والديمقراطية والقومية المشروعة وحق تقرير المصير باعتباره عنصر اساسي وجزء لا يتجزأ من نضال شعوب ايران وتركيا ضد الانظمة الرجعية العميلة القائمة في طهران وانقرا والمرتبطة عضويا بالامبريالية الاميركية .

— نعتبر نضال القوميات المضطهدة في الدول الرأسمالية الامبريالية من اجل حقوقها القومية والتحرر عنصر مهم في النضال العالمي ضد الامبريالية من شانه أن يتحول الى عواصف ثورية في قلب النظام الرأسمالي وعلى هذا الاساس نساند حركات الزنوج الثورية في الولايات المتحدة والحركة الوطنية التحررية في كيوبك بقيادة جبهة تحرير كيوبك والحركة التحررية في ايرلندا الشمالية ضد الاحتلال الانجليزي والحركة الثورية الباسكية في اسبانيا بقيادة « اي. تي. آي. » ضد الحكم الفاشي .

— نساند كافة الحركات التحررية المسلحة في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية واوقيانيا والحركات الطلابية والعمالية في اوروبا الغربية واميركا الشمالية ونعتبر أن الطريق الصحيح لدحر وقبر الامبريالية هو تشديد الصراع الطبقي والقومي في العالم وتعزيز علاقات الدعم المتبادل بين كافة الحركات التحررية والثورية وخلق اكثر من فيانتام واحدة في العالم .

■ الحركة الطلابية العربية في بريطانيا

استقلال الاتحاد العام عن الأنظمة والسياسات الرسمية وتأكيد على رفض المشروع الأميركي .

■ **اعلن اتحاد العام للطلبة العرب في المملكة المتحدة وايرلنده تأييده الكامل للتيار السائد في المنطقة ضد مشروع روجرز والحلول التصفوية الناجمة عنه . ففي اجتماع طارىء لمجلسه الاداري حضره ٢١٠ طلاب يمثلون ٤٥ جمعية وفرع ، تبنى الاتحاد المقررات التالية :**

١ — استقلال الاتحاد والحركة الطلابية العربية عن الانظمة والسياسات الرسمية العربية .

٢ — ارتباط الاتحاد والحركة الطلابية العربية بالحركة الثورية والتقدمية الجماهيرية في الوطن العربي والتي تقف في طليعتها اليوم حركة المقاومة الفلسطينية الباسلة وجميع القوى التقدمية المساندة لها ورفض قرار مجلس الامن والمشروع الاميركي .

٣ — واكد المجلس اخيرا على ضرورة التمييز بين معارضة الجماهير الطلابية للحلول السلمية وبين « المعارضة الانتهازية والتصيد بالماء العكر الذي تمارسه القوى الرجعية والعميلة في العالم العربي واكد « ضرورة فضح المواقف الخيانية للحكم العراقي العميل وجميع القوى التي تؤيده » .

وقد تكونت هذه الاغلبية داخل الاتحاد بالنضال ضد تيارين : بعض الطلاب الذين انساقوا وراء سياسات التخاذل محاولين ربط سياسات الحركة الطلابية بسياسة الانظمة العربية الاستسلامية بحجة ان رفض هذه الحلول « مؤامرة بعثية » . هذا من جهة. ومن جهة اخرى ، ناضلت غالبية الطلبة العرب ضد ثمرة البعث العراقي المعزولة والمشبوهة .

وقد اذاع التجمع العراقي الثوري في بريطانيا بيانا يدعو فيه طلاب الاتحاد الى الالتزام بثلاثة مبادىء أساسية :

١ — رفض الحلول الاستسلامية والالتزام الكلي بالثورة الفلسطينية .

٢ — عزل العناصر المشبوهة والانتهازية المخربة .

٣ — الدعوة الى « عمل جبهوي تقدمي » في اطار الاتحاد يضم جميع « الذين يلتزمون جديا بالحركة الثورية في الوطن العربي . المقاومة الفلسطينية وثورة الخليج والحركات الثورية الاخرى » .

نقابات القطاع الطباعي والصحفي والنشر تستعد لتنفيذ الاضراب الشامل في أول شباط

اذاعت اللجنة النقابية المشتركة للقطاع الطباعي والصحفي والنشر في لبنان والتي تضم اربع نقابات هي نقابة موظفي الصحف والمجلات ووكالات الاخبار ونقابة عمال المطابع في بيروت ونقابة عمال الطباعة والتجليد ونقابة موظفي شركات الدعاية والاعلان ، اذاعت بيانا اكدت فيه تأييدها لمواقف الاتحاد العمالي العام بضرورة تعديل المواد ١٩ و ٢٣ و ٦١ من قانون الضمان الصحي . وتنفيذ الاضراب العام المقرر في اول شباط . ودعت الى جمعية عمومية للتداول حول الموضوع يوم الخميس القادم .

الحرية — صاحب الامتياز: محسن ابراهيم — المدير المسؤول: حسن فخر — مدير الادارة: ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش — هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

تصريحان للجبهة الشعبية الديمقراطية حول :
١- المؤتمر الصحفي لكمال العدوان
٢- خبر جريدة « الأهرام »

■ **أدلى ناطق بلسان الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين بالتصريح التالي حول المؤتمر الصحفي في بيروت والذي عقده الاخ كمال عدوان ، عضو أمانة السر للجنة المركزية لحركة المقاومة بتاريخ ١٦—١—١٩٧١ .**

التزمت الجبهة الشعبية الديمقراطية جانب الصمت العلني حول العلاقات بين فصائل المقاومة بعد احداث ٨—١—٩٧١ ، وحول مواقف أمانة السر السياسية والعسكرية تجاه الحملة العسكرية الرجعية للسلطة الاردنية . كل هذا نظرا للظروف الدقيقة التي تمر بها المقاومة في هذه الفترة بذات الوقت سجلت الجبهة الديمقراطية في اللجنة المركزية وفي أمانة السر سلسلة من المواقف الاساسية حول القضايا الراهنة المطروحة على حركة المقاومة . وكان بود الجبهة الديمقراطية متابعة هذا النهج والاصرار على انجاز الحوار داخل أمانة السر لتتحدد السياسات والعلاقات على أساسه ويصبح من الضرورة الوطنية والثورية طرح كل النتائج على الجماهير ومواقف كل فصيل تجاه كل القضايا المطروحة . ولكن الاخ كمال عدوان اجاز لنفسه ما هو ليس من صلاحياته ، كما تطرق لبعض القضايا بشكل خاطىء ومعكوس. وفي هذا المجال يهم الجبهة الديمقراطية توضيح وتصحيح بعض القضايا الواردة في تصريحات الاخ عدوان والتي مست مواقف مبدئية من جهة ، والجبهة الديمقراطية من جهة اخرى .

١ — عاد الاخ عدوان الى ما قبل حملة التطويق والابادة الخامسة في ايلول ، واستخدم قاعدة « الذي يرى القذى في عين اخيه ولا يرى الخشبة التي في عينه » فتناول بالغمز سياسة يسار المقاومة بالحديث العام عن الشعارات المزايدة...!!! والاضرابات العمالية .. موحيا أنها من عوامل حملة ايلول ، متناسيا :

أولا — ان المقاومة وبتأثير سياسة الجناح اليميني فيها قد حصدت العزلة عن الجماهير الاردنية والجنود ، بالاصرار على فلسطنة القضية الفلسطينية وباسقاط الوحدة النضالية للساحة الفلسطينية — الاردنية عمليا وموضوعيا .

ثانيا — تناسى قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية وخاصة السابع من (ايار ١٩٧٠) والاستثنائي في عمان (٢٧ — ٢٨ اب ١٩٧٠) والتي تقر بان الساحة الفلسطينية — الاردنية ساحة واحدة ، وشعبها شعب واحد، وقضاياها في التحرر الوطني الديمقراطي واحدة حتى يصبح بالامكان متابعة الصراع المسلح والجماهيري ضد العدو الصهيوني الامبريالي .

ثالثا — وهذا هو بيت القصيد « ان السلطة الاردنية هي التي رفضت تاريخيا » وترفض التعايش مع الثورة الفلسطينية ، وهي التي اصرت بحملات عسكرية متتالية على تغليب التناقض الثانوي مع المقاومة « اي تصفية المقاومة » على التناقض الرئيسي مع اسرائيل « اي وحدة الكفاح ضد العدو الصهيوني المشترك » والسلطة الاردنية هي التي رفضت ولا زالت نداء حركة المقاومة الدائم باخضاع التناقض الثانوي « مع المقاومة » لصالح التناقض الرئيسي « مع اسرائيل والامبريالية » .. والاسباب معروفة .

وبعد هذا كله وبعد الحملة العسكرية الجديدة الراهنة يعود الاخ عدوان الى معزوفة الشعارات والاضرابات ، وقد سبقه اليها اخوة اخرون من قادة فتح ايضا ومع الاسف المرير .

٢ — يصرح الاخ عدوان موقفا مبدئيا خطيا ومرفوضا « مبدأ استخدام القوة لحل التعارضات الداخلية بين فصائل حركة المقاومة » وهذا بالضبط ما تريده القوى المضادة للثورة من امبريالية ورجعية وصهيونية . وعلينا ان نعلن بوضوح ان هذه اللغة يجب ان تنتهي كليا من قاموس حركة المقاومة حتى لا تاكل الثورة بعضها ، واعداؤها يتفرجون على فصول المسرحية — المأساة .

ان التعارضات في صفوف المقاومة مشروعة ووليدة التناقضات القائمة في صفوف شعبنا وامتداد التناقضات العربية الى داخل صفوف المقاومة . ان الطريق الديمقراطي الثوري هو الوحيد المفتوح لحل التعارضات في صفوف المقاومة .

٣ — ان النزعة الاستعلائية تفوح من تصريحات الاخ عدوان ، وهي مرفوضة جملة وتفصيلا ، فليس من احد يقاضي المقاومة ولم يتخذ احد في أمانة السر قرارا بجعل فتح « الذراع الضارب بيد اللجنة المركزية » .

٤ — ينطق الاخ عدوان بواقعة غير صحيحة حول بيان ٦—١—٧١ الذي ادانت فيه الجبهة الشعبية الديمقراطية، الصاعقة والجبهة الشعبية ، التصرفات الانفرادية ونزعة التحكم الفردي بقضايا سياسية وعسكرية وحتى ادارية خطيرة على الثورة وعلى عموم فصائلها . ويقول بأن الجبهة الديمقراطية والصاعقة سحبتا توقيعهما على هذا البيان ان هذا لم يقع اطلاقا والجبهة الديمقراطية لا زالت عند موقفها بادانة التصرفات التي وقعت قبل ٦ — ١ — ٧١ .

٥ — ويذكر الاخ عدوان على لسان الاخ حواتمة انه كان في امانة السر ضد المغامرة والانحراف حيث يستوي بالنتيجة الطرفان وللتصحيح فان الجبهة الديمقراطية على لسان مندوبها في مناقشة المواقف السياسية والعسكرية الراهنة تجاه حملة السلطة الاردنية العسكرية ، قد ادانت في داخل امانة السر خط التراجع غير المنظم لدى البعض أمام هجمات السلطة والذي تمثل بتنازلات غير مبررة ، سياسية وعسكرية ، سجلت الجبهة الشعبية الديمقراطية عليها العديد العديد من التحفظات المحددة واشارت بقوة الى خطورة هذا الخط على مصير الثورة. كما ادانت الجبهة النزعة المغامرة لدى البعض الاخر والقائمة على حسابات غير موضوعية وقصيرة الرؤى في الكيفية السياسية والمسلحة لمجابهة حملات السلطة الاردنية لتصفية حركة المقاومة وابادتها ماديا وجسديا ونزع السلاح من يد الشعب . وبالتاكيد فان خط التراجع غير المنظم وخط المغامرة كل منهما يغذي وينمي الاخر ، وبالنتيجة فان كليهما يقود الثورة الى نتيجة واحدة : التصفية .

ان الحل للمعضلة القائمة في الكيفية الثورية لمجابهة اصرار السلطة الاردنية على تصفية المقاومة لا يكون بالشكلين اللذين تمت ممارستهما، ولكن بنهج جديد يستوعب كل دروس الماضي والخصائص الميدانية ، الجغرافية والبشرية ، الوضع في الساحة الاردنية الفلسطينية لمجابهة عمليات التطويق والابادة والانتهاء الى نهج ثوري حقيقي وعملي في صد هجمات السلطة او الامبريالية بعيدا عن الشعارات العامة الغامضة وبعيدا عن التقهقر غير المنظم والمدمر ، والمغامرة الذي تمثل تقدما غير منظم بالحقيقة والواقع .

من أجل هذا كان اصرار الجبهة الديمقراطية على انجاز الحوار الداخلي قبل أي تصرف انفرادي من هذا الفصيل او ذاك . من هنا ايضا كان رفض الجبهة الديمقراطية في امانة السر لاي ادانة علنية لتصرفات انفرادية قام بها بعض عناصر الجبهة الشعبية ، والجبهة الشعبية (القيادة العامة) نظرا للظروف الدقيقة التي تمر بها الثورة ونظرا لامكانية ضبط مثل هذه التصرفات حتى يتم انجاز الحوار الداخلي . وبعد هذا نصل موحدين الى الطريق الموحد ، او يطرح كل فصيل المقدمات والنتائج على الجماهير علنا وبأجواء ديمقراطية بعيدا عن الادعاءات والنزعات الاستعلائية .

ان الجبهة الديمقراطية لا زالت حريصة على تصحيح الاوضاع الداخلية في المقاومة بالانجاز السريع للحوار الداخلي وهي لم تطرح هذا التصريح العلني الا بالقدر المحدود الذي ورد في تصريحات الاخ عدوان تجاه قضايا اولية مبدئية وقضايا تمس الجبهة الديمقراطية تحديدا .

بيروت ١٩ — ١ — ١٩٧١

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

أدلى ناطق صحفي باسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين بالبيان الصحفي التالي :

تتناقل وكالات الانباء عن مصادر جريدة الاهرام القاهرية نبا مفاده ان الجبهة الشعبية الديمقراطية قد تقدمت باقتراح الى اللجنة المركزية لحركة المقاومة للموافقة على سياسة الدول العربية الهادفة الى إزالة اثار العدوان عبر ما يسمى بالمساعي السياسية . ان الجبهة الشعبية الديمقراطية تود ان تؤكد بشأن تلك القضايا التالية :

١ — ان سياسات الجبهة تطرح من خلال اجهزتها المختصة وليس من خلال ما تطرحه مصادر لا علاقة لها بالجبهة .

٢ — ان الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين والتي التزمت في مواقفها السياسية والنضالية سياسة العمل على احباط مشاريع التصفية السياسية ، تؤكد هذه السياسة الان واكثر من أي وقت مضى ، وترفض بحزم كل عمليات الدس الرخيصة .

٣ — ان الجبهة الشعبية الديمقراطية تنفي نفيا قاطعا أن تكون قد تقدمت بالاقتراح الذي ادعته جريدة الاهرام القاهرية ، وان جماهير شعبنا الفلسطينية والعربية قادرة على كشف الابعاد الحقيقية لمثل عمليات الدس والتشويش الرخيصة .

خطأ مطبعي في هذا العدد

سقطت صورة تمثل نقابي مصلحة الكهرباء خطأ في صفحة ١٠ من هذا العدد ، وذلك مع موضوع انتخابات الجامعة اللبنانية .

لذلك تكرر نشر الصورة مرتين على صفحتي ٩ و ١٠ .

نعتذر للقارىء .

الاضراب العمالي العام

الضمان الصحي : تركز الصدام حول المادة ٢٣

■ **ادى تصاعد الضغوط العمالية ، وتصلب النقابات (تجميد عضويتها في صندوق الضمان ، الاصرار على الاضراب العام ...) ادى الى تراجع واضح للحكم خلال الاسبوع الماضي :**

بعد أن كانت الدولة قد قررت تطبيق القانون دون تعديل ، اضطر رئيس الجمهورية للاعلان عن استعداده لقبول اقتراحات جديدة وتقدمت الحكومة والصندوق بالموقف التالي كحل للازمة :

— ان تعدل المادة ١٩ بحيث يستفيد العامل من العناية الطبية (الحسم على الدواء بشكل خاص بدءا من اليوم الاول من المرض) .

— ان يرفع تعويض المرض من ٥٠ بالمئة الى ٧٠ بالمئة من اساس الاجر للعامل المتزوج ، على أن يبقى التعويض ٥٠ بالمئة بالنسبة للعامل الاعزب .

— ان تدفع الايام الثلاثة فقط عندما يستمر المرض ١٥ يوما متواصلة (!!).

— ان تلغى المادة ٦١ التي تنص على الغاء الحقوق المكتسبة لمستخدمي المصالح المستقلة ، والمصارف وشركات البترول وغيرها ...

ماذا يستفاد من الاقتراحات المذكورة؟ اذا اخذ بعين الاعتبار ان الاقتراحين الاول والاخير لم يعودا موضع جدل (فتعديل المادة ١٩ اصبح نهائيا ، وكذلك المادة ٦١ ، خاصة بعد أن قررت المصالح المستقلة كلها، تحت تهديد الاضراب العام لعمالها ، حفظ جميع حقوقهم المكتسبة التي تفوق ما يقدمه صندوق الضمان) .. اذا اخذنا ما سبق بعين الاعتبار ، امكن القول أن نقطة الخلاف المركزية والمستعصية ما زالت تلك المتعلقة بدفع اجور الايام الثلاثة الاولى للمرض والغاء المادة ٢٣ . فالحكومة عندما تقترح دفع اجر هذه الايام بشرط أن يستمر العامل مريضا ١٥ يوما متواصلا (!) تؤكد في الواقع، بحيلة مكشوفة ، انها مصرة على عدم دفع اجور هذه الايام .. اذ أن اكثر من ٩٠ بالمئة من الحالات المرضية التي تقع بين العمال لا تتجاوز الاسبوع . فماذا يفيد ، في هذه الحالة ، رفع تعويض المرض الى ٧٠ بالمئة ؟

ان تركز الخلافات حول المادة ٢٣ يعكس — كما رددنا سابقا — محاولة مستميتة من الدولة لتخفيض مساهمتها المالية في صندوق الضمان الصحي تخفيضا كبيرا ، خاصة وان ارباب العمل (والصناعيون منهم على الاخص) رفضوا بشدة ان يدفعوا هم اجور الايام الثلاثة الاولى من المرض، فوق ما سيقع على عاتقهم من اشتراكات .. وهو يعكس ايضا رغبة الصندوق والدولة في توفير فوائض مالية كبيرة يمكن استخدامها في المستقبل لاغراض هي غير اغراض الطبقة العاملة بالطبع ...

على صعيد الموقف العمالي ، يستمر الاتحاد في تاكيد قرار الاضراب العام ، والتمسك بدفع اجور الايام الثلاثة بكاملها ، دون أن يرافق ذلك ابسط مظاهر الاعداد للاضراب المذكور، سواء من ناحية التعبئة والشرح ام من ناحية التنظيم . بحيث يمكن الاستنتاج أن الاتحاد العمالي العام يتصرف وكأن الاضراب لن يقع (!) وان المفاوضات وحدها (في ظل « التهديد » بالاضراب ورضوخ الدولة لهذا التهديد) هي الكفيلة بالحل .

بذلك يضرب الاتحاد العام بعرض الحائط ما يمكن لاعداد المواجهة والشروع فيها فعليا (اعلان الاضراب قبل أول شباط) أن يقدمه من وزن وقدرة على المساومة .. وما لوضع الطبقة العاملة الفعلي واستعدادها وتعبئتها من صلة مباشرة بنتائج المفاوضات . (لم تعقد جمعية عمومية واحدة في كل النقابات من أجل شرح ظروف المواجهة ومتطلباتها .. بينما يستمر نشر التصريحات وعقد المؤتمرات الصحفية ..) .



حركة المقاومة

إنتزاع السلاح من أيدي الميليشيا : يضع العمل الفدائي تحت رحمة النظام

بقلم : ناجي علوش (ابو ابراهيم)
من عناصر الميليشيا التي اشتركت في معركة عمان - ايلول -

كانت « الحرية » قد دعت باستمرار ، الى مناقشة قضايا المقاومة الراهنة على ضوء تحليل تجربة ايلول ومسيرة حركة المقاومة في السنوات الماضية . وفي الاحداث الاخيرة وتوقيع الاتفاقية الجديدة برزت المليشيا الشعبية كقضية رئيسية من قضايا المقاومة . وقد استجاب الاستاذ ناجي علوش (من عناصر المليشيا التي اشتركت في معركة عمان — ايلول) لدعوة « الحرية » فكتب المقال التالي عن المليشيا :

قوةالجبهة من قوة المؤخرة. والجبهة التي لا مؤخرة لها تحميها جبهة معرضة للسقوط والانهيار . ولهذا السبب يركز الفياتناميون ، مثلا ، على اهمية المؤخرة .

واذا كانت الجبهة هي المقاتلون في خطوط النار ، فان المؤخرة هي الجماهير المنظمة المسلحة القادرة على حمايتهم وحماية خطوط مواصلاتهم وامدادهم بالرجال والمال والمؤن والطمانينة والتفوق المعنوي .

ولئن كان هذا ينطبق على كل الثورات ، فانه اكثر اهمية بالنسبة لثورتنا ، وذلك لسببين :

الاول : لان الثورة لا تستطيع ان توجد جيشا متفرغا يضم الالاف المؤلفة في وقت قصير ، لما يستلزمه ذلك من تكاليف ، بينما يمكن وضع اساس الجيش الشعبي بتدريب الجماهير وتسليحها .

الثاني : لان الثورة الفلسطينية ، ليست معرضة لهجمات جيش الاحتلال الصهيوني فحسب ، انها معرضة لهجمات الانظمة العربية . وما رايناه في ايلول وبعد ايلول وقبله كاف لان يقنعنا بخطورة الوضع الذي نعيشه وبضرورة تسليح الجماهير للدفاع عن الثورة ولحمايتها .

وفيما عدا ذلك ، فان تسليح الجماهير وخلق الميليشيا الشعبية يحقق غايتين مترابطتين : الاولى : مشاركة الجماهير الاوسع ، والاكثر تطورا في القتال ،والثانية : توسيع الجبهة ضد العدو .

فالثورات الشعبية هي من عمل الجماهير الشعبية . والجماهير المسلحة (الميليشيا) هي الشكل الاكثر تقدما للنضال الجماهيري والمساهمة الجماهيرية . والثورات تقوى وتنمو وتتقدم على طريق الانتصار بمقدار ما تستطيع توسيع هذه المساهمة الجماهيرية وتطويرها ولهذا فاننا نجد الجنرال جياب يؤكد مرارا وتكرارا على دور الميليشيا واهميتها ، انه يقول : « وعلينا ان نبدي اهتماما بزيادة القوة القتالية والقوة العددية من مليشيا الدفاع الذاتي ، لنجعل ميليشيا الدفاع الذاتي تصبح قوات مسلحة قوية مستقرة ومنتشرة ، وجاهزة لمحاربة العدو ، ومحاربته جيدا بكل الاسلحة ... » (١) .

وبخلق مثل هذه القاعدة المقاتلة الواسعة نفتح جبهة واسعة جدا على العدو ، ولا نسمح له بالسيطرة على أرض المعركة ، ولا يكون من السهل عليه القيام باختراقات وضرب القرى والمدن وطرق المواصلات .

ولعل الدور الذي تلعبه اليوم الميليشيا في جنوب لبنان ، والذي برز عند العدوان على الصرفند ، ليدل دلالة قاطعة على اهمية دور الميليشيا .

ولقد لعبت الميليشيا في الاردن الدور الاساسي في احباط مؤامرات النظام ، خلال كل الصدامات التي حدثت خلال السنوات الماضية ، وخاصة صدامات ١٠–٢ و ٧–٦ و ٧١ — ٩ — ١٩٧٠ . وكانت الجماهير المسلحة ، في هذه الصدامات ، هي الدرع الواقي للثورة ، وهي قوتها الضاربة ، جنبا الى جنب مع قوات الثورة الاخرى ، وعلى رأسها قوات العاصفة .

وكان مقررا للميليشيا ان تلعب دورا اكبر ، في القتال ضد العدو . ولذلك فقد فرض على عناصر الميليشيا ان تقوم بمشاركة المقاتلين في الاغوار ، وفي القطاعات الاخرى، في القتال ضد العدو كما أن مجموعات الميليشيا كانت تتحرك كلما حدث اختراق أو انزال . حدث هذا يوم معركة غور الصافي ، وحدث عندما انزل العدو قوات في حمامات معين . وكنا نعتقد بأن تطوير قوة الميليشيا وزيادة تدريبها وتحسين تسليحها ضروري جدا ، بمقدار زيادة تآمر السلطة ، وبمقدار زيادة خطوطنا .

ولكن عملية التطوير هذه كانت تصطدم بعقبتين :

الاولى : عقبة الافكار والاتجاهات التي تهتم بالجبهة اكثر مما تهتم بالمؤخرة ، بالمقاتلين ، اكثر مما تهتم بالميليشيا ، هذه الاتجاهات التي كانت تركز على بناء قوة ضاربة مقاتلة ،من المقاتلين المتفرغين، دون أن تعير كبير اهتمام لبناء قوة شعبية مسلحة .

وهكذا كان هنالك من يستغرب وجود مسلحين في المدن ، وكان التفريق بين مقاتلي القواعد ومناضلي المدن ، الذين سموا سياسيين ، مصدر تحقير للاخيرين . «الذي يريد أن يمتلك السلاح عليه ان يذهب الى القواعد ، اما الذي يريد أن يمتلك السلاح لتراه ابنة خاله او خالته فليس له سلاح عندنا » هذا ما كان يقال احيانا .

الثانية : عقبة عدم تقدير خطر الصدام مع السلطة على حقيقته ، قبل صدام ٧ — ٦ . ولذلك ، وحتى هذا التاريخ كانت اسلحة الميليشيا محدودة جدا ، وكانت في الواقع غير كافية للمجابهة في صدام واسع النطاق .

وكانت هاتان العقبتان عقبتين اساسيتين اخرتا نمو الميليشيا وتطورها ، وادتا في « ايلول » الى ما يلي :

١ — سقوط مواقع هامة كجنوب الاردن ، بيد السلطة ، دون مقاومة تذكر ، وما ذلك الا لان الميليشيا الشعبية لم تكن قد سلحت جيدا. وكانت مدينة الزرقاء التي قاتلت قتالا بطوليا، تستطيع أن تصمد اكثر لو كان تسليحها احسن .

٢ — عدم الاستفادة من بعض الاسلحة المهامة ، لان الظروف لم تفسح المجال للتدرب عليها جيدا .

٣ — عدم القدرة ، في مدينة كعمان، للانتقال من الدفاع الى الهجوم ، وكان احد أسباب ذلك عدم التوازن بين القوات المهاجمة والقوات المدافعة . لقد كان الذين يهاجمون عمان ، وبكل انواع الاسلحة ، الثقيلة والخفيفة ، يملكون عددا متفوقا اضعافا مضاعفة .

واذا كان هنالك ، وقبل مجزرة ايلول ، من لا يرى ضرورة لتعبئة الجماهير ، ومن يرى بأن تعبئتها ماديا ومعنويا قضية خطرة ، فاننا سمعنا من يقول بعد ايلول : ما لنا وللمدن لنذهب الى القواعد .

ولقد لمس كثيرون نتيجة معارك ايلول مدى قوة الجماهير اذا سلحت، وعرفوا خطر قوات الميليشيا .

ولذلك فليس غريبا أن نرى الملك حسين ، يطالب ، وفي مؤتمر القاهرة الذي عقد خلال القتال ، بنزع اسلحة الميليشيا ، ولكن رد الاخ ياسر عرفات عليه كان واضحا ومقنعا : تحمل جماهير شعبنا السلاح دفاعا عن ثورتها التي يهددها نظامك ، ودفاعا عن أموالها واعراضها التي يغتصبها جيشك . ويومها سلم الملك حسين ببقاء اسلحة الميليشيا في ايديها . ولكن النظام كان قد قرر أن يصفي الثورة ، وهو لا يستطيع تصفية الثورة ان لم تصف قواعدها الشعبية . ولهذا بدأ بهجماته المتكررة ، بعد ايلول . وبعد كل صدام كان رؤوس النظام يطرحون في الاجتماعات التي تنظمها اللجنة العربية قضية سحب السلاح من الميليشيا .

ولقد جرت الموافقة اخيرا ، على هذا الاجراء . وذهب المبررون في تبريره مذاهب شتى .. فمنهم من قال : فرصة اخيرة نعطيها للنظام ، فاذا سمح لنا بأن نقاتل في الداخل خير وكان به والا قاتلناه . ومنهم من قال : ان اسلحة الميلشيا لم تسحب وان العملية عملية ضبط وتنظيم وسيطرة : وتبريرات كثيرة شتى . ولكن الواقع هو ان اسلحة الميليشيا جمعت ووضعت تحت تصرف اللجنة المركزية ، في بيوت « محصنة » .

فما الذي يعنيه مثل هذا الاجراء ؟

انه يعني :

أ — تنازلا كبيرا امام السلطة ، وفي قضية مبدئية ، كقضية تسليح الجماهير وحماية الثورة .

ب — تحطيما لمعنويات كوادر الميليشيا وعناصرها التي ستتعرض لعملية « سحق » بطيئة منظمة .

ج — تدميرا لمعنويات الجماهير التي قاتلت وضحت وتحملت الكثير من الالام من اجل ثورتها واسلحتها .

د — تسليم المدن والمواقع التي كنا نسيطر عليها للسلطة .

ه — وضع قواتنا المقاتلة تحت رحمة النظام .

وهذا كله لن ينهي الصفة الشعبية الجماهيرية للثورة فحسب ، بل سينهيها كليا . ان السلطة في الاردن ، ضمن مخطط عربي ودولي ، مصممة على تصفية قضية فلسطين ، ومنذ ايلول ، وهي سائرة على هذه الطريق ، ولن تتوقف الا لماما ، ولاهداف تكتيكية .

هل كنا مضطرين لمثل هذا التراجع ؟

اننا لم نكن مضطرين ، لاننا لم نهزم في معركة ايلول ، ولان الامكانيات التي كانت تتوافر لدينا بعد ايلول : تاييد الجماهير الواسعة ، النقمة على النظام بسبب همجيته وبربريته ، قوات الثورة الفلسطينية الخ .

ولكنا مع الاسف ، لم نحاول الاستفادة من هذا كله ، وبدأنا نتراجع بلا انتظام ، ونتنازل بلا حساب مراهنين على حسن نية السلطة وعلى امكانية تعايش جديدة .

ان هذا الخطأ سوف ندفع ثمنه غاليا . فالسلطة ما زالت ، كما تكشف جريدة « فتح » التي تصدر في عمان ، وكما يظهر من الاخبار ، سائرة في مخططها : فرض سيطرتها الكاملة في المدن والارياف ، ووضع قواعد المقاتلين تحت رحمتها ، وقصف قواعد المقاتلين ما بين الحين والاخر ، والتضييق عليهم في تنقلهم وفي وصول التموين اليهم من اجل ارهاقهم واستنزاف قواهم واجبارهم على الفرار .

والسلطةقادرة، بوسائلها الاجرامية الوقحة، وبوسائلها الملتوية على تحقيق ما تريد ، انها تضرب ثم تعد بالا يتكرر ما حدث . وقبل أن يمر وقت تضرب من جديد وهكذا . وهي تفرج عن معتقلين ولكنها تعتقل اناسا جددا ، وهي تعتقل كوادر الميليشيا بتهم مختلفة تسميها جرائم عادية أو مدنية . ومن السهل أن ينسب الى انسان انه خرب او اعتدى على الاملاك العامة أو اعتدى على حريات الاخرين الخ ما دام ان عناصر الميليشيا قامت خلال الصدامات باحتلال المباني العامة، وما دام انها كانت تعتقل رجال الجيش والشرطة والمخابرات الخ ...

وان « حشر » اسلحة الميليشيا في المكاتب « المحصنة » للجنة المركزية ، في هذا الوقت بالذات ، الذي يزداد فيه تآمر النظام الاردني وتتقدم فيه مسيرة « التسوية الاستسلامية » ، لامر جد خطر .

وما دام خط اللجنة المركزية هو خط تعايش مع النظام ، وخط النظام هو الهجوم المستمر ، فان النظام سيعزز سيطرته باستمرار، وسيفرض شروطه باستمرار ، في الوقت الذي تكون فيه الميليشيا تتمزق في بيوتها ، واسلحتها تصدأ في « المخازن المحصنة » .

والخروج من الازمة لن يكون الا بانتهاج خط الهجوم سياسيا ، بدلا من التراجع ، وتوسيع القاعدة الجماهيرية المسلحة .

ناجي علوش (ابو ابراهيم)

١ — الجنرال جياب ، نونجوين : نصر كبير ومهمة عظيمة ، ص ١١٩ .

العراق

بعد انكشاف « دوره الشاذ » : محاولة الحكم للخروج من العزلة السياسية

حملت سلسلة التطورات السياسية في العالم العربي منذ الاحداث الاردنية في ايلول الماضي جملة تأثيرات على سياسة الحكم العراقي الداخلية والخارجية ولا سيما العربية منها .

بعد سلسلة محاولات اقدم عليها الحكم العراقي لتعزيز مواقعه السياسية ،داخليا وعربيا ، ولفك عزلته الموروثة (اتفاق ١١ اذار مع الحركة الوطنية الكردية — الحملة الاعلامية ضد النظام المصري بعد قبوله بالمقترحات الاميركية ....) اتى احجامه عن مساندة الفدائيين الفلسطينيين في صراعهم ضد مؤامرة النظام الاردني في ايلول الماضي،ليفضح حجم ادعاءاته القومية وليضعه من جديد في اطار عزلة سياسية بدت هذه المرة اكثر تهديدا لمبرر وجوده بالذات .

ولقد جاءت التطورات السياسية العربية فيما بعد ، وبخاصة تشكيل المحور العربي من بلدان ميثاق طرابلس ثم انضمام الحكم السوري الجديد الى هذا المحور ، لتساهم بدورها في تشديد وطأة هذه العزلة السياسية على الحكم العراقي .

فكيف واجه الحكم العراقي وضعه الجديد هذا على الصعيدين العربي والداخلي ؟

● عربيا : ابدى الحكم العراقي استعدادا كاملا ولو ضمنيا وبصورة غير معلنة حتى الان ، بعد ايقاف كامل لحملته الاعلامية المتشنجة ضد النظام المصري ، للصمت عن السياسة المصرية في سعيها لتسوية سلمية لازمة المنطقة ، وبالتالي لاقامة علاقة اقل توترا من السابق مع القاهرة (زيارة الوفد العسكري المصري الى العراق بمناسبة العيد الخمسيني لتاسيس الجيش العراقي بعد قطيعة اشهر ، واشادة رئيس الوفد بالدور المعول على مساهمة العراق في المعركة !..) وهذا يمهد بالطبع لانهاء « الشذوذ » عن الوضع العربي الرسمي السائد الذي كبد سياسة العراق الخارجية عام ١٩٧٠ ازمات وفشلا كاملا .

ويمكن الاعتقاد ان مثل هذه العلاقة ستمهد بدورها لانخراط الحكم العراقي في الاتجاهات المعلنة للوضع العربي الرسمي بما في ذلك امكان قيام موقف مؤيد او على الاقل غير معترض على قبول هذا الوضع بالتسوية السلمية المطروحة . ان التجربة السورية تطرح هذا الامكان دون تردد .

● داخليا : بعد ابعاد الفريق حردان التكريتي محملا مسؤولية الموقف العراقي من احداث ايلول في الاردن عاد الحكم العراقي ، بعدما ذكر عن سيطرة الجناح الحزبي (صدام التكريتي) ، الى الحديث عن « الجبهة الوطنية » و « الحكومة الائتلافية » . وقد رشحت الانباء غير الرسمية الواردة من العراق للاشتراك في هذه الحكومة كلا من الناصريين والشيوعيين (جماعة اللجنة المركزية) بالاضافة الى الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه الملا مصطفى البرزاني .

ولقد ارفق الحكم هذا الحدث بجملة اجراءات واضحة الديماغوجية لتعزيز موقفه الداخلي : فقد اصدر قانونا بانشاء مجلس وطني (برلمان) يضم ١٠٠ عضو ، غير ان « مجلس قيادة الثورة » هو الذي يعينهم ولا يتمتعون ايضا بصلاحية سن التشريعات !.

ثم افرج عن اثنين من رؤساء الحكومات السابقين (عبد الرحمن البزاز والفريق طاهر يحيى) اللذان كانا متهمين « بالعمالة للاستعمار » وذلك « لاسباب انسانية ولانهما لم يعودا يشكلان اي تهديد لنا » ! (من تصريح شفيق الكمالي وزير الاعلام في مقابلة مع « رويتر ») . كما تم رفع حالة الطوارىء وتقليص صلاحيات « محكمة الثورة » بعد موجة هستيريا الاعدامات بالجملة .. .

لقد رافقت هذه المحاولات لاعادة ترتيب الوضع السياسي الداخلي عن طريق مثل هذه الاجراءات محاولات مقابلة لمعالجة الازمة الاقتصادية عن طريق توفير تسهيلات كبيرة لتشجيع الرأسماليين العراقيين في الخارج على اعادة استثمار اموالهم في العراق وكذلك بعقد اتفاق مع شركة نفط العراق البريطانية على قرض قيمته ٢٠ مليون دينار .

يتضح من جملة هذه التطورات ان الحكم العراقي مهتم بالدرجة الاولى ، بعد انتكاسة سياسته العربية والداخلية ، الى اعادة الحوار مع الوضع العربي الرسمي تمهيدا « لتقليده » من جهة ، والى اعادة ترتيب اوضاعه الخاصة على الصعيد الداخلي سياسيا واقتصاديا من جهة اخرى . ومن المرجح أن تحظى التطورات في الخليج العربي في العام الحالي (سحب الوجود البريطاني من المنطقة) باهتمام خاصة منه لما لهذه المنطقة من تأثير حيوي على اقتصاديات العراق (باعتبارها منافذ بحرية) .

بيد أنه من الواضح ان القاعدة التي حكمت استجابات الحكم العراقي تجاه الظروف الجديدة ، والتي لازمت توجيه سلوكه السياسي منذ انقلاب عام ١٩٦٨ ، لا تقوم على اساس سياسي ثابت يمكن انطلاقا منها تفسير العديد من التغيرات التي طرأت على سياسته . بل ان هذه القاعدة تقوم على ردود فعل تجاه الاحداث يحكمها منطق وحيد هو منطق الحفاظ بأي ثمن على المصالح الفئوية الضيقة للزمرة العسكرية الحاكمة ، وعلى تعزيز سيطرتها .

فنفس هذه القاعدة التي دفعت الحكم العراقي قبل الاحداث الاردنية في أيلول الى « الشذوذ » عن اتجاهات الوضع العربي الرسمي بدافع التوهم بحلول « فرصة ذهبية » لتعزيز نفوذه عربيا وداخليا ، قد دفعته هي ايضا ، بعد هذه الاحداث وموقفه منها ، الى « تقليد » هذه الاتجاهات لضمان حسن ترتيب اوضاعه الخاصة في الداخل .

الجزائر

عسكرة الجامعات : صدام الطلاب والسلطة

الجزائر — ٣ كانون الثاني — قالت اذاعة الجزائر الليلة الماضية انه تم اعتقال ٨طلاب جزائريين بينهم فتاة بتهمة القيام بنشاط هدام . وانه يجري الان البحث عن طلاب فارين اخرين بالتهمة نفسها .

واضافت ان جميع المعتقلين الثمانية انضموا الى حركة معارضة لم تفصح الاذاعة عن هويتها . ويعتقد مراقبون ان الاذاعة كانت تشير الى الحزب الاشتراكي اليساري السري.

ومنذ تولي حزب جبهة التحرير الحاكم قيادة الاوساط الجامعية ، يسود الوسط الطالبي جو من الامتعاض . وبرغم ان هناك اكثرية تماشي جبهة التحرير ، فان الاقلية تعلن ان الجبهة تهدف الى « عسكرة الجامعة » . وهناك ايضا معتدلون واخرون منصرفون الى امور النضال العربي .

وهذه الاسباب مجتمعة تدفع المهتمين بالتعليم والمسؤولين عن الجبهة الى تأخير موعد المؤتمر الوطني للطلاب الجزائريين الذي كان من المفروض عقده خلال العام ١٩٧٠ . ويذكر انه منذ سنوات لم يعقد اي مؤتمر طالبي كما لم تجر انتخابات طالبية .

« الوكالات »

الجزائر — ١٥ كانون الثاني — حظرت الحكومة الجزائرية اليوم نشاط اتحاد الطلاب الوطني الجزائري واتهمته بانه يعمل كغطاء لحركة ثورية مضادة .

واعلنت الحكومة قرارها قبل اقل من ساعتين من دخول البوليس جامعة الجزائر لتفريق اضراب طلابي .

وقد أمر الاتحاد بتنظيم الاضراب الذي مضى عليه اسبوعان احتجاجا على اعتقال ستة طلاب في الاونة الاخيرة بتهمة القيام بنشاط تخريبي .

وجاء في بلاغ اصدرته وزارة الداخلية واذيع من راديو الجزائر قوله ان الحكومة ستتخذ من الاجراءات ما يضمن سير الامور على طبيعتها في الجامعة .

ويبلغ عدد الطلاب في جامعات الجزائر ووهران وقسنطينة ١٣ الف طالب منهم ٩ الاف طالب في جامعة الجزائر .

« الوكالات »

هذا ما اذاعته وكالات الانباء العالمية عن الجزائر هذا الشهر . وقد توفرت « للحرية » بعض المعلومات : اقدمت السلطة الجزائرية في الايام الاولى من العام الجديد على اعتقال عدد « ٨ » من قادة الاتحاد الوطني لطلبة الجزائر .. والتهمة التي وجهتها السلطة لهؤلاء هي انهم كانوا يستغلون صفتهم الطلابية للقيام بنشاط مسموم .. » ! و « انه قد اقيم الدليل على أن هناك عصابة منظمة ومرتبطة بحزب سياسي مسير وموجه من الخارج عصابة تقوم بنشاط هدام تحت ستار الاتحاد الوطني لطلبة الجزائر » . وتمضي السلطة في اتهامها كما اذاعته في بيان الى الطلاب من جبهة التحرير الوطني — محافظة الجزائر :

« فك نظام الحياة الطبيعية داخل الكليات والعمارة الطلابية عن طريق اثارة اضطراب مصدره مطالب اجتماعية تكتسي دوما صيغة شرعية لدى طلبة ينبغي مخادعتهم بالظهور في غير المظهر السياسي لحزب ماركسي لينيني . وفي امكاننا أن نواصل عرض التعليمات التي تتضمنها هذه الخطة الهادفة من وراء تشويه سير ثورتنا الى الايهام بأن تحقيق الاشتراكية ليس من اهداف جبهة التحرير الوطني ، مما يضمن لمدبري هذه الخطة تأييد القوى التقدمية لعصابة تنتمي الى الماركسية اللينينية وهي تحظى الان بتأييد وتوجيه حزب اجنبي » !!

دعا الاتحاد بعد اعتقال قادته الى اضراب طلابي عام ومفتوح . وفعلا ، قام اضراب شامل لكل مدن الجزائر وجامعاتها .واصدرت السلطة قرارات « حزبية » صادرة عن محافظة الجزائر بمنع أي تجمعات او تظاهرات ومنع وضع أية يافطات او منشورات داخل الجامعة أو خارجها . ثم قطعت التيار الكهربائي عن الاحياء الجامعية في مدينة الجزائر .

كذلك قطع التيار الكهربائي في وهران حيث حاول الطلاب تقديم مسرحية ساخرة عن الاصلاح الزراعي ! قامت السلطة بمزيد من عملية اعتقال وخطف الطلاب اذ بلغ عدد المعتقلين اكثر من ٥٠ طالبا . رد الطلاب على ذلك باستمرار الاضراب وشموله وابدوا صلابة وتنظيما في مواجهة الموقف . حاولت السلطة اجهاض الاضراب بدعوة الطلاب لنقاش مفتوح مع الرئيس هواري بومدين . توجه وفد طلابي يمثل جميع كليات الجامعة لمقابلة بومدين .. الا ان المقابلة فشلت .. اعتقل الوفد ، واعتصم الطلاب في احيائهم حيث احضروا مكبرات الصوت وهتفوا بسقوط النظام ونددوا بسياسة الاعتقال والارهاب والخطف الفاشية .. وجه الاتحاد العام للطلبة نداء الى جميع الطلاب نبههم الى أن الاحياء مطوقة بالبوليس الذي قد يحاول اقتحامها لخطف مزيد من الطلبة بعد أن اقدم على تمزيق كل اليافطات .

من المحتمل ان تقدم الحكومة على اقفال الجامعات اذا استمر الاضراب في تصاعده .

ان عدد المعتقلين والمخطوفين من الطلاب غير معروف ، وتردد ان عددهم في وهران وقسنطينة يفوق اضعاف عددهم في مدينة الجزائر ..

شؤون محلية

بمناسبة انقضاء «مئة يوم» على تشكيلها:

انجازات حكومة الشباب!

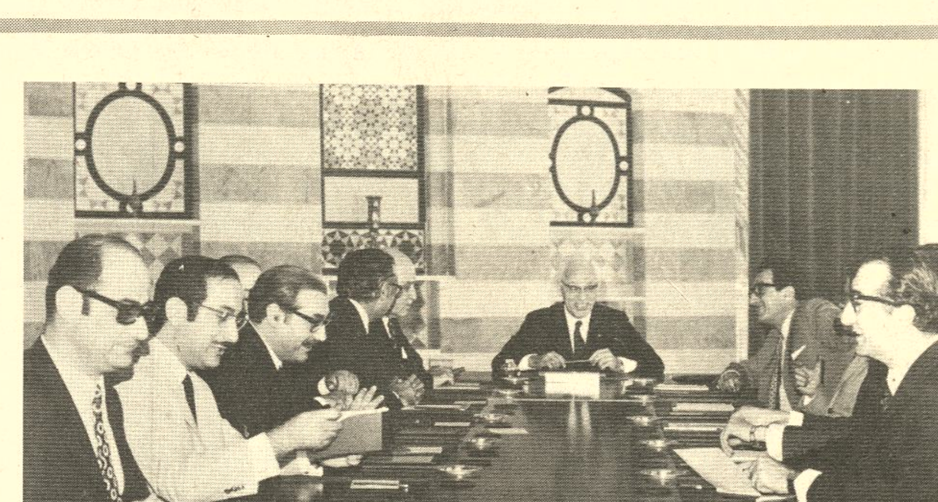
دأبت فصائل النظام في لبنان منذ الستينات على محاوله التوجه الى الشعب بشعارات مخدرة ومضللة تصور نفسها بها على أنها مستعدة للتكيف مع حاجات التطورات الاجتماعية و «متطلبات العصر» وللتجاوب مع الشعارات العامه المطروحه المناديه بالتغيير والاصلاح .. وكان الباعث على هذه التظاهرة الكلامية المخادعة الرغبة في تطويق تصاعد الحركة العفويه للجماهير بقطاعاتها العمالية والطلابية والمثقفة الرافضة لنظام الاستغلال الطبقي القائم والمناضلة من أجل تغييره بصورة جذرية .

لقد رفع عهد فؤاد شهاب مثل هذه الشعارات ، وكذلك عهد ملحقه شارل حلو .. وسليمان فرنجية استهل عهده بحكومة اعضاؤها من الشباب تسوقها عقلية شيوخ السياسة التقليديين وتحمل شعار «الثورة من فوق» لقطع الطريق على «الثورة من تحت» .. وخلال هذه السنوات قام المتنورون من الطبقة الحاكمة والطامحون بتجديد «شباب النظام» ، بفلسفة الدعوة الى «اصلاح النظام» ووضع «مبادىء» لها . وكان في مقدمة هؤلاء فؤاد شهاب وبيار اده وموريس الجميل وشلل من المثقفين الانتهازيين التواقين الى احتلال مكان تحت مظلة هذا النظام عرفت بجماعات «التكنوقرات» .

وكان واضحا ان المحرك الاساسي لجميع المبادرات والدعوات محاولة امتصاص موجات التذمر والنقمة التي تخيم على أجواء الجماهير الشعبية الواسعة الرازحة تحت ثقل أعباء تكاليف المعيشة وضيق مجالات العمل ، والمتأثرة بالمفاهيم الاولية للوعي الطبقي والاجتماعي التي بدأت تنتشر بشكل متسارع في أوساطها . وكان كل هم القيمين على هذه الدعوات قطع الطريق على امكانية تبلور حركة الوعي هذه في حركة ثورية منظمة جماهيرية ..

ولهذا رأينا كيف وجهت فصائل الطبقة الحاكمة كل جهدها من أجل محاربة افكار الاشتراكية العلمية ومبادىء الوعي الطبقي وعملت على تشويهها وترويض الفصائل النقابية والحزبية العاملة على نشر هذا الوعي وافراغها من جوهرها الطبقي وصفاتها النضالية وجرها ، شيئا فشيئا ، الى العمل والنشاط ضمن لعبة النظام ومفاهيمه وعلى اساس الدخول في صراعاته الداخلية .

ثمة امثلة عديدة تسمح بملاحظة هذه الظاهرة المرضية التي أصابت التنظيمات السياسية اليسارية بما فيها تلك التي قامت في الاساس بوصفها طليعة الطبقة العاملة والحركة الجماهيرية وقائدة نضالها الاقتصادي والسياسي . فالحزب الشيوعي اللبناني الذي سيطرت على قيادته ، المفاهيم والافكار الاصلاحية والانتهازية ، لم يجد غضاضة في أن



حكومة الشباب في احد اجتماعاتها ..

يضع نفسه في خدمة الحكم الشهابي وأجهزته وأن يوجه بعض النقابات التي يتمتع بنفوذ فيها للسير في هذا الطريق التعاوني مقابل التمتع بـ «نعمة» العمل العلني المريح وتجنب متاعب النضال ومشاقه . ولم يغير الحزب موقفه من الشهابية الا بعد حادث طائرة الميراج الشهير الذي قدمته الاجهزة الشهابية هدية الى الولايات المتحدة ودليلا على ولائها لها ، وكذلك بعد انقلاب كمال جنبلاط على الشهابية واجهزتها .. وفي اخر عهد شارل حلو نال الحزب الشيوعي مكافاته مقابل تعاونه وتحالفه مع بعض فصائل النظام ، وذلك عندما منحه كمال جنبلاط — الذي كان وزيرا للداخلية في ذلك الحين — ترخيصا بالعمل العلني . كما منح ترخيصا اخر الى الحزب القومي السوري الذي أصدر سليمان فرنجية عفوا خاصا تم بموجبه الافراج عن اخر اعضائه المحكومين بقضية محاولة الانقلاب الفاشل عام ١٩٦١ .

ان كل جهود النظام لتزيين نفسه واضفاء «الطابع العصري» عليه لا تستطيع اخفاء عجزه عن معالجة الازمات التي تعصف به أو ستر وجهه الحقيقي بوصفه عدوا لمصالح الجماهير الاساسية ولامانيها وتطلعاتها . ولكنه مع ذلك يستغل الى أبعد حد واقع غياب الحركة الثورية الموحدة التي تستطيع بنجاح قيادة نضال الجماهير . وهو بذلك قد جنب نفسه حتى الان عبء مواجهة مثل هذه الحركة التي بامكانها خوض معارك اساسية ضده وكشف جميع الاقنعة التي يلبسها .

وقد أدرك العهد الجديد اهمية المحافظة على مثل هذا الموضع ، ولهذا كانت اولى خطواته تشكيل حكومة الشباب تحت شعارات براقة .. فعن طريق الحريات الشكلية النسبية التي سمح بها يحاول امتصاص نقمة الجماهير والهائها عن قضاياها الاساسية .

لقد انقضت الان فترة «المئة يوم» التي قال صائب سلام بأنها ضرورية لكي يمكن الحكم على أعمال الحكومة ومواقفها . ولكن ماذا كانت النتيجة ؟!

لا شيء أساسي على الاطلاق ..

لقد وعدت الحكومة بالاهتمام بمطالب الشعب وقضاياه المعيشية . ولكن الغلاء يستفحل باستمرار وأسعار الحاجيات الاساسية في صعود مستمر ، ومستوى معيشة الفئات الشعبية الكادحة ينخفض ، وفرص العمل تضيق ، والضرائب المرتفعة تكوي ذوي الدخل المحدود .

لقد وعدت بنبش الفضائح ومحاسبة مختلسي الاموال العامة ومبذريها .. ولكن الفضائح طمست والملايين المسروقة استقرت في خزائن اللصوص الكبار الذين لم يزعجهم الحكم ولو بسؤال او استجواب ..

لقد قالت بانها ستوفر الامن والطمانينة للمواطنين .. ولكن جرائم القتل والاغتيال والسلب والسرقة ترتكب يوميا على نطاق واسع كما لو أن شريعة الغاب هي السائدة ..

أزمة المدارس ومطالب الطلاب لا تزال على حالها .. ومطالب النقابات والاوساط الشعبية بتخفيض بدلات ايجار المساكن ردت عليها الحكومة بتمديد قانون الايجارات ..

الضمان الصحي المقرر البدء في تنفيذه في أول شباط القادم ما زال عرضة لخطر التاجيل ، كما أن مطالب العمال بتعديل بعض مواد القانون الخاص بالضمان الصحي التي تسلبهم حقوقا ملحوظة بقانون العمل ، كان نصيبها الرفض ..

عمال الريجي الذين اضربوا من اجل استجابة مطالبهم المشروعة كان جزاؤهم القمع والرفض .. وكذلك كان حال عمال ومستخدمي مصلحة الهاتف وعمال التنظيفات في بلدية بيروت .. وغيرهم .. وغيرهم .

ماذا يشغل بال المسؤولين بالدرجة الاولى ؟ انه تركيز التوازنات السياسية الجديدة من الانصار والحلفاء والشركاء والمنتفعين ، الذين سيستند اليهم الحكم خلال السنوات المقبلة ، وتوزيع الانصبة من «الجبنة» عليهم بنسبة ما لهم من حجم ودور وقدرة على دعم العهد وتأييده ..

حركة التشكيلات الادارية والتعيينات الجديدة ما تزال تجري وفقا للمخطط المرسوم: المجيء بالانصار والمؤيدين الذين ابعدتهم العهود الماضية عن المراكز الاساسية ، وابعاد الذين جاءت بهم تلك العهود .. فـ «لكل عهد دولة ورجال» !.

وثمة ظاهرة اخرى يمكن ملاحظتها بوضوح في هذه الفترة على المسرح السياسي ، وتتميز باتساع نطاق تغلغل النفوذ الامبريالي ، وخصوصا النفوذ الاميركي ، في مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في البلاد . ويبدو ان لهذه الظاهرة علاقة بالجهود الدولية الجارية من أجل تسوية القضية الفلسطينية تسوية نهائية .

ذلك أن ثمة دورا يراد اسناده للبنان من أجل الاسهام النشيط في تحقيق مخطط الحل السلمي . ومثل هذا الامر يتطلب زيادة توطيد النفوذ الامبريالي ، ولا سيما النفوذ الاميركي ، في البلاد . فالمعروف أن اهتمام اميركا في جعل لبنان مركزا رئيسيا مضمونا لنشاطها في هذه المنطقة ، لا يقل عن اهتمامها بتوطيد اركان الدولة الصهيونية ودعمها في سياستها العدوانية والتوسعية . ويلاحظ بوضوح حاليا اتساع النشاط الذي يقوم به رجال السفارة الاميركية في بيروت التي تعتبر ثاني أضخم سفارة اميركية في العالم ، بعد سفارة طوكيو ، وذلك من حيث عدد العاملين فيها وتنوع الاجهزة التي تنتمي اليها والامكانات المادية الموضوعة بتصرفها والصلاحيات التي يتمتع بها أركانها من حيث امكانيات التحرك السريع لتنفيذ المخططات الموضوعة . ويرافق هذا النفوذ السياسي تغلغل اقتصادي مطرد في المجالات الاساسية والحيوية .

ويلاحظ بوضوح أيضا اتساع نشاط فرع البنوك الاميركية العاملة في لبنان ، وكذلك البنوك التي تحمل الهوية اللبنانية وتساهم الرساميل الاميركية بملكية نسبة كبيرة من اسهمها . كما يلاحظ ان العديد من المؤسسات والشركات اللبنانية الكبرى بدأت تشهد غزوا منظما منقبل المؤسسات الاحتكارية الاميركية.

ان نظام الحكم اللبناني — بغض النظر عن الفئة الموجودة في مركز السلطة — يتابع بدأب وبمختلف الوسائل المتوافرة لديه تنفيذ مخططه الرامي الى الاستمرار في تضليل الجماهير وصرفها عن النضال الجدي لتحقيق مطالبها الاقتصادية والسياسية .

★★★

ان الجماهير الثورية المناضلة الواعية لمصالحها الطبقية السياسية والاقتصادية بحاجة الى تنظيم سياسي ثوري موحد بقيادة صلبة ومضمونة .. وتحقيق هذه المهمة مطلوب من جميع القوى والعناصر الثورية السليمة التي فشل النظام في ترويضها واحتوائها .

بقلم: حسن فخر

استقالة تويني:

نهاية خرافة الليبرالية في كنف الاقطاع السياسي

يبدو ان السذاجات التي تجوز لصحفي متمرس ولنجم من نجوم المسرح السياسي اللبناني ، لا تجوز لغيره . فقد اكتشف صاحب «النهار» ، الوزير السابق ، حليف الحلف الثلاثي في انتخابات ٦٨ ، معارض الشهابية العنيف .. اكتشف السيد غسان تويني انه لا يستطيع الاستمرار في الحكم!

فهو ، كما يقول ، فقد ثقته بنفسه .وذلك لان الوضع «الحاضر» لم يعد يمكنه من تحقيق ما يراه واجب التحقيق بغير الاساليب التي في متناول «هذه» الحكومة . هذا ما قاله الوزير السابق في كتاب استقالته . ولكن ما يعنيه هذا الكلام ؟ ان استرجاع موقف صاحب «النهار» خلال الاشهر الاربعة الماضية يعطي الكلام البروتوكولي دلالة مختلفة .

عندما انتخب سليمان فرنجية رئيسا للجمهورية استقبله غسان تويني بالتهليل والترحاب . ورأى في الرئيس الجديد وعدا بالديمقراطية والحريات وبناء لبنان الحديث ، المعاصر ... وحملته حماسته الى تعداد الرصاص الذي اطلق في اهدن وزغرتا احتفاء بالعهد المقبل . وكان واضحا أن موقف الصحفي السياسي يمثل طموح فئة رأسمالية لبنانية ، تحيط بها مجموعة من الفنيين والمثقفين والموظفين ، لمشاركة اوسع في السلطة . وهي تأمل ، بمشاركتها ، المساهمة في توسيع القاعدة السياسية لهذه الفئات المستبعدة عن الحكم المباشر ، وذلك بحل عدد من المشاكل السياسية والاقتصادية الكبيرة : كسر الطوق الاقطاعي السياسي ، بناء الادارة المرنة التي تستطيع تحمل تبعات التنظيم الاقتصادي والتصدي للمطالب الشعبية .. ذلك كله ، من اجل الحفاظ على الدور اللبناني التقليدي : قاعدة الدخول الامبريالي الى المنطقة العربية .

هذه المطالب ، حملتها الجريدة منذ اليوم الاول للانتخاب . وعندما بدأت الاستشارات الوزارية ، حمل تويني قلمه وكتب افتتاحيات يومية تستنهض همة الحكم الجديد وتبشر بالافاق الواسعة المقبلة: الديمقراطية ، العمل ، المدارس ، الخبز ، الحوار .. هذا بينما صائب سلام يسترضي الجميل ، ويحاول اقناع شمعون ، ويرجو اده .. ولما بدا ان سلام لن يخرج من هذا المستنقع ، بدأت خيبة الامل تدب في الافتتاحيات . وعجب المراقب السياسي العريق ، تويني نفسه ، من منطق اقتسام الغنائم (!) ووجه نداء حارا من اجل القيام بعمل «خارق» ، فكانت «وزارة الشباب» .

طوال الاشهر الثلاثة الماضية واجه تويني في وزارة التربية بالتحديد ، موجة مطالب التقت عندها مشاكل اساسية في الظرف الحالي للنظام : سوق العمل والبطالة ، صلة التعلم بالانتاج ، الامتيازات الثقافية الطائفية ، التنظيمات النقابية الديمقراطية .. تجاه هذه المشاكل المتدفقة بزخم جديد استعمل الوزير كل الوسائل السياسية التقليدية : شق صفوف الطلاب ، انتقاء محاورين مناسبين ، الوعود بلا حساب . واذا كان استبعد القمع المباشر فلاقتناعه بان ذلك سوف يؤدي الى مضاعفات خطيرة . في ذلك كان خادم النظام الامين . أما ما يتعدى «الاسلوب» فلم تقدم المعالجة التوينية شيئا يذكر . ما هي انجازاته الفعلية ؟ أعاد العلامة اللاغية الى صفر بدل الخمسة على عشرين . وهو قرار كان يستطيع ان يتخذه المدير العام لوزارة التربية . كذلك مشروع تشحيل بعض فصول مادة الفلسفة العامة في القسم الثاني من البكالوريا .

ما عدا ذلك ، كان الوزير الذي اطلق عليه مهنيو الصنايع اسم «بياع الحكي» ، آلة كلام لا تكل . فمن تشكيل لجان تعديل المناهج ، الى المذكرات الايضاحية ، الى المفكرات ، الى الندوات التلفزيونية ، الى النقاشات العامة مع الطلاب على درج وزارة التربية ، «انتج» الوزير كلاما يصعب حصره . ولكن ما هي ثمرة هذا الكلام ؟ التعريب لم يعد أن يكون تقريرين متناقضين لاسطفان صقر ومنصور بالاضافة الى مفكرة الوزير نفسه ، اعادة النظر في المناهج ، لجان لم يعد يعرف أحد اذا كانت تجتمع أم لا ، النقابة الثانوية مشروع تعسفي توقف ، المهنيون يرفضون اعدادهم لبطالة مزمنة لا يستطيع كلام الوزير منعها .. أما مشروع وزارة الثقافة فسوق توظيف لكلاب حراسة النظام ، ومحاولة تنظيم للتزوير الذي يبيعونه .

هذه هي الحصيلة الفعلية ، الملموسة ، لثلاثة اشهر من الحكم . وهي ، كما هو واضح ، لا تستدعي اكثر من رئيس مصلحة نشيط ومسؤول في وزارة التربية . وبينما كان الكلام يدور على المطامح والمستقبل والحكم ، كان صائب سلام يعين ازلامه في المراكز التي اخلى منها الشهابيين تحت ستار عودة «الديمقراطية» . وكان الحكم كله يواجه صعود مد شمعوني ينذر بالتحول السريع الى مواجهة مع رئيس الجمهورية ، تؤدي بدورها الى نسف القاعدة البرلمانية التي اوصلت فرنجية الى الحكم . مما اعاد ، بحدة ، لتحالفات الكتل والضغوط المستترة ، دورها الاول . كما كان الحكم يواجه اوسع معركة مطلبية عرفها في تاريخه منذ ١٩٤٦ (سنة اقرار قانون العمل) باسلوب ينذر بانفجارات لا قبل له بها : تهديد النقابيين ، محاولة تقسيم الصف العمالي بارضاء المصالح المستقلة وسلخها عن حركة التضامن العامة . اي ان «المصرية» انتهت الى البهلوانات التافهة والتهديد بالقمع . وجاء ما جعل من «المطموح» خرافة مضحكة : ازاء مسالة بخطورة مسالة الضمان وجد الحكم نفسه مضطرا للاستنجاد بالمفاتيح السياسية العادية : النواب . مما حمل ميشال ابو جودة ، معلق «حقيبة النهار» ، على تعليق واضح في ١٩ كانون الثاني — يرى في استدعاء الكتل النيابية نقضا لكل المشروع السلامي ، في صيغته التوينية .

تجاه هذا التسلسل في الاحداث ما هو دور «الليبرالية» النهارية ؟ من الواضح انها لم تنجح الا في كشف عورة لم تكن مستورة الا على اعين «الليبراليين» الكرام . فاكتشف مراقب وسياسي قديم يتابع السياسة اللبنانية منذ ربع قرن ، اكتشف ان اساليب الحكم لا تسمح بالاصلاح ! ولكن الليبرالي اللبناني كاريكاتور مثيله الاوروبي او «المتخلف»: لا يتجاوز نقده للنظام المغلق ، الذي يعتاش منه ، الحرد والاحتجاج . أما القضايا الجدية التي لا يستطيع الحكم علاجها فالليبرالي ... يكتب عنها في حلقات !

ان ما اكتشفه الوزير «المثقف» يعرفه العمال الذين تماطل الدولة في تحقيق الضمان الصحي لهم ، كما يعرفه الطلاب الذين «حاورهم» الوزير السابق : خرافة «الليبرالية» في كنف الاقطاعي السياسي .

حول الاضراب في المدرسة الفنية في زغرتا

اثر وصول احدى البيانات من مدرسة صيدا الفنية وتوزيعها في فنية زغرتا بدأت تظهر بوادر الاضراب عند الطلاب. لم يكن للطلاب لجنة في المدرسة بل كان المدير قد عين بعض الطلاب ممثلين عنهم .

رفض الطلاب هذه اللجنة وانتخبوا لجنة تمثل طلاب جميع الفروع اضطرت الادارة نتيجة اصرار جميع الطلاب للموافقة عليها .

بادرت هذه اللجنة الاتصال بالمدير العام لشرح المطالب له فارسل الى المدرسة ممثلا عنه رئيس المصلحة الفنية في لبنان زكي التنير ، اجتمت به اللجنة وقدمت مطالبها :

١ — انشاء فرع للبكالوريا القسم الثاني في الشمال .

٢ — الغاء امتحان الدخول من البكالوريا الاولى ، الى الثانية .

٣ — تأمين معدات واجهزة فنية لكافة الفروع حيث ان مصانع الكهرباء والالكترونيك فارغة ..

٤ — تامين منح لجميع الطلاب الخارجيين .

٥ — تامين المقتضيات الضرورية للحياة في المدرسة كالماء مثلا .

وقد وافق رئيس المصلحة على جميع مطالب الطلاب ووعدهم بالرد عليها في اول ثلاثاء بعد العطلة وارسلهم الى بيوتهم قبل يوم من بدء العطلة .

ولما مر اول ثلاثاء بعد العطلة ، ولم يف التنير بوعده اعلن الطلاب الاضراب صباح الاربعاء في ٦ — ١ ودعوا لحضور جمعية عمومية في بيروت ولكن مدير المدرسة دعاهم الى اجتماع في نفس الموعد للبحث في مطالبهم خلال هذا الاجتماع كانت الجمعية العمومية قد انهت اجتماعها في بيروت .

حمل المدير اللجنة وجهة نظره فيما يخص المطالب والاضراب نقلتها اللجنة بتفاصيلها الى الطلاب الذين قرروا بعد نقاشها الاستمرار في الاضراب . فاذا بالمدير يعتبر ان تشويهها قد لحق لا بد بآرائه وينزل بيانا يشرح وجهة نظره على الشكل التالي :

١ — مطلب انشاء القسم الثاني في الشمال وتعميم المنح يخص مدرسة طرابلس — زغرتا الفنية . وقرارات الوزارة ستكون عامة (؟!) بحيث تشمل طلاب كل المدارس المهنية . لذا فان الاضراب في مسائل خصوصية لن يجدي نفعا ويمكن لتحقيق هذه المسائل اعتماد اسلوب الاتصالات الخاصة .

٢ — اعطاء ٧٠ ٪ من الطلاب منحا والسماح للباقين بالانتساب الى القسم الداخلي .

٣ — وردا على مطلب الغاء القسم الاول او الغاء الامتحان للقسم الثاني اقترح المدير ان تحصر مقاعد القسم الثاني بالطلاب الفنيين على اساس تفضيلهم عن الاكاديميين .

وكان رد الطلاب رفض هذا المشروع لان الاضراب يمكن أن يكون وسيلة في قطاع او منطقة معينة لتحقيق مطالب تخص القطاع والمنطقة وخصوصا وان مطالب الطلاب في زغرتا هي نفس مطالب جميع طلاب المهنيات وليست خاصة بهم .

اما مدرسة عرمان التي ستحوي القسم الثاني فان المشروع على ما يبدو «طويل الامد» لان المشروع قد لزم في السنة الماضية وحتى الان لم تشتر الارض ولم يبن حجر .

اما اعطاء المنح لسبعين بالمئة يعني ان الوساطة ستلعب دورا في توزيع هذه المنح كما ان الفتيات اللواتي يشكلن قسما لا باس به من الطلاب الخارجيين لا يمكنهن ان لم يحصلن على منح ، الانتساب للقسم الداخلي .

اما بصدد الدخول الى القسم الثاني فمن المعروف أن عدد طلاب القسم الاول الذين ينجحون في نهاية السنة يفوقون بكثير عدد المقاعد الموجودة في القسم الثاني مما يعني انه لو استبعد الطلاب الاكاديميون فهناك حاجة لامتحان دخول لتصفية جزء من هؤلاء الطلاب الناجحين .

لكن يبدو أن المدير لم يكتف بهذا القدر من التدخل في شؤون الطلاب ، بل اتصل باهالي الطالبات اللواتي كن ياتين للاعتصام في النهار قائلا ان بناتهم يختلطن بالشباب ... مما دفع الاهل الى منع بناتهم من الذهاب الى المدرسة .

ولما فشل المدير بانهاء الاضراب استعان برئيس المصلحة الفنية من جديد الذي حاول التنصل من وعوده السابقة قائلا «الوعود الماضية ولت» ..

وازاء هذا الوضع الذي جابه به المسؤولون مطالب الطلاب اعلنوا تصعيد الاعتصام وتشارك الطلاب الخارجيين والداخليين في احتلال قاعة الرسم والنوم على الارض والاضراب عن الاكل يومين مما سبب تدهورا صحيا لدى بعضهم ودفع قائمقام زغرتا لزيارة المدرسة وطلب حل الاضراب على ان يتكفل هو بملاحقة المطالب !.

وفي جلسة مجلس الوزراء لم يقر اي من المطالب بل ووفق على بعضها مشوهة — وبررت بشكل دفع الطلاب الى اعتبارها تضليلا لهم — فارسلوا برقيات الى رئيس الجمهورية ووزير التربية ومدير عام التعليم المهني ، لم يجب عليها سوى المدير العام تلفونيا واعدا تارة مسترجعا قرارات الوزارة تارة اخرى مؤجلا مثلا فيما يخص المصانع المهنية وتجهيزها على أساس ان ذلك يتطلب ملفات دراسية فاذا بالطلاب يجيبونه انهم اعدوا هذه الملفات. ومثلا ايضا ربط اعطاء المنح بقدرات ميزانية المديرية وبمزاج الادارة في كل مدرسة .

ولما رفض الطلاب كل هذه «الوعود» ارسل لهم النائب سمعان الدويهي يطلب تعليق الاضراب كذلك اتصل النائب طوني فرنجية واعدا تحقيق المطالب خلال ٢٤ ساعة اذا هم اوقفوا الاضراب مقابل الطلاب المساعدة لكن رفضوا ايقاف الاضراب !!

الان لا تزال الضغوط على الطلاب من المدير تارة ومن مبعوثين اخرين تارة اخرى لايقاف اضرابهم . ولقد بدأت هذه الاتصالات تعطي ثمارها اذ أن بعض عناصر اللجنة يحاول اشاعة فكرة تعليق الاضراب .

وتبدو الحلقة الضعيفة في تحركات لجنة وطلاب المدرسة الفنية كامنة في اتصالاتهم ببقية المناطق اذ هم انسحبوا من اجتماع مشترك لكل المهنيات في لبنان وقد حاولت الادارة سابقا استغلال عدم تنسيقهم وجهلهم بمطالب وتحركات سائر المهنيات كذلك تفسر الاتصالات التي يجريها النواب مع الطلاب في المدرسة اذ يبدون اضرابهم وتبدو مطالبهم وكأنها خاصة بهم وحدهم ولذا يمكن حلها من زغرتا او طرابلس فقط . مع أن الاتصال والتنسيق مع سائر المهنيات ضمانة ضد مساومة او ضغط «خاص» على طلاب المدرسة قد يعثر خطاهم.

أين تقف الانتهازية اليمينية في المعارك الأخيرة ؟

إفتراضان وراء مواقف « الحزب الشيوعي »

□ التحالف مع العناصر « الوطنية » أو « المعتدلة »
□ استبعاد اليسار الماركسي اللينيني

معركتان ومواجهتان

في الصفحتين التاليتين تقدم « الحرية » ملاحظات على سير معركتين مطلبيتين لم تمض اسابيع قليلة على حدوثهما . تمت المعركة الاولى في مصلحة كهرباء بيروت واسفرت عن فوز ازلام ادارة المصلحة في اللجنة الادارية لمجلس مندوبي المصلحة ، اي الى هزيمة اليسار في خوضه لمعركة تمثيل ديمقراطي . وتمت الثانية في الجامعة اللبنانية ، وادت الى احتلال اليمين الطائفي ما يقرب من سبعة اعشار المراكز الانتخابية في الاتحاد الطلابي ، بينما توزعت اطراف اليسار ما تبقى .

السمة الاولى المشتركة للمعركتين هي جدتهما النسبية . فالمعركتان تتمان للمرة الاولى ، بهذه الصورة ، ليس في مصلحة الكهرباء والجامعة اللبنانية فحسب ، بل في اي اطار منظم للانتاج او الدراسة في لبنان. رغم ان مجلس المندوبين هيئة ملازمة للتنظيم النقابي ، فهي غالبا ما تلعب دورا ثانويا ، صوريا ، لا فعالية له . بل ان هناك نقابات تستدعي « المندوبين » دون انتخاب فعلي (حدث هذا مرارا في نقابة معلمي المدارس الخاصة) . اما مجلس مندوبي مصلحة الكهرباء ، فقد تم انتخابه في معركة فعلية تمثلت فيها اطراف نقابية واضحة الاتجاهات والمصالح . بالاضافة الى ان تعدل النظام الداخلي للنقابة بشكل ، كما يشير المقال التالي ، نقطة اساسية تتيح لمجلس المندوبين ان يراقب عن قرب مواقف المجلس التنفيذي للنقابة . مما يحول فعلا دور النقابة ويجعل منها اداة في يد القاعدة العمالية وصغار المستخدمين . هذا في مصلحة الكهرباء . اما في الجامعة اللبنانية ، فان صيغة الاتحاد النقابي التي انتصرت ، بعد جهد طويل ، على صيغة الروابط ، خطوة حاسمة في اتجاه تمثيل جميع طلاب الجامعة اللبنانية على اساس مصلحي مطلبي . هذا الاساس ، عند ادراكه ، يشكل قاعدة طرح سياسي واضح لوضع الجامعة وطلابها في مجمل مسالة التعلم ، اي اعداد اطارات الانتاج وقوة العمل . والاتحاد النقابي هو الوسيلة الجماهيرية والمباشرة لهذا الطرح . اي ان في الجامعة اللبنانية ، كما في مصلحة الكهرباء ، كانت مسالة التنظيم الديمقراطي محور المعركة .

السمة الثانية المشتركة هي خوض فئتين « يساريتين » المعركتين ، من بين فئات اخرى بالطبع ، ولقد خاضت الفئتان المعركتين كل منهما في موقع مواجه ، لمنافس ، للفئة الاخرى . وكانت هذه المواجهة احد اسباب (وليس السبب الوحيد ابدا) انتزاع اليمين لمكاسب انتخابية ظرفية لا يستهان بها . وقد قامت المواجهة واستحال الاتفاق بين « الشيوعيين » واجان العمل لاختلاف واضح في وجهة العمل وفهم دور الانتخابات النقابية والحركة المطلبية عامة . ولا شك ان هذا الاختلاف هو نتيجة لاختلاف « اعمق » من البين انه سياسي عام .

ما هو دور العمل الديمقراطي ؟

ليس من قبيل الصدفة ، بالطبع ، ان يتضح الخلاف بصدد معارك تقوم على دور التنظيم الديمقراطي (النقابي) ومهمته . ففي الكهرباء والجامعة طرح سؤال اساسي واحد: لماذا النقابة ؟ على هذا السؤال كان الجواب العملي لانتهازية الحزب « الشيوعي »اليمينية، واضحا على الدوام : النقابة وسيلة وساطة بين اصحاب العمل والعمال . على هذا الجواب تترتب امور كثيرة : فالوساطة لا تتطلب الضغط المنظم وان كان الضغط هو ما يلوح به بحياء ، لذا فلا ضرورة او حاجة الى قاعدة منظمة او رقابة قاعدية ، ولا حاجة الى اساس تجتمع عنده مصالح هذه القاعدة ، اي لا حاجة لبرنامج عمل . والوساطة لا تفترض التعرض لنوع العلاقة السائدة بين العامل وصاحب العمل بل ان مهمة الوساطة هي بالتحديد ارجاع هذه العلاقة الى ما كانت عليه ، في حال خرق صاحب العمل (او العامل ؟) للقاعدة المتبعة والسائدة . لذا لم تشذ النقابات التي يسيطر الحزب « الشيوعي » على قياداتها ، عن القاعدة العامة في العمل النقابي اللبناني : فهذه النقابات ، لانها نقابات وساطة ، تقف على رأسها ، اي تقوم على قياداتها فقط او بصورة أساسية . فالوحدات النقابية القاعدية غير موجودة ، ومجالس المندوبين شكلية . هذا لا يعني أن الياس الهبر يتساوى مع حسين علي حسين ، أو أن الياس البواري هو صنو توفيق ابو خليل . فالموضوع ليس موضوع أن يكون الياس الاول والياس الثاني مناضلين ، بينما الاخرين وصوليين عميلي اصحاب عمل . ان الموضوع الحاسم هو موضوع العلاقات المنظمة السائدة ، وما ينتج عنها من نتائج : عندما يرتكز الاتحاد الوطني الى العلاقات التي وصفناها فلا يفيد في شيء أن يكون الياس الهبر مناضلا : فصلابة موقفه لن تنبع من صلابة ارادته بل من صلابة القاعدة العمالية التي يفاوض أو يضغط ممثلا لها .

في المقابل ، ارتكز موقف لجان العمل على تحليل مختلف تمام الاختلاف لدور النقابة ومهامها . فالنقابة اداة نضالية تجمع في وحدة تنظيمية عناصر متجانسي المصالح الى حد بعيد ، تمثل النقابة مصالحهم في وجه اصحاب العمل او السلطة (في وضع الجامعة مثلا) . واذا كان التمثيل لا يستبعد طبعا المساومة ، فلجان العمل تشدد بصورة اولية على أن المساومة تخضع لتوازن قوى طبقية واضحة ، تعمل العلاقات السائدة دوما على تغطيتها (والوساطة من اساليب التغطية هذه) . لذا لا يجدي نفعا أن ينتخب الياس الهبر محل حسين علي حسين اذا كانت القاعدة التي يرتكز اليها الاول في قوة قاعدة الثاني . والقاعدة لا تهبط من السماء ، او من اي مكان اخر . القاعدة تبنى وتكسب : بالطرح الصحيح للمطالب ، بالبحث عن انسب اشكال التحرك .

هذا كله يتطلب برنامجا محددا . كما يتطلب وبصورة اساسية تحديد الاطراف التي يتم معها التعاون . فماذا يفيد ان ينادي « الشيوعيون » بالديمقراطية على رؤوس الاشهاد وعلى السطوح (النداء ، الاخبار) اذا كان حلفاؤهم هم من امثال مارون ابو حبيب او على شاكلة ناصريي الجامعة اللبنانية وتقدمييها « الاشتراكيين » ؟

هنا يبدو واضحا ان ما يهمله « الشيوعيون» في دور النقابة هو اعتمادها وسيلة « اعداد » سياسي وديمقراطي ، كما ناشد ماركس عمال باريس قبل عامية ١٨٧١ باشهر . ولا شك أن هذا الدور يتعاظم في مجتمع تسوده العلاقات الطائفية — المحلية — العائلية . لذلك يبدو تنظيم العمال (بصورة أساسية) على أساس من المصلحة الواحدة والمشتركة ، في علاقات رقابة ومحاسبة دائمتين ، يبدو هذا التنظيم في الوسط اللبناني خطوة سياسية بالدرجة الاولى، تتعدى «النقابية» الضيقة والاقتصادية. لذلك أيضا انصبت جهود السلطة مطولا ، وما زالت ، على نقل العلاقات الطائفية — المحلية — العائلية الى التنظيم النقابي . وتجاه استحالة نقل حرفي ، تأقلمت هذه العلاقات وتكيفت : نشأ « اقطاع » نقابي يقوم على الخدمات الفردية والصلات المباشرة ، وقامت الدولة بدور الضابط للاقطاعات وتوازنها . مما جعل من المعارك النقابية ميدانا حيويا للطرفين المتصارعين : تحالف الاستغلال وتحالف الطبقات الكادحة .

لكن مواقف الانتهازية اليمينية التي يمثلها الحزب « الشيوعي » اللبناني ، تتصرف على اسس مختلفة تمام الاختلاف هي اسس الوساطة وما ينتج عنها من فهم وممارسة للعمل النقابي. هذا الفهم وهذه الممارسة ، بدورهما ،يرتكزان الى تحليل سياسي محدد .

خرافة القوى « الوطنية »

ان الممارسة الانتهازية اليمينية للحزب « الشيوعي » ارتكزت دوما منذ مطلع الستينات على الاقل ، ولا سيما منذ صيف ١٩٦٤ (معركة التجديد لفؤاد شهاب) على اعتبار اساسي لم تحد عنه في أي موقف من مواقفها . هذا الاعتبار ينظر الى القوى السياسية اللبنانية الحالية من زاوية تمايزها المظاهر والمواعي . فهو يصنف قوى الحكم قوى وطنية وقوى غير وطنية . القوى الاولى هي التي ينبغي التعاون معها لمحاربة القوى الثانية . وهذا التعاون هو العمود الفقري لتحالفات الانتهازية اليمينية .

أين الانتهازية اليمينية في هذا الموقف ؟ اذا كان التمايز في قوى الحكم أمر لا شك فيه فان تحليله يؤدي الى تعيين حدود هذا التمايز . فهو ليس تمايزا في كل الامور ، وفي كل المواقف والممارسات . وبتحديد اكثر ، ان هذا التمايز لم يتجاوز (ولا يتجاوز) المواقف الوطنية العامة كما تطرحها القوى البورجوازية الصغيرة ورأسماليات الدولة في المنطقة العربية . فهي مواقف عاجزة عن كسب جماهير العمال والفلاحين ، انطلاقا من المواقع الطبقية لهذه الاخيرة ، الى المعركة الوطنية . بل انها تحشرها في المعركة على أساس المواقع الطبقية لبورجوازية الدولة . وفي لبنان ، جل ما تستطيعه القوى « الوطنية » الموجودة في الحكم هو أن تحاول اللحاق بمواقف الانظمة العربية « المتقدمة » . اما ما عدا ذلك (وهي حدود لا احد يدعو الى اهمالها والتعامي عنها ، ولكن ينبغي أن ينظر اليها كحدود) فلم تقف القوى « الوطنية » يوما موقفا يدل على استعدادها لان ترتبط بصورة من الصور بالفئات الطبقية المستغلة وبنضالها ضد الاستغلال واشكاله السياسية .

هذه هي القوى التي يعتبرها«الشيوعيون»، واعتبروها في المعارك الاخيرة ، محور تحالفاتهم وتعاونهم الانتخابي .

ولهذا الموقف نتائج اساسية على كل المواقف التي نتعرض لها بالنقاش . اذا كان محور التحالف هو اطراف القوى « الوطنية » فهذا يعني ان تلتحق مصالح القوى الوطنية الديمقراطية ، ومحورها وضع الطبقة العاملة اللبنانية ومصالحها ، بالمصالح التي يفرضها التحالف الحاكم على مجمل تطور ونمو المجتمع اللبناني . وهذا يعني أن تتبنى الحركة الوطنية الديمقراطية اساليب عمل القوى « الوطنية » من تقدمية اشتراكية وناصرية وشخصيات معتدلة ... وهذا ما يحدث فعلا . فحدود الطرح التي يقبل بها « الشيوعيون » ولا يقبلون بغيرها هي تلك التي ترضى عنها قوى الحكم « الوطنية » ، وامتداداتها في مجالات التحرك العمالي وغيره. من هنا ياتي رفض البرنامج ، ورفض اشكال التنظيم الديمقراطي الحقيقي ، ورفض التحالف مع القوى التي تخوض المعارك على أساس هذين الشعارين .

لا شك ان القيادة الانتهازية اليمينية تعتبر هذه المواقف « واقعية » . وهذا ولا شك صحيح . ولكن هذه الصحة هي التي تنتج عن المقاييس التي تفرضها العلاقات السياسية الغالبة : بهذا المنطق « النظامي » خاض الحزب المعارك الانتخابية الاخيرة . بهذا المنطق فاوض الحزب في المتن فؤاد لحود ، وتم ذلك بلقاء مع الحزب القومي الاجتماعي (السوري) ، ومع ريمون اده . بهذا المنطق جعل الحزب من معركة الشوف معركة وطنية يتوقف عليها مصير « الديمقراطية » في لبنان ، بعد أن كان البك الجنبلاطي قد طالب بحق الوراثة النيابية ، من زاوية «انسانية» وبعد أن كان قد فاوض البطريرك المعوشي في ترك معركة مقعد اسلامي للمسلمين انفسهم . هذه المعركة هي التي دعيت معركة القوى الوطنية والتقدمية .

وفي السلم الذي بدأ مع اعتبار القوى « الوطنية » حليفا اساسيا ، ينتهي الحزب « الشيوعي » الى التخلي الواضح عن استقلال المعارك العمالية وخطها المتميز . فهو بعد أن اسقط حلقة التنظيم الديمقراطي من مطالبه اخذ يمارس السياسة التي تتيحها له امكاناته المحدودة حتما ، في حساب القوى السياسية الحاكمة . منذ الحملة المطلبية صيف ١٩٦٤ والتي عمل الحزب على ايقافها ، بمساعدة الجنبلاطيين والمكتب الثاني ، الى اتهام عمال الكهرباء خريف ١٩٦٦ بالتخريب عند اعلان اضرابهم ، تراجعت المواقف العمالية حتى انتهت الى التزوير الرخيص بشأن اضراب عمال الريجي في الغازية : بينما تعترف « النداء » في ١٣ تشرين الثاني بأن مطلب العمال هو التثبيت ، وذلك في عنوان الصفحة الاولى (العنوان الثاني) ، تعود « النداء » نفسها في عدد ٢٥ كانون الاول وتتراجع زاعمة ان المطلب الاساسي هو العودة عن الصرف ، متبنية بذلك مزاعم صائب سلام وخليل سالم . والمنطق الانتهازي لا بد أن يؤدي الى التخاذل . والحزب الذي لا يقوم

— البقية على الصفحة ١٥ —

الكهرباء

رفض التنظيم القاعدي الديمقراطي

أسفرت انتخابات هيئة مجلس مندوبي الكهرباء التي جرت منذ ثلاثة اسابيع عن فوز مرشح الادارة وفشل مرشح لجان العمل النقابي ومرشح « الشيوعيين » . وبقدر ما كانت هذه النتيجة مفاجئة « للشيوعيين » كانت متوقعة من اللجان . فما هي العوامل التي ادت الى تصديع الجبهة بوجه الادارة وتامين فوز مرشحها ؟ اي طرف تقع عليه المسؤولية : لجان العمل ام « الشيوعيين » ؟ ما هي مضاعفات هذه النتيجة على العمل المقبل ؟.



بعض أعضاء نقابة الكهرباء ويبدو بينهم أحد « الشيوعيين » ..

● **مفهومان وممارستان متناقضتان للعمل النقابي :**

في تحليلها لازمة العمل النقابي في مصلحة الكهرباء اكدت اللجان على أن اي عمل جدي ومنتج على المدى البعيد لا بد ان ينطلق من القاعدة مباشرة اي من العمال والمستخدمين ، ويترسخ ويثبت من خلال عملية التوعية والماطير في لجان العمل النقابي . وان لا خلاص من انتهازية المجالس التنفيذية وتبعيتها للادارة واجهاضها لنضالات العمال ، الا بالنضال من خلال المنطلق السابق بهدف احتلال موقع مؤثر في مجلس المندوبين ودفعه لممارسة دوره كاملا في الرقابة على القيادة النقابية ومحاسبتها ونزع الثقة عنها . اي أن الضمانة الاساسية والحاسمة لسلامة خط المجلس التنفيذي والتزامه الفعلي بمصالح العمال والمستخدمين لا تنبع من داخل المجلس التنفيذي بالاساس ، بل تنبع من كتلة العمال والمستخدمين المتمتعة بالوعي واليقظة والتنظيم ، والقادرة من خلال وسائط معينة كالجمعيات العمومية المحلية ، ومجلس المندوبين والنشرات النقابية ، من ممارسة دور الرقابة والمحاسبة اليومية للقيادة النقابية على اي راي او موقف متهاون بمصالح هذه الكتلة ، فيكون جزاؤه المباشر ادانته ونزع الثقة عنه في جلسة مجلس المندوبين . اذن الرقابة والمحاسبة العمالية هي الضمانة الحاسمة لعدم خيانة المجلس التنفيذي لمصالح العمال .. اما الضمانات الاخرى التي يؤكد عليها « الشيوعيون » كثيرا من نوع الصفات الشخصية والنظافة والنية الحسنة فهي لا تعدو كونها اعتبارات اضافية من نوع تحصيل الحاصل . وهي على كل حال عرضة للتقلبات والصدف ولا تستمد اهميتها النسبية الا بتوفير الشرط الحاسم الذي ذكرناه سابقا : امكانية الرقابة والمحاسبة العمالية اي النقابة الديمقراطية .

في ممارستهم العملية ، انطلق«الشيوعيون» من فرضية تخلف الوعي العمالي وتدني مستوى مبادرة العمال ومشاركتهم في العمل النقابي ، فاكدوا على ضرورة خطة تكتيكية تقوم على الانغماس بالوسط العمالي بهدف تطويره ودفعه الى الامام ، ولكنهم سرعان ما انزلقوا في العلاقات النقابية السائدة : صلات شخصية ، صفقات انتخابية طابعها الوصولي شديد الوضوح ، علاقات فوقية ترتكز على المفاتيح والتنفيعات الشخصية ، عدوى الوجاهة النقابية ، عمل دعائي قصير النفس انعدام البرامج تبعا لمبدأ خذ وطالب .. هذه الممارسة في الكهرباء لم تنتج على مدار عشرين سنة سوى الانحطاط والتفسخ والتحول الى فئة كثيرة الشبه بقوى الاقطاع النقابي السائد . هكذا انقلب التكتيك الى خط مستمر وتحولت البذرة « الشيوعية » المغيرة للوضع الى جزء منه مكرسة لاستمراره ... لقد استطاع البعض منهم منذ ثلاث سنوات التسلل الى المجلس التنفيذي واحتلال مواقع رئيسية فيه بالتعاون والتحالف مع التقدميين الاشتراكيين . فماذا كانت النتيجة ؟

— بعد ممارسة عشرات السنوات في قطاع الكهرباء لم يطرحوا اي برنامج عمل .

— لم يشكلوا وحدات عمالية في القاعدة بل اكتفوا بالعمل الفوقي وسياسة التفاهم والضغط على الادارة .

— لم يعدلوا النظام الداخلي غير الديمقراطي للنقابة بوجهة ديمقراطية .. فالوحدة الانتخابية للمجلس التنفيذي بقيت المصلحة بدل اللائحة الموحدة . وبقي مجلس المندوبين دون صلاحيات فعلية : (كالزام المجلس التنفيذي بمقرراته ، ونزع الثقة عنه) . طالما أن «الشيوعيين» وحلفاءهم في القيادة فلماذا الرقابة العمالية ؟! لن ينتج عنها ، في زعمهم ، سوى التشويش والمزايدة والتخريب !!

— كسروا من موقع القيادة النقابية التحرك العمالي الذي حصل مع اضراب ١٩٦٨ بحجة عدم ازعاج الافندي الحليف في الحكم (انظر كراس « ٢٥ عاما من نضال الحزب الشيوعي » ص ١٤١—١٤٢) وتنفيذا لطلب الجهاز المعروف !

— دخلوا في تحالفات مشبوهه مع بعض رؤوس الاقطاع النقابي ممن سرقوا اموال المساكن الشعبية للعمال وغيرهم من اذيال الادارة . بهذه البساطة انقلبت النزعة الاصلاحية الى الانحطاط والتخريب وكان ثمنها غاليا : سقوط ابرز وجوه التقدميين

الاشتراكيين والشيوعيين في الانتخابات النقابية لعام ١٩٧٠ .

بعد سقوطهم مباشرة في انتخابات المجلس التنفيذي بدأ « الشيوعيون » يعيرون انتخابات مجلس المندوبين اهميتها . فاستبشرت لجان العمال النقابي خيرا بذلك واعتبرت ان « الشيوعيين »اخذوا العبرة من نتائج ممارستهم السابقة لصالح اتجاه نقابي ديمقراطي جديد . في هذه الاثناء كانت لجان العمل تواصل عملها من اجل تعديل النظام الداخلي واستطاعت أن تقدم صيغة ديمقراطية تحول مجلس المندوبين من هيئة استشارية الى هيئة رقابة ومحاسبة فعلية للمجلس التنفيذي ، وافق مجلس المندوبين عليها ورفعت الى المجلس التنفيذي ليقرها ، ولكن الاخير شوه التعديل الديمقراطي وافرغه من محتواه الاصيل ، وكان حبيب ابو مارون، رئيس مجلس المندوبين انذاك وحليف « الشيوعيين » ، حاضرا الاجتماع ولم يحرك ساكنا !.

— بعد اغتيال التعديل الديمقراطي من قبل القيادة النقابية طلبت لجان العمل من حبيب ابو مارون بالتعاون مع بعض اعضاء القيادة ذوي الصلة « بالشيوعيين » أن يقدموا طعنا لوزارة العمل بالاجراء غير الشرعي الذي اقترفته القيادة النقابية اي المجلس التنفيذي، فوعدوا خيرا وكرت الايام ولم يقدموا الطعن رغم كل المراجعات والملاحقات . ثم جرت انتخابات مجلس مندوبين جديد منذ شهرين تقريبا واستطاعت لجان العمل بعد عمل دؤوب ومتواصل أن تحرز نجاحا يفوق نجاح اية فئة اخرى : نجاح كتلة من المندوبين خاضوا معركة انتخابهم على أساس برامج عمل علنية طرحوها للنقاش وطالبوا سائر المرشحين الاخرين أن يطرحوا برامجهم وخطط عملهم ليجري الانتخاب على اسس محددة وليس على اساس الاعتبارات الشخصية والتعهدات المعسولة والضغوط . ولكن دون جدوى ! فقد تقدم كل المرشحين الاخرين بمن فيهم « الشيوعيين » واصدقائهم من الانتخابات دون اي طرح ديمقراطي . بعد ظهور نتائج الانتخاب مباشرة كانت تقديرات «الشيوعيين» ان اي تحالف بينهم وبين اللجان سوف يؤدي بالتاكيد الى الظفر بهيئة مجلس المندوبين اي الرئاسة وامانة السر. وبذلك تتامن جدية اعمال مجلس المندوبين ودوره الفعال في الرقابة على المجلس التنفيذي . فبدأت مباشرة سلسلة اجتماعات بين الطرفين طرح خلالها مندوبو اللجان برنامج عملهم في مجلس المندوبين، كان جواب « الشيوعيين » واصدقائهم سريعا وملتويا : نحن متفقون على كل شيء ولكن ما يهمنا هو ترشيح عناصر « معتدلة » لا يضع المجلس التنفيذي (عميل الادارة) الفيتو عليها بل يوافق على التعاون معها لذلك نرى ان يكون المرشحان من كتلتنا وليس من لجان العمل النقابي ! وقدموا اسماء حبيب ابو مارون ، الطبيب الذكر ، للرئاسة ، وزكريا حكيم لامانة السر .

● **كيف تمت الانتفاضة الاخيرة ؟**

— انطلقت لجان العمل في تحليلها للوضع النقابي المباشر من ضرورة التحالف مع « الشيوعيين » بوجه قوى الادارة والاقطاع النقابي ، شرط ان يشكل هذا التحالف خطوة ولو جزئية الى الامام باتجاه تجاوز المواقف والممارسات الانتهازية ، اذ لا يمكن على الاطلاق ان يقدم على تحالف مع « الشيوعيين » يؤدي الى الجر لشبكة علاقاتهم واعتباراتهم المرفوضة ، كان جواب اللجان : ان حبيب ابو مارون وزكريا حكيم قد جربا من خلال عملهما في مجلس المندوبين السابق ولدى اللجان انتقادات اساسية حولهما ولا يمكن بالتالي دعمهما ، ولكن اللجان في نفس الوقت مستعدة للتعاون ودعم اي مرشح « شيوعي » يقدم اسمه ، اما اذا لم يكن من مرشحين « للشيوعيين » فاللجان تطالب بدعم مرشحي لجان العمل النقابي ، ولكن « الشيوعيين » اصروا على استبعاد ترشيح اي عنصر من لجان العمل واكدوا بانهم ملتزمون نهائيا جانب حبيب ابو مارون وزكريا حكيم .

— طرحت اللجان عندئذ صيغة جديدة : عقد اجتماع عام لجميع مندوبي اللجان ومندوبي « الشيوعيين » واصدقائهم في مجلس المندوبين، يصوت فيه على اسماء الذين يريدون هذا التجمع الموحد ان يخوض معركة رئاسة وامانة سر مجلس المندوبين بهما . ولكن لم يكن حظ هذا الاقتراح بافضل من سابقه .

— برر « الشيوعيون » موقفهم بان حبيب ابو مارون بالرغم من كل الاشياء التي تقال فيه ، لديه حظ بالنجاح اكثر من أي مرشح اخر « شيوعيا » كان ام كان من لجان العمل.. فالمتوقع أن يدعمه موسى ناصر رئيس المجلس التنفيذي للنقابة ، ولديه صلات وعلاقات شخصية واسعة . اما بالنسبة لزكريا حكيم مرشحهم لامانة السر فبرايهم انه « انسان نظيف » يسير وفق توجيهاتهم . كان رد اللجان واضحا : ان حبيب ابو مارون تواطا منذ اشهر قليلة مع المجلس التنفيذي في تفريغ النظام الداخلي المعدل من مضمونه الديمقراطي، وهو رغم كل المطالبات والملاحقات لم يطعن بتعديل المجلس التنفيذي غير الشرعي . اما الدعم الذي وعد به من موسى ناصر رئيس المجلس التنفيذي وعميل الادارة الاول فهو يشدد ويؤكد علامات الاستفهام والاتهام الموجهة له ! فيما يتعلق بزكريا حكيم (ناصري) بالرغم من « طيبته ونظافة يده » انه محدود الامكانات ولا يتوقع منه اي دور فعال وذلك انطلاقا من تجربته السابقة عندما كان امينا للسر في مجلس المندوبين السابق .

عند هذا الحد كان « الشيوعيون »يتوقفون عن النقاش متشبثين بخوض المعركة بابو مارون وحكيم ، مطالبين اللجان بان تدعمهما دون قيد أو شرط باعتبار ان فوزهما مؤكد سواء بدعم اللجان او بدونها . ثم قطعوا المفاوضات بعد ان تاكد لهم ، حسب زعمهم ، ان مرشحيهم سينالان ٣٥ صوتا على اقل تعديل من أصل ٦٣ عضوا يشكلون مجلس

— البقية على الصفحة ١٥ —

الجامعة اللبنانية

التخلي عن البرنامج لاستقطاب الجماهير "الوسطية"

في سياق التحضير لعملية انتخابات الاتحاد في الجامعة اللبنانية يستطيع كل من تابع هذه العملية عن قرب أن يميز بين اتجاهات عديدة كانت ولا تزال تطبع تحركات الطلاب بطابعها التقليدي (الاستقطابات الطائفية التي قام بها اليمين الطلابي من تحالف بين الوعي والناصريين والاستقطابات المصلحية الضيقة التي لهث وراءها الوسط الطلابي الممثل بالحزب « الشيوعي » اللبناني) هذه الاتجاهات لم تعتمد على واقع الحركة الطلابية حتى ولم تعرها اي انتباه الا بمقدار ما تعمل على ابراز مصالحها الخاصة على حساب المصلحة الواحدة لطلاب الجامعة اللبنانية .

فمن اعتبار التقسيم الطائفي (وعي — ناصريون) الى المحلي العشائري ، المرتكز في عملية وصول الاشخاص « القادة » الى سدة المراكز النقابية ، الى اعتماد المواقع المشتت للكليات لتمرير اشخاص بتحالف انتهازي كيفما تيسر الى مؤتمر الاتحاد (تحالفات الوسط الطلابي من شيوعيين وتقدميين اشتراكيين ووصوليين) الى المحاولات الجاهدة لفئات اخرى للخروج من عزلتهم السياسية والنقابية لم يروا بدا من الدخول في الجسم الطلابي بثوب يساري فضفاض ، بادعاء كل انواع العمل التقدمي وغيره (القوميون السوريون) . حبل غليظ متعدد العقد يجثم على صدر الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية يبقيها رهينة تموجاته وتعقداته ، أو يتناسى في بعض عقده مصلحة الحركة الطلابية الواحدة في نضال واضح طويل من أجل مطالبها المشتركة .

ان هذا كله لا يعني أن على الفئات الطلابية التي تشق لنفسها طريقا اخر يعتمد المشاركة الواسعة من الحركة الطلابية ، ويرتكز على مصالحها الاساسية الواحدة ، ان تعود الى الحظيرة وتقنع بما اسبغ عليها من نعم ! بل بالعكس من ذلك فقد اثبتت الحركة الطلابية تفهما واضحا واوليا لبرامج عمل دعمت على اساسها « لجان العمل الطلابي » وقطعت الطريق في بعض الكليات على التحالف المبشع الذي اقيم بوجهها من قبل اليمين الطلابي من جهة والوسط الطلابي من جهة اخرى .

ان ما سنحاول تبيانه في هذه المقالة من خلال عرض وتحليل ما جرى هذه السنة في الجامعة اللبنانية لكفيل باعطاء صورة واضحة عن عقد الحبل الغليظ !

١ — التحضير للانتخابات

— لقد بدا التحضير للانتخابات بتداعي القوى السياسية التقليدية التي تتحكم بنضالات الحركة الطلابية الى الاجتماع للاتفاق على لجنة تشرف على الانتخابات . ولقد ضمت هذه الاجتماعات دون علم الحركة الطلابية اطراف اليمين واطراف الوسط الذين وافقوا على تشكيل هذه اللجنة الفوقية ! فبادرت « لجان العمل الطلابي » على صعيد الجامعة الى طرح الشعار الديمقراطي للمعركة بهدف اجلاء الامور امام الطلاب واعطائهم دورهم في عملية الانتخابات بطرح صيغ « اللجان المنتخبة » للاشراف على الانتخابات .

ولم تكن الاطراف المتحالفة من فوق (الوسط واليمين) بقادرة على الوقوف امام هذا المطلب فكان أن احنت رأسها خضوعا له وسايرته حتى لا يقال انها رفضت الامتثال للعرائض التي وقعها الطلاب مطالبين به .

ان هذا ان دل على شيء فانما يدل على رفض الحركة الطلابية لكل اشكال الوصاية التي حاول الوسط واليمين فرضها عليها والتي كانت مقدمة لخطوات لاحقة تحقق تكريس هذه الوصاية . وكان هذا نجاح اولي حققته الحركة الطلابية في الافلات من شباك التحقير لمصالحها وابقائها حبيسة الصراعات التقليدية السائدة .

٢ — التحالفات قبل وضمن المعركة الانتخابية

اذا كان التحالف مربوطا بشروط القوى السياسية التي يضمها فانه يأخذ معناه الفعلي من خلال طرحه لبرنامج عمل يكون على أساسه مسؤولا أمام الحركة الطلابية كما انه يجب أن يربط بطبيعة المرحلة التي يتم فيها لا ان يمر فوقها عبر مصالح انتهازية ضيقة ولا عبر « تظبيطات » (وهو لفظ شائع) تقوم على المحسوبية والمهشرية ولا على انتماءات طائفية وعشائرية تضرب مسبقا اي نضال يزمع الطلاب القيام به لانها تضرب الاسس التي يجب ان يقوم عليها هذا النضال.

من هنا كانت الضرورة ملحة لتعيين القوى التي يجمعها برنامج حد ادنى للعمل المشترك وتمييزها حسب توجهاتها وارتباطاتها السياسية والنقابية ووضع برامجها ضمن الظرف السياسي الذي تنطلق منه ! لذا توجهت « لجان العمل الطلابي » بنشرتها الدورية الى الطلاب تطرح برنامجها النقابي بتعيين نقاطه الاساسية ضمن نظرتها الشاملة لدور الجامعة اللبنانية ولنزع الوصاية التقليدية المرهقة عن الحركة الطلابية فطالبت بتحالف على صعيد الجامعة ككل وعلى أساس برنامج عمل واضح طرحته في وقته !

فما كان من الفئات التقليدية (الوسط) التي هالها الموقف الواضح الذي تقفه « لجان العمل الطلابي » الا ان رفضت هذا التحالف لانه يتوجه بالاساس باتجاه معاكس لطريقتها الانتهازية في الانتخابات ، فحاولت أمام الحركة الطلابية أن تلعب مناوراتها المكشوفة في مناقشتها امام الفئات التقدمية المستقلة ، لكنها ما لبثت أن انفضحت نهائيا امام الطلاب. مما عاد عليها بالفشل .

ومن هنا نتجت التحالفات في الانتخابات على الطريقة التقليدية نفسها (في اليمين والوسط) وادت الى تمحور فئتين اثنتين :

— التحالف اليميني المشهور بمغازلاته للدولة في نضالات الحركة الطلابية والالتفاف حول مطالبها . وقد تم باستقطاب بعض الفئات طائفيا وعشائريا ومحليا (لائحة الوعي) . الا ان هذا التحالف حاول في نشراته الانتخابية الدعائية ان يصوغ برنامج عمل وضح تماما انه لا يعالج المشاكل الطلابية ، ولا يضع الحلول واساليب العمل من اجل هذه المطالب .

— تحالف الوسط الطلابي — الذي تمثل بالتقدميين الاشتراكيين — « الشيوعيين » على صعيد الوحدات الانتخابية في كل الجامعة اللبنانية ، والذي لم يقدم للحركة الطلابية اي برنامج عمل ليكون مسؤولا أمامها عن تنفيذه ولا يخفى أن التحالف السياسي قد امتد على الصعيد الطلابي .

اما الناصريون فقد اتسمت مواقفهم بالوصولية المستمرة فهم لم يتحاشوا التحالف مع الوعي في بعض السنوات ، والوسط في البعض الاخر، والنزول منفردين في اماكن ثالثة . ولم تكن لهم بالطبع برامج عمل .

— اما التحالف الوحيد الذي خرج من الدائرة التقليدية التي غطت ساحة النضال فهو الذي تم بين طلاب منظمة الاشتراكيين اللبنانيين — لبنان الاشتراكي وطلاب حزبي العمل الاشتراكي والبعث الاشتراكي وكانت صوت الجامعة تحمل مواقفه الى الطلاب .

الا ان ظاهرة برزت خلال المعركة في اكثر الكليات وهي ترشيح لوائح من المستقلين الى انتخابات الاتحاد والتي كان سببها وقوف هؤلاء ضد « تفكك اليسار » دون أن يعوا منطق بعض الفئات « اليسارية » وشروطها للتحالف. وبدفع من الوسط الطلابي لتغطية مواقفه الانتهازية تم ترشيح هؤلاء المستقلين مع تمرير عناصر من هذا الوسط !

ولقد وضع الطلاب المستقلون امام خيارين :

١ — اما الاطلاع على مواقف كل القوى « التقدمية » وتبيان من عارض منها وحدة « اليسار » على برنامج عمل وعلى صعيد الجامعة وتحديد موقعها من المسؤولين عن ضرب المصلحة الطلابية الواحدة . وهذا ما نجح به عناصر كثيرة من المستقلين .

٢ — واما رفض الموقف الصحيح الذي يقضي بعد تعيين الخلل الوقوف في وجهه واستبعاده ، مما ادى الى ارتماء هذه الفئات في احضان « الوسط الطلابي » ومسايرة منطقه الوصولي الذي حكم عملية التحالف . ومن هنا أضحت شعارات هذه الفئات حول « وحدة اليسار » في « كل الجامعة » — برامج عمل — الخ ... جملا فقدت مضمونها الفعلي. مما سمح للوسط الطلابي استغلالها ضمن رؤيته الضيقة للمعركة الانتخابية .

وهكذا فان الانقلاب على وصاية القوى الانتهازية في معركة اللجان لم يستمر بشكل كاف في المعركة الانتخابية ، فعادت تلك القوى بيمينها ووسطها الى لجم الحركة الطلابية بمنطقها الطائفي العشائري ، او المصلحي الضيق .

ولقد اتى سير المعركة الانتخابية منسجما مع هذه الخطوط الثلاثة التي حكمت التحالفات. فلقد انتقل تحالف الوعي — مع الناصريين — الى ترجمة عملية ادى بهم الى اكتساح الموقف ولم يكن هذا الانتصار مستغربا في ظل واقع راهن تعيشه الحركة الطلابية . ولقد ترجم طلاب الوسط تحالفهم بانتقالهم الى مواقع « الوعي والناصريين » في بعض الصفوف التي لا وجود للوائحهم فيها : عند احساسهم بان « لجان العمل الطلابي » ستفوز ، بحجة ان الوعي والناصريين هم من الفئات التقدمية التي لا غنى عنها .

٣ — النتائج ..

اما النتائج فلم تات اقل انسجاما من سير المعركة فاكتسح اليمين الموقف وكانت ضربة جديدة توجه الى الحركة الطلابية ، وهل ستكون مقدمة لضربة قاضية بقيام تحالف مستقبلي بين اليمين والوسط ؟!

ان هذه النتيجة اتت لتؤكد ان التناقض بين المصلحة الطلابية المشتركة وبين ممثلي الطلاب قد زاد عمقا واتساعا خاصة وان هذه الفئات لم تتوان عن استعمال كل الوسائل (سيارات — محسوبيات — طائفية) بهدف الوصول الى المراكز النقابية البعيدة كل البعد عن تمثيل المصلحة الطلابية .

ولقد اكدت هذه النتائج ان وجهة « لجان العمل الطلابي » في تحديد برامج عمل « راجع اعداد صوت الجامعة » ورفض الوصاية وتكريس حق المشاركة من الطلاب هي البديل الفعلي والوحيد لتصحيح خط نضالات الحركة الطلابية .

بعض اعضاء نقابة الكهرباء ويبدو بينهم احد « الشيوعيين » ..

شهادة مستخدم في وكالة أدوية

— الاجور المنخفضة مقابل ارباح الاحتكار الطائلة .
— أصحاب الوكالات يبتكرون اساليب « حديثة » للتهرب من زيادة الـ ٤ بالمئة ..
— النقابة تتجاهل حقوق العمال المسروقة وتتحول الى ناد لاقامة الحفلات ..
— استغلال « خاص » للعمال الفلسطينيين والسوريين ..

اعمل مستخدما للدعاية في وكالة طبية . وينحصر عملي على توزيع نماذج طبيه مجانيه على أعضاء الجسم الطبي واظهار مميزات هذا الصنف أو ذاك من حيث تركيبها وأسعارها . وتلعب علاقاتي الشخصية دورا مهما ، وكذلك اقتناع الاطباء بعد تجربة الدواء ، في ترويج أصناف الدواء .

حصلت على هذه الوظيفة بالصدفة . فقد رجعت الى لبنان بعد عام ١٩٦٧ عقب انتهائي من امتحانات « التوجيهية » وكانت لي كما للكثيرين غيري ملاذا نحتمي به هربا من عقم برامج البكالوريا وتعقيداتها . عندها رحت ابحث عن عمل بعد ان صممت على عدم تعاطي مهنة التدريس بعد تجربة مريرة في أحد دكاكين العلم وهي لضخامة عددها (تثير الحسد) .

وبالصدفة اخبرني صديق قديم عن حاجة وكالة الادوية التي يعمل فيها الى موظف يقوم بمهمة ترويج اصنافها . ودون اي تردد او استفسار عن الراتب الذي ساتقاضاه او مدة ساعات العمل انتهزت الفرصة الذهبية . فقد كان الحصول على عمل من أصعب الاشياء بعد نكبة حزيران ١٩٦٧ .

باشرت العمل على أساس تجربة مدتها ١٥ يوما ، وبعد نجاحي وقعت عقدا مدته ثلاث سنوات لم تنته بعد وبراتب شهري قدره ٢٥٠ ليرة ، يضاف اليها ٢٥ ليرة بدل تنقلات داخل العاصمة . (تتراوح الاجور في الوكالات عامة بين ٣٠٠ و ١٤٠٠ ليرة دون تعويض العائلة والتنقلات) .

تخص الوكالة التي أعمل فيها فردا واحدا يوزع نشاطاته على الكثير من المشاريع وخصوصا تجارة البناء التي تدر له أرباحا طائلة . ويعمل في الشركة ١٤ موظفا بين اناث وذكور بينهم موظفان فلسطينيان . وموظف سوري . والحقيقة ان الموظفين « الاجانب » ومعظمهم من السوريين والفلسطينيين ، يجهدون في العمل أكثر من غيرهم لشعورهم بامكانية صرفهم في طرفة عين ، وذلك حتى لو بدا وكان بارومتر الرواتب متساو فيما بينهم . محاسب الشركة الفلسطيني مثلا يداوم دون انقطاع ، ما خلا ساعة المطعام ، من الساعة ٦ صباحا حتى ٦ مساء ، وذلك بخلاف بقية الموظفين الذين يعملون ٨ ساعات فقط .

تتقاضى الفتيات رواتب اقل من رواتب الرجال (هناك ٣ فتيات) على الرغم من عدم وجود فوارق في العمل . ويكاد الوعي السياسي ان يكون منعدما بين الموظفين : من ناصري بالوراثة الى غير مبال (من بعده الطوفان) الى مؤيد لاحدى نضائل المقاومة (فتح) وغير قادر على الدفاع عن التزامه السياسي بها . كثيرا ما كنا نتناقش في الامور السياسية الى أن علم المدير صاحب الوكالة بهذه الظاهرة الغريبة فحرمها وحذر من تكرارها !.

تكاد الخدمات التي انجزها ان تكون سخرة فكيف يمكنني تامين العيش لي ولعائلتي المكونة من ٦ اشخاص — شقيقي الاكبر يقبض مثل راتبي — ومعظم ما اقبض يتلاشى في مصروفات تخص العمل : الاناقة ولا حيلة لي بها . كثيرا ما استدين من الوكالة على المعاش لانني في عجز مالي مستمر . فطبيعة المهنة التي اتعاطاها تفترض ان أبدو بمظهر لائق كوني اتعامل مع جسم طبي لم يالف أعضاؤه ذو الاصول البرجوازية التعامل مع عامة الشعب فكيف بموظف الدعاية وهو صورة عن وضع وكالته . من هنا ترتب علي وعلى زملائي ان نطارد موضة الازياء يطاردنا في ذلك المدير نفسه .

ولم يكف رب العمل شراهته في استغلالنا فقد لجأ الى سرقتنا ولكن هذه المرة (على عينك يا تاجر) . اذ حرمنا فعليا من زيادة الـ ٤٪ الاضافية على الراتب التي اقرتها الدولة ولكنه سجلها في حساباته على الشكل التالي :

المعاش الاصلي :
٢٥٠ ليرة راتب شهري
١٠ ليرات غلاء معيشة
٢٥ ليرة بدل تنقلات شهرية مقطوعة .
المعاش الجديد :
٢٥٠ ليرة بقيت كما كانت
١٥ ليرة بدل تنقلات بدل ٢٥ ليرة .
١٠ ليرات اضافة الى غلاء المعيشة .

هكذا ، بقي المعاش على حاله وسرقت الشركة زيادة غلاء المعيشة .

وهناك نموذج واقعي عن مقدار الربح الذي يحققه أصحاب وكالات الادوية من خلال مثال هي :

منذ مدة شاركت وكالتنا في مناقصة أجرتها وزارة الصحة العامة واشترك فيها طائفة من الوكالات وكان الموضوع : دواء يعالج الاسهال (شراب) .

طرحت وكالتنا الدواء بسعر مغر جدا ٩٠ ق.ل. وعلى الرغم من ذلك فانها لم تنجح في المناقصة بسبب مزاحمة وكالة اخرى عرضت نفس التركيب ولكن بسعر منخفض اكثر . ان فداحة وفضيحة الحدث تكبر أكثر اذا عرفنا ان نفس الدواء يباع في الصيدليات بسعر ٤٩٠ ق.ل. يتضح لنا من خلال ذلك مقدار الاستغلال الذي يعانيه المعوزون في عملية احتكار الادوية وبالتالي مقدار الارباح التي تسرقها الوكالات من جراء هذا الاحتكار .

كان يعمل في الشركة موظفان احدهما فلسطيني والاخر لبناني لم يرتفع معاش احدهما عن ١٨٠ ليرة خلال ٦ سنوات مع العلم ان أصغرهما في سن الـ ٢٧ . جمعتهما المصيبة فطالبا بزيادة الراتب عن طريق احتجاج خطي اشتركا في صياغته . وكانت النتيجة ان احتج رب العمل على الاسلوب التهكمي في مخاطبته وتغاضى عن النظر في المشكلة برغم تكرار الشكوى . أخيرا اشترطا متابعة العمل مع زيادة في الراتب والا فالصرف مع التعويض .

لم يتضامن الموظفون علنا معهما (لئلا تطال الموسى رقابهم) لكن رب العمل ارسل في طلبي الى مكتبه واتهمني بتحريضهما ضده فكان أن صارحته قائلا قلت لهما ان قانون العمل هو دائما مع الاقوى ، مع رب العمل، لان الحقيقة دائما بجانبه ؟؟ هز راسه وانفرجت شفتاه عن ابتسامة صفراوية .

بعد ايام عين مكانهما موظفين جديدين ضاربا عرض الحائط بحقهما في التعويض . يبلغ اصغر الموظفين الجديدين الـ ١٦ والثاني ٢١ سنة براتب ١٠٠ ليرة للاول و ١٨٠ ليرة للثاني وبهذا يكون قد امن ربحا شهريا مقداره ٨٠ ليرة .

كلما طالبنا بزيادة الراتب يدعي ان المردود لا يسمح بذلك وفي بداية كل عام يدعونا الى اجتماع يحملنا فيه تبعات انخفاض المبيع (دون أن يطلعنا على الارقام) في محاولة منه لقطع الطريق امامنا اذا كانت هناك اية نية للمطالبة بالزيادة .. ويقول ان ثقته بنا هي وقود استمرارنا في العمل ويتناسى ان رأسماله المتراكم هو من قوة عملنا فالثقة تبقى موجودة ما دام قادرا على امتصاص الدماء من شراييننا .

ان عدد موظفي الوكالات الصحية يقارب حوالي ٢٠٠٠ موظفا يعيلون ١٥٠٠٠ شخص . وهنالك نقابة للموظفين — تضم ٥٠٠ موظف — وليس لها اي تاثير اذ يقتصر دورها على اجتماعات التسلية التي تقيمها مساء كل اثنين . ويسيطر على مجلس النقابة هذه كبار الموظفين لدى كبرى الوكالات (وكالة ابو عضل مثلا) ومعظمهم اطباء يقطعون الطريق على اي عمل جدي لارتباطهم بالوكالات.

ان الصعوبة الاساسية التي تقف في وجه نضالنا المشترك في سبيل كسب حقوقنا تعود في تقديري الى طبيعة اوضاعنا فنحن لا نبقى في مكتبنا صباحا سوى نصف ساعة على الاكثر نقوم خلالها بتسليم تقاريرنا ونستلم عينات الادوية المجانية من المستودع ، فاهتمام كل منا بتصريف هذه الامور لا يسمح له بالالتفات الى اي شان اخر ، واذا فعل فان ذلك يحدث على عجل ولا نعود نجتمع الا في صباح اليوم التالي .

اضراب عمال ومستخدمي فندق فينيسيا :

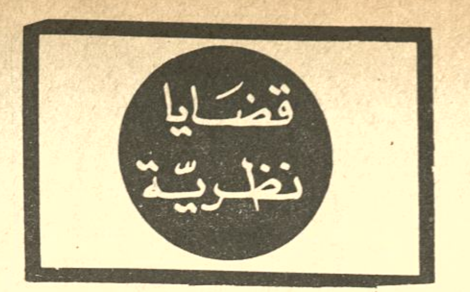
- الادارة تعود لتنفيذ قانون توزيع النسب الصادر سنة ١٩٥١ لشق الاضراب وافشاله .
- نجيب صالحة يستغل الاضراب ليفتح المعركة على خليل صحناوي رئيس مجلس الادارة الحالي .
- الياس الهبر رئيس نقابة مستخدمي المطاعم والمقاهي يبارك خطوة الادارة ليكون له موطيء قدم بين عمال فينيسيا .

في فندق « فينيسيا » احد مؤسسات قطاع الخدمات في لبنان ، حيث تتميز العلاقة بين العمال وارباب العمل من ناحية باستغلال العمال واستخدام قوة عملهم لمراكمة الارباح ، واخضاع اجورهم لنسبة الارباح التي تحقق من ناحية ثانية . وبعد سلسلة من الوعود والمماطلات التي لم تسفر الا عن رفض الادارة لحقوق العمال ومطالبهم ، نفذ هؤلاء نهار الاثنين بتاريخ ١٨—١—١٩٧١ وعددهم حوالي ٤٥٠ عاملا من أصل ٥٠٠ عامل مصممين على عدم التراجع والاستمرار بالاضراب حتى تتحقق مطالبهم واهمها الشهر الثالث عشر وزيادة الاجور .

كيف بدأ الاضراب وما هي اسبابه ؟

لم تكتف الادارة بما تراكمه من ارباح وبما تمارسه من استغلال للعمال وتصرف كيفي بقوة عملهم بل عمدت منذ سنوات الى سرقة قسم من اجورهم . حصل هذا بالتواطؤ مع المدراء والموظفين المستزلمين للادارة . فمن المعروف أن اجور العمال هي مجموع نسبة ١٥ بالمئة تضاف على فاتورة زبائن الفندق ، تقسم بشكل متساو حسب الحصص المقررة لكل منهم وفق طبيعة عمله . اكتشف العمال الاعيب الادارة ورفعوا شكوى الى وزارة العمل والشؤون بعد ان تبين أن المبلغ المسروق يبلغ ثمانين الف ليرة . وبعد مساومات ومفاوضات حصل اتفاق تدفع بموجبه الادارة للعمال مبلغ اربعين الف ليرة فقط وبقي الباقي في « الذمة الواسعة » . وحتى لا تدفع كامل المبلغ لجأت الى بدعة انشاء « صندوق اعانات » يوضع فيه مبلغ عشرين الف ليرة ويوزع الباقي على العمال . هذا ما حصل فعلا علما بأن الصندوق لم يستفد منه حتى الان الا من كان من المحظوظين والمقربين لازلام الادارة .

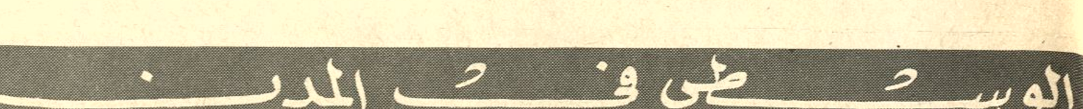
— البقية على الصفحة ١٥ —






ميشال عفلق

عبد الرحمن عارف

دراسة اولية عن الفئات 

٣

الحركات السياسية للبورجوازية الصغيرة في العراق

هذا هو الجزء الثالث من الدراسة التي بدأنا بنشرها في العددين السابقين ، وهي « دراسة اولية » عن الفئات الوسطى في المدن أو البورجوازية الصغيرة . وقد اعدها التجمع الثوري العراقي (بريطانيا) ونشرت في نشرته « النصير » .

٤ ـ الحركات السياسية للبرجوازية الصغيرة

أ ـ الحركات البرجوازية الصغيرة قبل الاستيلاء على الحكم

قلنا ان البرجوازية الصغيرة في المدن بسبب كونها في مركز النشاط السياسي ، ولانتشار التعليم بين ابنائها ، تشكل الفئات الاكثر فعالية في النضال السياسي في مرحلة التحرر الوطني . ذلك لان الطبقات القديمة (البرجوازية الكبيرة والاقطاع والارستقراطية) ، بسبب قلتها وضحالة جذورها ، تبدو عاجزة تماما عن منح نفسها طابع حركة سياسية لها قدر من الفعالية ، وفي الوقت نفسه ، فالجماهير الكادحة من العمال والفلاحين تكون في تلك الفترة لا زالت في بداية دخولها الواسع الى المعترك السياسي . (في العالم العربي في الاربعينيات والخمسينيات .)

ان اهمية البرجوازية الصغيرة عندنا تنعكس في الاهمية الكبرى للحركات الطلابية، التي كانت تمثل في الماضي البرجوازية الصغيرة المدنية بشكل رئيسي ، وتمثل اليوم هذه الفئات اضافة للكادحين الذين يتزايد ثقلهم تدريجيا هناك .

ان هناك تشابها ظاهريا بين الفعالية السياسية للبرجوازية الصغيرة عندنا ، وبين مثيلتها الاوروبية التي تحدث عنها ماركس وانكلز في القرن الماضي ، والاثنتين تمثلان غالبية سكان المدن غير ان فرقا نوعيا يتضح بينهما .. فالبرجوازية الاوروبية التقليدية وجدت في ظروف نشوء وتقوي الراسمالية التي استخدمت الشعب سياسيا في البداية وقمعته بسهولة فيما بعد . لقد كانت تلك البرجوازية الصغيرة في طريق الزوال ، في حين أن برجوازيتنا الصغيرة نشات وتنشا ، في ظروف اخرى ،ظروف ضعف الراسمالية المحلية والطبقات القديمة، وهيمنة الامبريالية ، وقوة افكار واحتياطي الاشتراكية .

ان أفراد برجوازيتنا الصغيرة ، عند دخولهم المعترك السياسي ، يجدون امامهم اختيارين : أما الاحزاب والحركات البرجوازية الليبرالية الوطنية ، وأما احزاب الكادحين الممثلة بالحزب الشيوعي عموما .. وبانضمامهم لتلك الحركات يصبغونها بطابعهم ، مؤثرين على ممارساتها وتطورها .

ان جماهير البرجوازية الصغيرة تتجاوز بسرعة الاحزاب الليبرالية البرجوازية ، « الموسمية » والتي اما تذوب عاجلا أم آجلا في النظام الرجعي ، او تقفل أبوابها « احتجاجا » كما حدث عدة مرات للحزب الوطني الديمقراطي في العراق وأحزاب الاربعينيات العديدة .

وفي هذه الظروف ، فاذا استطاعت احزاب الكادحين ان تتصدر النضال الوطني حسب برنامج ثوري يشمل مرحلتي الثورة في عملية مستمرة ، وان تقود بنفسها الثورة الوطنية والقومية ، بداية تلك العملية ، فانها ستتمكن من احتواء جماهير البرجوازية الصغيرة داخلها ، وتربط مصيرها نهائيا بالطبقات الكادحة . لقد جرت هذه التجربة في الصين وفيتنام وكوريا ، حيث قامت الاحزاب الشيوعية بقيادة النضال القومي ، وسارت نحو الاشتراكية .

وحين تعجز الاحزاب العمالية عن تصدر النضال ، أي عندما تسحب نفسها عمليا من اهم ساحات الصراع ، لمصلحة بورجوازية وطنية متهافتة ، تبدأ البرجوازية الصغيرة بتشكيل احزابها الخاصة ، ذات الطابع القومي ، طارحة نفسها ببرامج مطعمة بالاهداف والمثل العليا للشعب ، انما مستبدلة التحليل العلمي الواضح بشعارات رنانة وغامضة .

لقد نمت الحركات القومية البرجوازية الصغيرة على اخطاء الاحزاب الشيوعية ، وولدت جميعها في الاربعينيات والخمسينيات (البعث ، القوميون العرب ، الضباط الاحرار المصريون ، الضباط الاحرار العراقيون ، جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، الجبهة القومية في الجنوب اليمني ... الخ .) وها نحن نراها تعتلي الحكم في اغلب البلدان العربية اليوم .

ب ـ المرحلة الاولى في الحكم

تاتي اغلب قطاعات البرجوازية الصغيرة الى الحكم عن طريق الجيش ، وفي احوال معينة عن طريق ثورة شعبية ضد الاحتلال الاجنبي كما في الجزائر والجنوب اليمني .

ان برنامج البرجوازية الصغيرة في الحكم ، لا يتخطى في البداية الاصلاحات البرجوازية الوطنية فالايديولوجية البرجوازية الوطنية هي السائدة في مرحلة التحرر الوطنية ، رغم ضعف طبقتها اقتصاديا . ان كلا من عبد الناصر وعبد الكريم قاسم قد اعتمد بعد انقلابه على البرجوازية الوطنية بوضوح واضعا جهاز الدولة لمصلحة تطويرها (القروض ، الاعفاء من الضرائب ، التعريق او التمصير للشركات الاجنبية ومنع الاضرابات العمالية)، وان قسما من الكتلة الحاكمة تندمج بالبرجوازية الوطنية .

ومع مرور الزمن ، تتقوى الجماعة الحاكمة اقتصاديا عن طريق جهاز الدولة وهيمنتها عليه، وتبدأ بمحاولة اقامة حزبها الخاص ، اذا لم يكن لديها ذلك الحزب (حتى عبد الكريم قاسم حاول ذلك)، كقوة سياسية مستقلة عن البرجوازية الوطنية ، والتي تكون في تلك الفترة قد اظهرت عجزها عن القيام بمهمات التصنيع والتطور الاقتصادي الذي يتطلبه البلد وتطمح أليه الجماعة الحاكمة .

وهنا تبدأ الجماعة الحاكمة بتخطيها في المجال الاقتصادي ايضا ، وتبرز كقوة لازاحة البرجوازية الوطنية .

ان التاميمات الكاملة والجزئية ، هي تعبير عن رغبة الفئات المسيطرة للحصول على القاعدة الاقتصادية لنفسها من جهة ، وللقيام باصلاحات اعمق في التركيب الاقتصادي للبلد من جهة اخرى . لقد سار عبد الناصر في هذا الاتجاه ، ولم يعش عبد الكريم قاسم طويلا ليبداه .

وتجب الاشارة هنا الى جانب اخر هام يتعلق بتطور الحركات البرجوازية المستقلة ، ففي الدول التي يكون فيها دور الحركات الثورية للكادحين ضعيفا ، كمصر وسوريا ، فأن هذه الحركات تلعب ادوارا ثورية بارزة ، وتستمر شحنتها الثورية زمنا أطول . لكن في الدول التي تنمو فيها حركات قوية للطبقة العاملة ، كالعراق ، فأنها تدخل في صراع مع الحركات البرجوازية الصغيرة ، ينتهي باكتساب تلك الحركات صفات رجعية في وقت مبكر .

لقد حدث في العراق انقسام البرجوازية الصغيرة على اساس قومي ظاهريا .. وفي مجال صراع الكتل القومية ضد البرجوازية الصغيرة العراقية في الحكم ، المسندة بشكل رئيسي من قبل الحزب الشيوعي العراقي الجماهيري ، فان الكتل القومية قد انحدرت للتعاون مع جميع القوى الرجعية القديمة ومع الاحتكارات النفطية ، واصبح طابعها مشابها للحزب القومي السوري . وهذا انعكاس للسرعة التي جرى فيها التبلور والاستقطاب الاجتماعي في العراق بالنسبة للدول العربية الاخرى .

ان القاسم المشترك الاعظم لكل سياسات الكتل البرجوازية الصغيرة الحاكمة في العالم العربي ، اليمينية منها و « اليسارية » وتحالفاتها المؤقتة (مع الاستعمار او مع الشيوعيين والمعسكر الاشتراكي) هو ببساطة: البقاء في الحكم وتوطيد النظام البيروقراطي الجديد ، أي هيمنة تلك الكتلة البرجوازية الصغيرة على المراكز الرئيسية في المجتمع عن طريق الدولة . ان هذه الحركات تعلن بصراحة عن برغماتيتها ، اي في الواقع استمرارها في الحكم سنة بعد سنة اخرى وشهرا بعد شهر . وقد بلغ الامر بالبعث السوري مثلا ان يعلن ان انسحاب الجيش كله من محافظة القنيطرة وتسليمها لاسرائيل بدون قتال عام ١٩٦٧ كان « حفاظا على الجيش وحفاظا على الثورة » .

ان عملية توطيد السلطة الجديدة تجري في مواجهة القوى الاخرى المزاحمة في المجتمع، وبالتغلب عليها او بالتساوم معها ، وان طبيعة تلك القوى وتناسبها مع قوة الكتلة الحاكمة هي التي تحدد الاتجاه السياسي لهذه الكتلة في هذه المرحلة او تلك .

لقد واجه نظام عبد الناصر قوى الاستعمار في ظرف غياب خطر حركة الكادحين ، واكتسب حكمه طابعا معاديا للاستعمار بصلابة وتقدميا ، وفيما بعد وجه ضربات جدية للبرجوازية المحلية نفسها . لكن نظام عبد الناصر في سوريا بعد الوحدة وعلى النطاق العربي عموما ، بدأ يواجه نهوضا لحركة الكادحين ونموا للحركة الشيوعية في العراق، فاتخذ صفة العداء للشيوعية . لقد جمد عبد الناصر الاصلاح الزراعي في منطقة الجزيرة السورية لمصلحة آل المياور الذين تعاون معهم ضد قاسم .

وواجه البعث العراقي ، وهو يواجه خطرا دائما من الجذور العميقة للحركة الشيوعية ، فارتبط مبكرا بالقوى الرجعية والاستعمار بعد فشله في السيطرة على العراق عام ١٩٥٨ . ان سياسته الحالية تعتمد على التحالف مع الامبريالية ، انما بتاكتيات معقدة ، ولعب سياسية حاذقة ذات رائحة بريطانية .. ان سياسة نظام بومدين تحمل عناصر مشابهة نوعا ما في مواجهة قياداتها جماهيرية واسعة كبن بيللا ورفاقه . ومن الناحية الاخرى نرى البعث السوري ، في مواجهة حركات برجوازية محلية قوية ، يتجه وجهة تصبغه بـ « التقدمية » .

ان عملية توطيد السلطة تجري وسط صراع عنيف بين فصائل مختلفة داخل الكتلة البرجوازية الصغيرة التي وصلت للحكم ، تحت ستائر ايديولوجية غالبا . لكن التكتلات الداخلية في السلطة تجري في الواقع على اسس أكثر بدائية ، وفي العراق وسوريا والجزائر مثلا جرت على اسس عشائرية ومحلية نظرا لان الحكم بحد ذاته ، وليس اي برنامج اقتصادي اجتماعي قد أصبح الهدف الاول لحركات البرجوازية الصغيرة المنتصرة .

ان نظام حكم البرجوازية الصغيرة (اي حكم كتل سياسية منها) ، في كل تعرجاته وانقلاباته يسير حتميا في طريق تحدده الاسس المادية والاقتصادية التي يقوم عليها النظام وعلاقاته بالنظام الرأسمالي السائد في العالم . وفي المقطع التالي سنتعرض لاهم ملامح هذه المسيرة .

(لم نتعرض هنا الى الحالات الفريدة التي تنشا فيها حركات برجوازية صغيرة ، وتلتحم بالكادحين ، فاقدة شحناتها البرجوازية تدريجيا ومكتسبة الافق الثوري الماركسي اللينيني في مجرى الكفاح كما حدث في كوبا ، وكما يمكن أن يحدث في بلدان اخرى .)

٥ ـ الملامح الرئيسية لنظام البرجوازية الصغيرة

أ ـ « الطبقة الجديدة » ـ نظام راسمالية الدولة كمرحلة أولى لخلق طبقة برجوازية محلية قوية

في مجرى تثبيت القوى الجديدة لنفسها في الحكم ، وازدياد تمركزها ككتلة ، تبدأ بالحصول تدريجيا أو بشكل « ثوري » على قاعدة اقتصادية ، وتتحول الدولة ليس فقط الى اداة سيطرة سياسية وانما ايضا الى مصدر للسلطة الاقتصادية . وهكذا فبدلا من ان تكون الدولة انعكاسا مباشرا لعلاقات انتاج قائمة في المجتمع ، فانها تخلق علاقات انتاج جديدة لم تكن موجودة أصلا .

فمن جهة ، يجري احتلال جهاز الدولة كله من قبل اتباع السلطة الجديدة ، وتوسيع هذا الجهاز بنشاط بالغ ، ومن جهة أخرى يتم تأميم المصالح الرئيسية ، الصناعية والتجارية والخدمات ، وتركيز النشاط الاقتصادي في يد الدولة خدمة لهذه الكتلة من البيروقراطيين العسكريين والمدنيين .

وفي مجرى هذه العملية يجري تصفية نفوذ القطاعات البرجوازية الوطنية الاخرى لمصلحة الدولة ، وقيام نظام يعتمد على راسمالية الدولة ، احيانا مبقيا الاحتكار الاجنبي نفسه ومتعايشا معه ؟؟.

ولكن هذا النظام هو نظام مؤقت وانتقالي .. ان سيطرة الدولة هي مرحلة انتقالية لنقل وتجميع رأس المال ومراكز الاقتصاد الى مرتبة برجوازية جديدة تنبثق من الكتلة الحاكمة ، ومرتبطة معها عضويا (عائليا ، سياسيا ، مشاركة ..) . ان هذه العملية التاريخية تستغرق عدة سنوات ، وتجري على مرحلتين بشكل حتمي، بوعي أو بدون وعي الفئات التي تبدا بتنفيذها . ان تطور المجتمع يتم حسب قوانين تطور الانتاج ، الذي يبقى في هذه الدول انتاجا بضائعيا ، للسوق ، رأسماليا .

قلنا ان المرحلة الاولى تتمثل في سيطرة الدولة على المواقع الاقتصادية الرئيسية في البلد (المعامل ، التجارة الخارجية والداخلية، والخدمات) . وأثناء سيطرة الدولة فان الكتلة السياسية المسيطرة تستحلب الدولة وتوجه مرافقها لمصلحة اثرائها ولتنمية استثماراتها الجديدة .

ان الضباط والموظفين الكبار المجدد يبدأون بتجميع الثروة لديهم أو لدى اقربائهم أو شركائهم .. الخ ، ويقومون باستثماراتهم الخاصة (مقاولات ، عقارات ، شركات صناعية ، وكالات استيراد ، الخدمات والتجارة) ، وهذه الاستثمارات الجديدة تستحلب الدولة وتتعيش عليها بترابطها العضوي بعناصر الجهاز الحكومي .. ان تراكم الثروة وزياد حجم الاستثمارات الجديدة وراس المال لدى هذه المرتبة الجديدة من البرجوازية ، سيؤدي في النهاية الى ازدياد ثقلها ، وبدء عملية تدريجية جديدة ، معاكسة، هي المرحلة التالية من « راسمالية الدولة » التي يمكن أن تشهد تقلص القطاع العام نسبيا ومطلقا ، بل حتى انتقال بعض قطاعاته الى القطاعات الجديدة .

ان معظم المؤسسات المؤممة ، بسبب الفساد والبروقراطية تكون غير مربحة للدولة ، ويشتد الضغط اما لاغلاقها مثلا بسبب جود مؤسسات أهلية جديدة اكفأ ، او تحويلها الى شركات مختلطة مثلا (نصف اهلية ، نصف حكومية ، وهو ما يعني في الواقع مشاريع رأسمالية خاصة تستحوذ على أموال الدولة بشكل شرعي) ، او ان تتم هذه العملية عن طريق توكيل المؤسسات لفترة من الوقت الى القطاع الخاص الجديد ، ثم اعطائها له نهائيا . لكننا يجب أن نعلم أن الاستحواذ على القطاع العام ليس بتلك الدرجة من الاهمية بالنسبة للقطاع الخاص الجديد والطبقة البرجوازية الجديدة .

ان في مصلحة القطاع الخاص الجديد النامي بقاء المراكز الرئيسية للاقتصاد في ايدي الدولة ، كالكهرباء والمواصلات والوقود .... الخ ، اذ ان ذلك يعني توفير الخدمات الرئيسية للاستثمارات الجديدة وتحمل نفقاتها من قبل الدولة نفسها . ان القطاع الجديد لن يصل لمرحلة التطلع للصناعات الثقيلة الكبرى الا في مرحلة عالية من تطوره .

نتوصل من هنا الى الاستنتاج الى ان ما يجري اليوم في الدول التي يسيطر على الحكم فيها كتل البرجوازية الصغيرة ، هو بروز طبقة جديدة ، تنمو بسرعة على حساب الدولة الى أن تصبح في يدها قدرات اقتصادية كبيرة ، وفي نفس الوقت تسيطر هذه الطبقة سياسيا على الدولة ، أي نصل الى واقع وجود دولة ممثلة لطبقة راسمالية .

وهكذا نجد ان الاقتصاد المعتمد على الملكية الفردية لوسائل الانتاج في الدول المتخلفة ، رغم تطوره بشكل يختلف نوعيا عن التطور الراسمالي الكلاسيكي ، يتوصل الى نفس النتيجة : طبقة راسمالية ، ودولة تمثل هذه الطبقة .

لقد وصلت « الطبقة الجديدة » في مصر (وهو تعبير معترف به في الصحافة هناك) بعد هذه السنوات من « الاشتراكية التعاونية الديمقراطية » الى مرحلة عليا من القوة الاقتصادية ، وكشفت الاحداث عن الملكيات الكبيرة التي لدى الضباط والموظفين الكبار ، ومشاركتهم في راسمال الشركات الجديدة والعقارات في المدن .. الخ . ان هذه الاستثمارات الجديدة لم ولن تقع تحت طائلة التاميم ، الذي اصبح اليوم أمرا مكروها يجري التندم على « التسرع » فيه من قبل الدولة نفسها .

ان مرحلة راسمالية الدولة تجري في العراق بشكل اسرع بكثير مما عليه في سوريا ومصر ، وضمن تعقيدات اجتماعية اعمق . ففي مواجهة العزلة التامة من الشعب ، وجريا وراء الوصول على قاعدة اجتماعية لها بشكل سريع ، تلجا الفئة الحاكمة ، البعث ، وقبله جماعة عارف ، الى اختزال جزء من العملية التاريخية ، والقيام بتغيير التركيب البشري للبرجوازية المحلية (التجارية والمقاولات والصناعة) بشكل مباشر وقرارات حكومية !

يجري حجب اجازات الاستيراد (وهي من اهم مصادر ربح البرجوازية العراقية) عن التجار التقليديين ، او تقليصها الى اقصى حد ، في حين تمنح بسخاء الى المقربين من الحكم ، واحيانا الى رجال الحكم انفسهم، كما حدث في زمن عارف . ويحدث ذلك في المقاولات أيضا (القطاع الثاني في الاهمية للبرجوازية العراقية) ، وفي حقل الصناعة حيث يجري تأميم حتى المشاريع الصغيرة وتوكيلها (اداريا) الى رجال الحكم ، وفي الاراضي الزراعية حيث تعطى مساحات ممتازة للقاعدة الاجتماعية للحكم ... التكارتة ، السامرائيين ، الحديثيين ... الخ .

ان عملية ضخمة تجري اليوم تحت حكم البعث ، بتغيير التركيب البشري للبرجوازية العراقية ، برفع مرتبة جديدة محل المراتب القديمة المزاحة .. وتتخذ هذه العملية طابعا عشائريا وطائفيا واضحا ، فالبرجوازية في التجارة والمقاولات والصناعة هي تقليديا من الشيعة والمسيحيين (وقد استورث بعضها من اليهود) ، في حين ان الحكومة والجيش هما تقليديا من السنة ، (وقد «استورثوها» من الاتراك) . ويجب القول أن هذا التغيير في تركيب البرجوازية لن يكون كاملا ، بل سيتم مساومات وتقبل من البرجوازية القديمة، وتنازلات من الجديدة ، من أجل « المصلحة العامة » لكليهما .

ان صعود مراتب من البرجوازية مع الاحكام المتوالية في العراق ظاهرة ملحوظة جدا ، كما انها ملازمة لجميع الانظمة البرجوازية الصغيرة الاخرى . غير ان نمو هذه البرجوازية وتحولها الى طبقة لها تاثير اقتصادي جدي يتطلب فترة من الزمن ، تنضج فيه وتتمرس وتتوفر لديها الشجاعة لاستثمار أموالها في الصناعة بشكل يجعلها اقل اعتمادا على رحمة الدولة ، في ذات الوقت الذي تسيطر فيه على الدولة سياسيا .

ان من الصعب تصور أن الظروف الاجتماعية في العراق ستساعد هذه العملية على التكامل كما أن الظرف العالمي لا يسمح ذلك بسهولة. ان مثال اليابان في بداية هذا القرن (والذي لا زلنا نعرف عنه القليل) يجب ان يدرس لمعرفة امكانية تكرره ، اي التحول من راسمالية الدولة الى الاقتصاد الحر ، في ظروف مشابهة كتعمق الجذور الطبقية وقوة الاقطاعية السابقة (مصر ؟) . ان عوامل اخرى ، كدور المعركة مع اسرائيل ، والمساعدات الاشتراكية ، يجب أن تدخل في اي تحليل جدي لهذه الامكانية ..

ب ـ الاقتصاد الاستهلاكي

تتميز الفترة الاولى من حكم كتل البرجوازية الصغيرة بشكل عام ، باتخاذها خطوات لتحقيق المهام الاولية لتقدم البلد في التصنيع والاصلاح الزراعي وضغط الاستيراد .. الخ . غير انه سرعان ما يبدأ التركيز على الحاجيات الاستهلالكية للفئات الجديدة الحاكمة والقاعدة الاجتماعية لها في المدن . وتبدأ هنا عملية تحويل دفة الاقتصاد كليا نحو كونه اقتصادا استهلاكيا . فتتقلص تدريجيا اعتمادات الاستثمار ، لمصلحة ميزانية الحكومة العادية (الرواتب) والتقاعد والصرفيات والصرفيات الاستهلاكية ، كما حدث في ١٩٦٢ ، وبشكل اوضح في الفترة التالية لانقلاب شباط ، ويفتح من جديد باب استيراد المواد المصنوعة والمغذائية الغالية والمكائن المنزلية ، والترفيات التي تطلبها الطبقة الوسطى ، ويتجه في الصناعة وجهة الصناعات الخفيفة والمعتمدة على تجميع القطع او على المواد شبه المصنوعة المستوردة .

ونظرا للحاجة الماسة من قبل جمهور الطبقة الوسطى (البرجوازية الصغيرة) المتوسعة في المدن فان سياسة السلطة في الحقل الزراعي تلتزم باي نظام زراعي يضمن توفيرهذه المواد ، وهو في العراق نظام المزارع المتوسطة والصغيرة والممكننة ، اي على الانتاج الراسمالي المتوسط والصغير . ان التجميع (اي الجمعيات الفلاحية التعاونية) وتنفيذ قانون الاصلاح الزراعي يخيف حكم البرجوازية الصغيرة من ناحيتين : الاولى سياسيا ، لانه يطلق اسار ملايين الفلاحين ، واقتصاديا لانه غير مضمون النتائج بالنسبة للسلطة في ظرف غياب الجهاز القادر على تنفيذه ، ويضمن توجيه الانتاج الزراعي منه الى المدن، لا الى بطون الفلاحين الفقراء انفسهم .

وجنبا لجنب مع الاقتصاد الاستهلاكي تجري عملية سريعة لتوسع المدن وتضخمها ، وخصوصا العاصمة . ان تضخم جهاز الدولة ياتي في المدن بشكل خاص ، حيث توفر الدولة لموظفيها ومن حواليهم الخدمات والبضائع ، وتصرف في تجميلها خزائن الدولة. وتتوسع الفجوة بين العاصمة وبقية أنحاء البلد جاعلة مئات الالوف من سكان المدن الصغيرة ، اضافة للارياف ، يتوجهون نحو العاصمة . وهكذا نشهد اليوم ٤ ملايين نسمة في القاهرة ومليونين في بغداد ، وهي نسب تقارب نسب عواصم امريكا اللاتينية المعروفة . ان التركيز على العواصم له مبرره الواعي بالنسبة لذهنية الفئات الحاكمة، فهي تعتبر الدولة كلها مركزة في العاصمة وان السيطرة المطلقة على العاصمة تعني السيطرة على الدولة كما ان الاهتمام بالعمران يعكس رغبتها في اعطاء صورة كاذبة لتقدم البلد .

ان التضخم في العواصم يخلق مشاكل اجتماعية واقتصادية ضخمة ، ويخرب الاقتصاد الزراعي ، ويملأ المدن بطبقتي البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة . ان وجود نظام راسمالي مستقر يمكن أن يجعل من هذه الظروف (خصوصا توفر ايادي عاملة رخيصة وعاطلة) احتياطا لتطوره . غير ان غياب الظروف الملائمة للراسمالية يجعل من هذا التضخم السكاني في المدن اشبه ببركان يستجمع قواه للانفجار .

ان الاقتصاد الاستهلاكي الملازم لنظام راسمالية الدولة البرجوازي الصغير ، يعني بقاء حالة التخلف المزمن في البلد ، واستمرار ارتباطه بالراسمال العالمي ، خصوصا في الدول المنتجة للنفط ، اذ تكون الدولة معتمدة كليا على حسن نية الاحتكارات ، لغياب الاستثمار الداخلي والنمو الذاتي للثروة الوطنية .

د ـ علاقات « الاستعمار الجديد »

« الاستعمار الجديد » هو تلك العلاقات التي تنشا بين الدول والمصالح الاستعمارية ، وبين انظمة الحكم الجديدة في « العالم

تابع الحركات السياسية للبورجوازية الصغيرة ..

الثالث » ، التي تاتي بعد انهيار الاحكام الاستعمارية والعميلة المباشرة . وهذه العلاقات تهدف لضمان المصالح الاستعمارية في تلك الدول اعتمادا على اسس جديدة ، بدلا من سياسات القواعد العسكرية والاحلاف وحتى المعاهدات الموقعة .

ان جميع الدول المتخلفة التي لم تنتصر فيها الثورة الاشتراكية تبقى جزءا من النظام الرأسمالي العالمي . ان اقتصادها يعتمد على تصدير المواد الاولية الى السوق العالمية ، وعلى استيراد المصنوعات من تلك السوق ، وان برجوازيتها ترتبط عضويا (برأس مالها وسياسيا) بالرأسمال العالمي . وخلال هذا الارتباط تكون الدول المتخلفة في دور التابع لذلك الرأسمال . وتتلخص هذه التبعية في ان امتناع الاحتكارات أو الدول الامبريالية التي تحميها ، من تنفيذ دورها في ذلك الارتباط (مثلا عدم شراء النفط ، الكاكاو ، السكر ، المعادن) أو المقاطعة في تصدير المصنوعات أو مجرد تقديم المساعدات للفئة الحاكمة ، سيعني اصابة الاقتصاد الاستهلاكي القائم في تلك الدولة بضربة قاصمة . ان بامكان الامبريالية اليوم القيام بهذه المهمة بدون نتائج مخيفة لها ، اذ تتمتع باحتياطات ضخمة تمكنها من الاستغناء الجزئي عن هذا القطاع المربح أو ذاك . وهكذا فالامر كله في الواقع عملية ابتزاز استعماري .

ان مركز القوة التي ينطلق منها الاستعمار في معاملته الدول المتخلفة تضمن له مركزا راسخا في « التعامل » الجاري مع هذه الانظمة الجديدة ، هذا اذا كان هذا «التعامل» لم يجر قبل وصول تلك الفئات الجديدة الى الحكم .

ان من الواضح انه مهما كانت النوايا والبرامج التي تحملها الفئات المنتصرة ، البرجوازية الوطنية او البرجوازية الصغيرة، مخلصة ووطنية في البداية ، فان استمرار خضوع البلد اقتصاديا للاستعمار وطموح هذه الفئات للبقاء في الحكم ، واثرائها ، سيدفعها تدريجيا للقبول بشروط الامبريالية ، ويرمي ببعض فئاتها للارتماء نهائيا في أحضان الامبريالية . ان البديل الوحيد لهذا الطريق هو المضي في ضرب المصالح الاستعمارية ، واية فئة اجتماعية تعتمد على تلك المصالح ، وهو ما يعني المضي في طريق الثورة الاشتراكية ، وهذا اخر ما تحلم به الطبقات المالكة الجديدة .

لنبحث الان موقع كل من طرفي علاقات الاستعمار الجديد : الامبريالية من جهة والطبقات البرجوازية الوطنية والصغيرة الحاكمة من جهة أخرى .. لقد اعتمدت الامبريالية (وهي النظام المتكامل المتالف من الاحتكارات العالمية والدول التي تحميها بجيوشها ، والمتعيشة ايضا على ارباحها) في الماضي على ثلاثي الطبقات القديمة في العالم المتخلف : الارستقراطية (اي الملوك والامراء) الاقطاع في الريف ، والبرجوازية الكبيرة في المدن .

لكن الاحداث ، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية ،قد اظهرت مدى هزالة هذه الطبقات وعدم قدرتها نهائيا على الوقوف بوجه التغييرات الاجتماعية ومقاومة ضغط الطبقات الكادحة ، فانهارت الواحدة بعد الاخرى أمام ثورات التحرر الوطني المنتصرة. وقد اثبتت الاحداث ايضا ان اي وجود عسكري مباشر للامبريالية على شكل قواعد وجيوش ، يؤدي الى احتدام الصراع الوطني والقومي ، اضافة لتضاؤل اهميتها في عصر الصواريخ العابرة للقارات . لقد كانت الامبريالية الامريكية اول من تعلم درس عدم جدوى النظام الاستعماري المباشر ، معتمدا على القوى الاجتماعية الجديدة في المجتمعات الكولونيالية القديمة ، ونجح نجاحا بالغا في الحلول محل الاستعماريين البريطاني والفرنسي بسرعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

في كتاب صدر عام ١٩٦٣ لمانفريد هالبرن ، المستشار في وزارة الخارجية الامريكية بين ١٩٥٢ و ١٩٦٢ ، والمستشار الحالي لمؤسسة راند (مؤسسة اقتصادية سياسية عسكرية ضخمة للشؤون الخارجية) ، تتوضح خطوط السياسة الخارجية الاميركية الحالية والمقبلة :

يصف هالبرن كتابه بانه « لاجل تحديد موقف سياسي » ، وفي صفحات الشكر والتقدير ، يهدي تحياته « للزملاء الذين لا تسمح ظروف عملهم في وزارة الخارجية ومؤسسة راند أن تنشر اسماؤهم ؟؟ » وللاصدقاء العديدين « في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، الذين يعيشون في ظروف تجعل ذكر اسمائهم تقديرا غير مرغوب فيه » . والكتاب بـ ٤٣٠ صفحة بعنوان – البعد السياسي للتحولات الاجتماعية في الشرق الاوسط .

يحدد الكاتب أخطاء الغرب (انكلترا وفرنسا خصوصا) وفشله في ضمان اوضاع مستقرة في العالم العربي ، في اعتمادهم على طبقات ليست لها جذور أو قاعدة او قدرة حقيقية في الحكم ، ويسميهم « النخبة الفارية » ، كما يشير الى ضحالة جذور الاقطاع القديم ، « لا اقطاع ولا قديم » كما يسميه ، ويعتبر البرجوازية التقليدية كسولة وجاهلة وضيقة الافق . ويتوسع بعدها الكاتب باحثا ظاهرة الطبقات المتوسطة الجديدة ، الموظفين والعسكريين ، معتبرا اياها « القوة الثورية الرئيسية والقادرة ان تصبح عامل الاستقرار في الشرق الاوسط » ؟؟ كما هو عنوان الفصل الرابع من الكتاب .

وفي احدى الحواشي يشير الكاتب الى انه وزملاءه في وزارة الخارجية كانوا قد طرحوا اهمية الطبقات الوسطى الجديدة في بداية الخمسينيات ، في نفس الوقت الذي طرحها جون جونسون عام ١٩٥٢ ، والذي كان رئيس فرع امريكا الجنوبية في قسم الدراسات الامريكية بوزارة الخارجية ، بخصوص تلك الطبقة في تلك المنطقة ، وكذلك في نفس الوقت الذي اشار فيه البروفسور كويلر يونغ، الملحق السياسي في السفارة الامريكية بطهران، عام ١٩٥١ – ١٩٥٢ عن دور تلك الطبقة في الشرق الاوسط (هذه كانت فترة حكم مصدق والتهيئة لانقلاب زاهدي وهيمنة امريكا على ايران) . (الحاشية في الصفحة ٥٤) .

ان كثيرا من الدراسات السياسية والاجتماعية (« الاكاديمية ») في امريكا واوروبا منذ اواسط الستينيات تؤكد على هذه الظاهرة كالظاهرة الاكثر بروزا في العالم الثالث ، وهذه الدراسات كالعادة اكثر توسعا وعمقا من كثير من الدراسات العربية، وبعضها بالضرورة يعتمد على التحليل الماركسي . ونحن نرى الان اهتماما متزايدا في المنطقة العربية ايضا ، وهو عامل مشجع في دراسة الخطوط العامة لتطور المجتمع العربي . (يجب ان نذكر هنا ، ان الحزب الشيوعي العراقي ، بعد التجربة الزاخرة في الاربعينيات ، قد اخرج تحليلا عن البرجوازية الصغيرة ، وعن الموظفين في عام ١٩٤٩ ، لا شك ان بعض بقايا نسخه موجودة الان لدى أفراد ، وهي تحمل قيمة تاريخية هامة فيما اذا أعيد طبعها ..) .

لقد وضع الاستعمار اكتشافه لاهمية الطبقة الوسطى الجديدة وامكانياتها لخلق « وضع مستقر » في وجه عجز الطبقات التقليدية « النخبة الفارية » ، وضعه موضع التنفيذ منذ بداية الخمسينيات على وجه الخصوص . ومنذ ذلك الوقت جرت مياه غزيرة في الحركات البرجوازية الصغيرة، بدت للكثيرين صافية زلال ، لكنها في الواقع كانت ملوثة بجراثيم الاستعمار الامريكي ، ومن ثم البريطاني والفرنسي التي دخلت حلبة السباق معه من جديد على أسس جديدة . ان تفاصيل العلاقات بين الدوائر الاستعمارية وبين الحركات البرجوازية الصغيرة القومية والعسكريين .. الخ لن تكشف الا بعد عشرة او عشرين عاما اي بعد ان ترفع حجب السرية عن أسرار لا تعود تشكل أي خطر على الاستعمار وحلفاءه الجدد .

ان تغلغل الاستعمار في صفوف الحركات والانظمة البرجوازية الصغيرة يتخذ اشكالا مختلفة ، تتراوح بين العمالة المباشرة المدفوعة الاجر ، وبين عقد صفقات « للمنفعة المتبادلة الانية » بين الطرفين .

ففي ظروف حكم رجعي معزول عن الشعب وتحت السيطرة المباشرة للاستعمار ، تجري الاستخبارات الاستعمارية اتصالات مع الحركات السياسية المعارضة الوطنية ، بشكل سري وملتوي . وتراقب الاحداث والاحتمالات . متخذة افضل الخطوات لخلق وضع مستقر من جهة ، ويحمي مصالحها من جهة أخرى . فاذا كان ممكنا تقوية النظام الرجعي المفضوح وقمع الحركة الشعبية بشكل حاسم ، مهما كان دمويا وصارخا فالاستعمار لا يتورط بالمقامرة على حصان اخر . ان اساليب السيطرة المباشرة كالقمع المسلح والتدخل المباشر تستخدم مهما كانت نتائجها مضمونة او شبه مضمونة للاستعمار ، والاستعمار يلجأ الى الاساليب الاخرى لضعفه من تلك الناحية . فعندما يخرج الامر نهائيا من يد النظام القديم ، تلعب الدوائر الاستعمارية لعبتها الاخرى ، وتحاول انقاذ ما يمكن انقاذه بالتعامل مع النظام الجديد .

ان أضطرار الامبريالية لتغيير القاعدة الاجتماعية للانظمة التي تحمي مصالحها الاقتصادية هو دليل ضعفها وليس قوتها .. ذلك ان اي تراجع تضطر له ، واية اصلاحات تقبل بها ، تؤدي بالضرورة لتحريك طاقات جماهيرية أوسع ومن ضمنها الكادحين ، وتفتح آفاقا واقعية لتجاوز هذه الجماهير للحدود التي ترسمها الامبريالية وحلفائها الجدد . ان الامبريالية تتراجع باستمرار ، وفي تراجعها تحاول انقاذ ما تستطيع ، وكل أملها ان تخلق نظاما مستقرا يضمن مصالحها الاساسية . وليس اعتمادها على بعض الكتل البرجوازية الصغيرة وقبولها بالاصلاحات البرجوازية الا جزءا من هذه العملية ..

ناقشنا لحد الان موقع جانب الدوائر الاستعمارية في علاقات الاستعمار الجديد . وننظر الان الى موقع الكتل البرجوازية الصغيرة نفسها .

الحركات البرجوازية الصغيرة مهما كانت وطنيتها وثوريتها في البداية ، فانها في طموحها للسيطرة على الحكم ، تؤمن باتخاذ جميع الاساليب ، واقصرها – الانقلابات والاغتيالات والتحالفات غير الشريفة .. الخ . ان مبدأ الغاية تبرر الواسطة هنا تمليه اما نظرة « برغماتية » من قبل القيادات والعناصر كافراد فيها ، وغياب الايديولوجية العلمية والوضوح الفكري ، وأما المطامع الذاتية نحو السلطة والنفوذ ، والتي تمتلىء بها الاحزاب البرجوازية الصغيرة امتلاءا .

ان الاتجاه البرغماتي لا يمانع في عقد صفقات مع الدول والشركات الاستعمارية معتبرا اياها مجرد تعامل وخطوات وقتية لمجرد الوصول الى المفرض ، بينما تذهب عناصر اخرى ، بتطلعاتها نحو الثروة والمركز وضمان « المستقبل » ، الى أن تصبح عميلة مباشرة ، او « صديقة » للقوى الاستعمارية. وفيما بعد عندما تصبح مثل هذه الكتل في الحكم ، فان تناسب القوى وطبيعة الاخطار التي تواجه الحكم هي التي ستحدد طبيعته ، وبسرعة . انه اما يستمر في التعاون مع الاستعمار اذا كان بقاؤه معتمدا على ذلك ، او يتمذلك ببطء، ومع نشوء الطبقة البرجوازية الجديدة الطموحة للثراء .

ان المساعدات الاشتراكية ، حتى في الحالات التي تشكل فيها نسبة محسوسة من الدخل الوطني ، يمكن أن تؤخر ارتماء الحكم البرجوازي الصغير نهائيا في أحضان الاستعمار ، لكنها في الوقت ذاته تقوي اقتصاد الطبقة الجديدة التي سرعان ما ستنقلب نحو المعسكر الرأسمالي بحثا وراء الثروة الفردية والارباح الفردية والحاجيات الاستهلاكية . ان الاحكام البرجوازية الصغيرة تلعب على التناقضات بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي لمصلحتها الخاصة ، كما تستغل السياسة القصيرة النظر لبعض الدول الاشتراكية التي لا تبني علاقاتها العالمية على أسس مبدئية اممية . (كالعلاقات مع الشاه العميل ودكتاتوريات أمريكا اللاتينية .)

ان الاحكام الوطنية البرجوازية الصغيرة كمصر وسوريا ليست الا أوضاعا مؤقتة يتجه تطورها الداخلي نحو اقامة طبقة برجوازية جديدة تطمح لاعادة علاقاتها بالرأسمال العالمي ، اي لاعادة البلد لاحضان الاستعمار . وهذه العملية حتمية، ما لم يمنعها نهوض حركات ثورية للكادحين تقيم سلطة ديمقراطية ثورية ، تسير في طريق الاشتراكية. ان بقاء اسلوب الانتاج الحر والملكية الفردية يؤديان حتميا الى نشوء الرأسمالية (ان الانتاج البضاعي الصغير يولد الرأسمالية ساعة بعد اخرى ، ويوما بعد يوم – لينين) ، وهو يؤدي في هذا العصر الى علاقات الاستعمار الجديد . لذلك فان تخطي هذه الانظمة هي الضمانة الوحيدة لمنع عودة البلاد دورة كاملة الى الوراء .

في العدد القادم : الحلقة الاخيرة « المأزق التاريخي لانظمة البورجوازية الصغيرة » .

مقالات : ثورة ظفار ومستقبل الخليج العربي

ضاقت صفحات هذا العدد عن نشر المقال الثاني من سلسلة « ثورة ظفار ومستقبل الخليج العربي » ، فالى العدد القادم .

تتمة رفض التنظيم القاعدي الديمقراطي

المندوبين .. لقد كانوا يفاوضون ولسان حالهم « انا عايز ومستغني » !.

– جرت الانتخابات بثلاث لوائح :
لائحة الادارة ونالت ٣٣ صوتا .
لائحة كتلة «الشيوعيين» واصدقائهم ١٧ صوتا
لائحة لجان العمل ١١ صوتا .

– تحكمت بهذه النتيجة عدة اعتبارات : اولها انحياز الادارة السافر والمكشوف الى جانب لائحة ابو جودة ، وتحرك عدة رؤساء مصالح ومهندسين وضغطهم المباشر على المندوبين في المناطق للتصويت لها (حول اشكال لتدخل الادارة راجع عدد « الحرية » الاسبق) . ثانيها الانقسام الذي حصل بين كتلة « الشيوعيين » واصدقائهم ولجان العمل النقابي مما ادى الى بعثرة القوى وضياع اصوات الفئات الوسطية وتحول البعض منها لمصلحة مرشح الادارة . وثالثها بطلان مراهنة « الشيوعيين » على التناقض بين موسى ناصر وميلاد ابو جودة وهو تناقض يحكمه ، باعتراف « الشيوعيين » ، التسابق والمنافسة على استرضاء الادارة ولعب دور العميل الاول لها !

يتبين من خلال هذا العرض الاسباب البعيدة والقريبة التي أدت الى ظفر أزلام الادارة برئاسة مجلس المندوبين ، وهي أسباب لعب « الشيوعيون » دورا كبيرا في استمرارها وتكريسها بفعل رفضهم لاي طرح او ممارسة ديمقراطية جدية ، لا يهديها برنامج عمالي ، رفض استمر خلال ما يزيد على ١٥ سنة ، وبفضل فهم مقلوب للعمل النقابي يبدأ من فوق بدل الانطلاق من القاعدة وتنظيمها ، واشتراك في الانتخابات تدفعه نزعة وصولية وأضحة بحجة افضليات العمل من فوق مما يؤدي بهم الى عدم التصريح بوجهات نظرهم النقابية ، اذا وجدت ، وعدم طرح اية خطة عمل او بيان على العمال ! وتحالفات مشبوهة تجري وراء الكواليس مع عناصر مشكوك بها او مدانة بهدف الوصول الى مراكز حكومية .

هل نستغرب بعد كل ذلك كسرهم لاضراب ٦٨ ؟ أو خوضهم لانتخابات المجلس التنفيذي دون اي برنامج او عمل دعاوي وتاطيري عام ٧٠ ؟ او خوضهم لانتخابات مجلس المندوبين اخر عام ٧٠ بنفس الطريقة ؟ ام دعمهم لحبيب ابو مارون لرئاسة مجلس المندوبين وهو الذي استعرضنا « مآثره » فيما سبق ، بوجه مرشح لجان العمل ؟ ام تحالفهم مع موسى ناصر عميل الادارة في انتخاب رئاسة المندوبين الاخير ؟ على كل « يصرح » « الشيوعيون » علنا بان رئيس النقابة موسى ناصر قد امن لهم خمسة اصوات فاذا طرحنا من الـ ١٧ صوتا التي نالها ابو مارون ٥ اصوات نالها بصلاته الشخصية و ٥ اصوات امنها لهم موسى ناصر ماذا يبقى ؟ تبقى ٧ أصوات أمنها « الشيوعيون » بفضل علاقاتهم الشخصية وليس بفعل قوى محددة ذات طابع واضح . ان انزلاق « الشيوعيين » في نقابة الكهرباء للتعاون والتحالف مع فئات من نوع موسى ناصر وحبيب ابو مارون وسعيهم المستميت لايصال الاخير الى رئاسة مجلس المندوبين بالرغم من كل تردده وتخاذله السابق لا يمكن اعتباره هفوة بسيطة او خطأ في التقدير ! بل هو على وجه التحديد نمط من التفكير والنظر والممارسة درج عليه « الشيوعيون » في نقابة الكهرباء منذ مدة طويلة حتى انه اصبح محور وجودهم وممارستهم النقابية (يفخر احدهم بانه لم يتلق امرا منذ ١٠ سنوات) مما جعل المسافة التي تفصلهم عن رؤوس الاقطاع النقابي غير مرئية في اكثر الاحيان . في النهاية يمكن تسجيل الاستنتاجات التالية :

١ – ان تكتيك « الشيوعيين » في التعامل مع الواقع النقابي الراهن بهدف تغييره حولهم بمرور الزمن وبفعل عوامل سبق ذكرها الى جزء من هذا الواقع المتخلف وطرف من اطرافه .

٢ – ان ممارستهم الاصلاحية بالارتباط مع الانحراف اليميني لخط الحزب خلال فترة طويلة ، أديا الى تكييفهم مع الواقع النقابي وانبثات قادة نقابيين مشوهين في فكرهم وممارستهم ومندمجين الى حد كبير بالعلاقات النقابية السائدة .

٣ – ان افتقارهم للمناعة النظرية والسياسية التي يؤمنها التنظيم الحزبي تجاه الواقع المتخلف لا يمكن معالجتها بانعطاف سياسي أو بقرار مركزي ، والحل (والحل اذا كان هنالك مجال لحل) يفترض تحويل ممارسة بعمل دؤوب طويل المدى وبوجهة مختلفة .

تتمة أضراب عمال ومستخدمي فينيسيا

وعادت الادارة لتنتقم من العمال فسلطت عليهم المدراء والرؤساء بعد ان انعمت على هؤلاء بالشهر الثالث عشر اعتبارا من عام ١٩٦٨ وبدات المضايقات ، وفرض الشروط لارضاخ العمال وتخويفهم تحسبا لاي خلاف قد يطرأ مستقبلا . وفي بداية عام ١٩٧١ عرف العمال بالامر مما دفعهم للاحتجاج والمطالبة بمساواتهم بزملائهم ، لكن الادارة رفضت الاستجابة لاقرار حق جميع العمال بالشهر الثالث عشر .

على أثرها طلب العمال من وزارة الشؤون التدخل بالموضوع ، وبعد عدة مفاوضات ، بحضور ثلاث مندوبين عن العمال ورئيس نقابة موظفي وعمال المؤسسات الفندقية ودور التغذية واللهو « درويش المراعي » ، استمرت حتى السبت ١٦–١–١٩٧١ ورفضت الادارة المطلب متذرعة بالظروف الاقتصادية القاسية وعجز المؤسسة عن تامين تكاليف المطلب .

موقف العمال :

بعد الرفض تداعى العمال للاجتماع وناقشوا الوضع وقرروا اعلان الاضراب ابتداء من نهار الاثنين في ١٨–١–١٩٧١ فانتخبوا لجنة تمثلهم مؤلفة من مندوبين عن الاقسام في الفندق (المطاعم – الطوابق – البارات – الكباريه – الصيانة – التنظيفات – التلفون – المحاسبة – المشتريات – المصبغة) .ووزعوا بيانا يحدد المطالب التالية :

الشهر الثالث عشر – زيادة الاجور – دفع اجور الايام الثلاثة لمناسبة موت الرئيس عبد الناصر – دفع اجر يوم اضراب موسى الصدر – سلفة مدرسة – توزيع النسب بالتساوي – تصنيف العمال حسب المهن . والجدير بالذكر ان العمال تضامنوا جميعا حول هذه المطالب واصروا على الاستمرار بالاضراب والاعتصام حتى انتزاعها من الادارة التي طالما تستغلهم في ظروف لا شعور فيها بالكرامة ولا الحرية .

موقف الادارة :

عمدت الى تفريق العمال وتفشيل الاضراب نلجات الى اخذ موافقة مستعجلة من وزارة الشؤون بتقسيم النسب حسب قانون عام ١٩٥١ وهي كما يلي ٤٥٪ لعمال المطاعم ، ٢٤٪ لعمال الطوابق ، ٢١٪ لعمال الاستقبالات . مع العلم انه اتفق مع الادارة بوساطة وزارة الشؤون بوقف مفعول هذا القانون ابتداء من عام ١٩٦٢ . وتبين من أكثر تصريحات العمال المعتصمين ان الياس الهبر رئيس نقابة مستخدمي المطاعم والمقاهي والملاهي له علاقة بالموضوع وايد هذه الخطوة املا شد مجموعة العمال التي تستفيد من التقسيم وانتسابها الى نقابته في الوقت الذي ينتسب جميع العمال بلا استثناء الى النقابة التي يترأسها « درويش الراعي». وبالفعل فان العمال الذين استفادوا من التقسيم ويبلغ عددهم الخمسين وقفوا ضد الاضراب ووعدوا بالانتساب الى النقابة الاخرى ردا « لجميل الياس الهبر » . وفي اليوم الثاني من الاضراب استدعت الادارة عددا من الزعران عن طريق أحد أزلامها من العمال « شفيق ضو » بحجة تشغيلهم ، هادفة جر العمال للقيام باعمال الشغب حتى تتمكن من طردهم من القاعة المعتصمين فيها . لكن العمال بوعيهم وتضامنهم استطاعوا طرد الزعران الى الخارج وافشال خطة الادارة . كما انها وعدت عمال قسم المحاسبة بالزيادة والترفيع اذا تراجعوا عن موقفهم ، لكن هؤلاء رفضوا ادعاءات الادارة واكاذيبها وقرروا الاستمرار بالاضراب مع زملائهم وفوتوا الفرصة على اللعبة . في هذا الوضع حصل نهار الاربعاء اجتماع لمجلس الادارة انتهى بخلاف سببه تصلب جناح رئيس مجلس الادارة الحالي « خليل الصحناوي » وخلافه مع نجيب صالحة الذي حاول استغلال الوضع لاستعادة مكانته بعد أن نزعت منه الرئاسة على اثر انفجار أزمة انترا ..

ان الادارة ما زالت ترفض اعطاء العمال حقوقهم وبالطبع فان ارباب العمل لا يهمهم سوى مراكمة المزيد من الارباح ووعودهم ليست سوى وسائل تستخدم لتفريق العمال واضعافهم كقوة تهدد مصالحهم ، كما انهم لن يرضخوا لاي مطلب حق للعمال ما لم يحمل هذا المطلب مواقف عمالية صلبة وطويلة النفس تؤثر بالتالي على مصالحهم الذاتية .

ان دور العمال يتميز بايمانهم بمطالبهم وصمودهم وهذا لا يكفي الا بوجود العلاقة الديمقراطية مع التنظيم النقابي الذي يسمح بالتمثيل الفعلي والمراقبة وليس الوصاية .

ان اللجنة المنتخبة حاليا عليها ان ترجع باستمرار ، لاقرار جميع الخطوات التي تصل اليها ، الى العمال الذين يجب ان يكون لهم اولا واخرا الكلمة الحاسمة . أما الاتجاه الذي بدأ يبرز فيها حاليا لشد العمال الى منطق المفاوضات مع « حسني النية » ،يحمل محاذير كثيرة من شانها جر العمال الى الاخذ بالوعود والطمانة التي لا تؤدي بالنهاية الا الى بداية تفكيك الاضراب وشله . والمفاوضات اذا لم تدعم من موقع قوي وصلب تكون نهايتها تكريس مصلحة ارباب العمل .

ان الاضراب ما زال حتى الان قويا ، والنقابة تقف الى جانب العمال بشخص رئيسها وتؤيدهم معنويا . ان ما يزيد الاضراب صلابة وقوة وما يجبر مجلس الادارة ووزارة الشؤون على اقرار المطالب ، هو موقف الدعم الفعلي للنقابة وليس الموقف المعنوي . ان اعلان الاضراب العام في جميع المؤسسات اذا اقرته النقابة هو الدعم الفعلي للعمال وهو ما يجعلهم قوة صلبة بوجه جميع ارباب العمل الذين تسعى نقابتهم باتجاه عدم اقرار المطالب خوفا من انتزاع مطالب اخرى كثيرة .

تتمة أفتراضان وراء مواقف « الحزب الشيوعي »

بالمهام التاريخية للطبقة التي يمثلها يرتد عليها اداة في يد اعدائها .

خرافة « المغامرة »

عندما تقوم السياسة الانتهازية اليمينية على الاسس التي ذكرناها ، يصبح كل موقف يحدد اسسا اخرى خارج الدائرة التي ترسمها القوى « الوطنية » في الحكم ، يصبح هذا الموقف « مغامرا » . المطالبة باطر تنظيم تتيح للقاعدة العمالية او الطلابية المشاركة الديمقراطية الفعالة ، مغامرة ؟ تطلب التجانس المطلبي والبرنامجي في خوض المعارك المطلبية، مغامرة ؟ ارساء الممارسة الوطنية الديمقراطية على اسس مخالفة للعلاقات الفردية والطائفية – المحلية ، مغامرة ؟

ان ما لا يدركه الحزب « الشيوعي » هو ان مراهنته على اندثار اليسار الماركسي – اللينيني وتفككه هي من قبيل التمني .فالمطالب التي رفعتها اللجان في اكثر من مجال تلبي حاجات موضوعية ، اذا كان النظام السائد لا يرضى بها فلسبب واضح هو انها تخرق الحدود الضيقة التي عاش ضمنها حتى اليوم. ولكن كل تطوره يشير الى ان هذه الحدود لم تعد تستوعب اليوم نتائج نموه المتناقض . والقوى الماركسية اللينينية ، تركز على هذه النتائج الفعلية التي لم تقل صحافة الحزب كلمة بشأنها .

لا شك ان اعتراف الحزب بقوى يسارية اخرى امر يخرق صحة مواقفه المفترضة . لذلك فهو يتارجح بين التجاهل والشتائم . وطريق النقاش المتبعة حتى اليوم ، مع « الحرية » او اللجان ، اينما وجدت ، تنم عن شيء واحد هو عجز الحزب « الشيوعي » عن أن ياخذ مكانه ضمن الحركة الوطنية الديمقراطية. ولا يفيد في شيء أن الحزب اتسع فيما مضى لصفوة مناضلي الطبقة العاملة اللبنانية . فتراث هؤلاء المناضلين ليس صك ملكية او بطاقة انتساب . انه وجهة مسيرة نكص الحزب الحالي عنها ..

دار الفن والادب

يلقي الاستاذ صبري جريس (معهد الدراسات الفلسطينية) محاضرة في دار الفن والادب ، موضوعها :

« الحريات الديمقراطية في اسرائيل » وذلك في تمام الساعة الثامنة مساء من يوم الاثنين ٢٥ كانون الثاني ١٩٧١

والجدير بالذكر ان الاستاذ جريس قد وضع مؤخرا دراسة قيمة بعنوان « العرب في اسرائيل » لاقت انتشارا كبيرا ونقلت الى عدة لغات .

وتنظم « دار الفن والادب » امسية سينمائية تقدم خلالها ثلاثة افلام قصيرة عن الثورة الكوبية ، « [illegible] » ، « الموت للغزاة » و « مكافحة الامية » وذلك يوم الجمعة ٢٩ كانون الثاني ١٩٧١ ، الساعة الثامنة مساء .

الحرية

اسبوعية
سياسية
عربية

ثورة ظفار ومستقبل الخليج العربي:
جبهة تحرير ظفار والبدايات الصعبة

بيروت - ١-٢-١٩٧١ - العدد ٥٥٢ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً ● AL-HOURRIAH - No. 552 - 1-2-1971 - BEYROUTH



كلمة

قضايا المقاومة والحوار الديمقراطي

بعد الحملة الثانية الاخيرة لضرب حركة المقاومة من قبل النظام الاردني تفجرت قضايا حركة المقاومة دفعة واحدة على شكل خلافات حادة بين فصائل المقاومة كادت تهدد « الوحدة الوطنية » .

وكان محور هذه القضايا كلها يدور حول موقف المقاومة من النظام الاردني : الاتفاق الجديد ، مصير المليشيا ، تعايش ، حرب عصابات ، تراجع ، دفاع ... الخ .

ومن الواضح ان هذه القضايا قد تفجرت بعد أن كسب النظام الاردني عدة جولات عسكرية ضد المقاومة ، وأصبح ميزان القوى لصالحه تماما .

ومن هذا الواقع الذي لا سبيل الى نكرانه الا من قبيل خداع النفس ، يجب الوقوف عند اساليب « المراجعة النقدية » التي اثارتها حملة ايلول ، وما نتجعنها منتصريحاتومواقف .

فمنذ حملة ايلول برزت الحاجة الى هذه « المراجعة النقدية » التي اتفق عليها الجميع شكلا دون تحديد مضمونها ، وبالتالي اساليب الوصول الى نتائج صحيحة بها .

وهكذا ظلت معظم اطراف المقاومة صامتة عدة شهور بعد حملة ايلول ، لم يصدر عنها الا القليل القليل من تصريحات واشارات — ما عدا تقرير واسع اعدته الجبهة الشعبية الديمقراطية ، ونشرته « الحرية » كوجهة نظر هادفة من ذلك جر المراجعة النقدية الى صعيد المناقشة العلنية المفتوحة — .

وفي فترة « الصمت » هذه كانت فصائل ومنظمات المقاومة تعقد مؤتمرات واجتماعات داخلية حدثت فيها خلافات عديدة ، ولكن كان كل تنظيم يحيط ذلك بسور سميك وسرية تامة هي اشبه بالصمتالمطلق تجاه الجماهير والقواعد منها الى ضرورة المحافظة على أمن المنظمات !

وهكذا اغلقت حركة المقاومة الابواب على نفسها، لا تجاه الجماهير فقط، بل تجاه اكثرية قواعدها ومناضليها ومقاتليها ، وانحصر النقاش مجزءا « صامتا » على صعيد القيادات ، وفي داخل كل تنظيم على حدة .

لقد وقعت المراجعة النقدية اسيرة الاوضاع الذاتية للقيادات واسيرة المنافسة الذاتية بين فصائل المقاومة ، تلك التي لعبت دورا رئيسيا في تحديد مواقف وشعارات المرحلة السابقة مما جعلها تنحرف الى الوراء او هروبا الى الامام .

هذا الاسلوبالبيروقراطي المغلق فيالمراجعة النقدية منع النقاش من ان يصل الى نتائج صحيحة ، ومنع الاراء المختلفة من ان تتفاعل او تتصارع ديمقراطيا ارتكازا وارتباطا بقواعد المنظمات والجماهير ، ومنع كذلك « الاتجاهات الصحيحة » في داخل المنظمات ان تنفتح على بعضها البعض ، اذ اغلقت كل منظمة الباب على نفسها ، وقبعت في سجنها الخاص بعيدا عن التفاعل الواسع فيما بينها .

وهكذا وجدت حركة المقاومة نفسها تجاه الحملة الثانية ضدها ، وهي غير قادرة على تحديد مواقف دقيقة واضحة من النظام الاردني ومشتركة فيما بينها .. وبرزت ظواهر خطيرة هي نتيجة من نتائج الحوار غير الديمقراطي الذي تم :

١ — التهديد باستعمال القوة لحسم الخلافات بين المنظمات . هذا التهديد جاء على لسان كمال العدوان احد قادة « فتح » ضد الجبهة الشعبية .

وكانت تصريحات العدوان تعبير واضح عن أزمة فقدان الاسلوب الديمقراطي في المراجعة النقدية واستخلاص الدروس ، فقد امتلأ كلام العدوان بالاتهامات والتهديدات والانتقادات الشكلية بمضمون رجعي وفاشستي .

٢ — التباس المواقف الصحيحة بالمنافسة الذاتية بين المنظمات .

وكانت قضية المليشيا الشعبية ابرز مثل على ذلك .. فالمليشيا الشعبية كلها ، بما فيها عناصر « فتح » كانت ترفض تسليمسلاحها، وبالتالي ترفض ان ينص اي اتفاق جديد على تجميد سلاحها .

ولكن « الجبهة الشعبية » اظهرت نفسها أنها لوحدها ترفض تسليم سلاح المليشيا ، ودخل هذا الموقف في اطار العلاقات الذاتية بين المنظمات بدل أن تكون قضية تسليم السلاح قضية عامة ، هي قضية كل عناصر المليشيا على اختلاف منظماتها ، اذ على أساس انها قضية عامة في حركة المقاومة كان بالامكان ان تجتمعحولها كل « الاتجاهات » وكل عناصر المليشيا بغض النظر عن انتماءاتها .

ان طرح قضية المليشيا على الشكل الذي طرحت فيه حرم عناصر المليشيا من فرصة تطوير موقفها الرافض بتسليم السلاح ، ووضع هذا الموقف في مازق العلاقات بين فصائل المقاومة ، ولعبت تصريحات « العدوان » دورا اساسيا في تعمية القضية ووضعها في اطار خاطيء استفاد منه النظام الاردني الى ابعد الحدود .

ومرة اخرى : ان خروج حركة المقاومة بدروس صحيحة من تجاربها ونكساتها يتطلب طرح قضاياها في اطار نقاش مفتوح ..

و « الحرية » التي رافقت حركة المقاومة في مسيرتها ونشرتدراسات ووجهات نظر مختلفة في قضايا حركة المقاومة ، لا يسعها الا ان تؤكد على أمرين أساسيين :

١ — انه لا يمكن لاحد من خارج المقاومة ان يلقن المقاومة دروسا ، النقاش والصراع الداخلي هو وحده الكفيل باستخلاصها ..

٢ — ان « الحرية » تكرر دعوتها لمناقشة مفتوحة لقضايا المقاومة وهي تفتح صفحاتها لكل وجهة نظر تردها من اطراف حركة المقاومة ، على أساس أن تضع لذلك برنامجا يضع النقاش في « النهاية » باطار محدد ، وعلى أساس محاولة لجمع ما امكن من وثائق وشهادات عن معارك حركة المقاومة — خاصة اثناء حملة ايلول — لتقييمها واستخلاص مدلولاتها النظرية والسياسية .

"صرفند" : والعجز الدائم

اختيار اسرائيل «الصرفند»بالقرب من صيدا للقيام بعدوانها الجديد يتوخى أمرينأساسيين :

— الامر الاول : الانتقالالى مناطق حيث السكان لم يتعرضوا مباشرة الىاعتداءات اسرائيل ، كما هو الحال في قرى الحدود ، وحيثيبدي سكانها دعما سياسيا كاملا للمقاومة . .

ان هدف اسرائيل منذ حملةالعرقوب مرورا بالاعتداءات المتكررة على قرى الحدود ،الى الصرفند ، لم يزل يتركز على مسألة رئيسية : العلاقةبين الجماهير اللبنانية والمقاومة الفلسطينية .. أي تحميلالجماهير اللبنانية العزلاء مسؤولية مساندتها السياسيةللمقاومة .

— الامر الثاني : تغيير« الروتين » الذي استقرت عليه الاعتداءات الاسرائيليةعلى الحدود حيث بقيت مضاعفاتها الداخلية ، وردودفعل السلطة تجاه حركة المقاومة محدودة بعد هجرةالسكان ، وتخلي السلطة عن مناطق الجنوب المتاخمة للحدود.. فاسرائيل تريد تذكير السلطة اللبنانية بان عليها انتقوم بـ « واجبها » في حصار المقاومة الى جانب مايحدث في الاردن . واسرائيل تسلك في ذلك وفق سياستهاالمرسومة : على الانظمة العربية وضع حد للنشاطالمسلح الذي ينطلق منأراضيها ضد اسرائيل .

هذا ما تريده اسرائيل .

اما موقف السلطة« الجديدة » فهو الاخر لم يطرا عليه اي تغيير ..فبالرغم من تغير الظروف السياسية والاشخاص ووقائعالاعتداء الاسرائيلي ، الا ان موقف السلطة لم يتغير :التفرج والعجز واللامقاومة .

هذه المرة لم يكن العدوانمفاجئا ، ولم يكن الرادار معطلا بل كانت السلطة علىعلم مسبق بالعدوان ، ومع ذلك تصرف الجيش كماتصرف اثناء المطار : ترك القوة الاسرائيلية تفعل ما تريد ،وتبقى الوقت الذي تشاء على الاراضي اللبنانية ، ثم تذهبدون اية مقاومة من القوات اللبنانية .

ما هو مصدر هذا الموقفالمتفرج ؟

اركان العهد الجديد كانواقبل مجيئهم للسلطة يطرحون التفسير التالي :

عدم المقاومة ناتج عنازدواجية السلطة ، وعن الاجهزة التي نخرتهاالسياسة .

والان وقد وضعت الاموفي نصابها ، وابعدت الاجهزة عن السياسة ، وابعدالضباط المسؤولون عنها ، وبقي الموقف على حاله .

لماذا ؟.. لان العجزمتعلق بدور النظام اللبناني نفسه ودور مؤسساتهالمختلفة :

العلاقة مع المصالحالاستعمارية في المنطقة العربية التي تقف « وراءاسرائيل » . اما المؤسسات فدورها للقمع الداخلي ،للامتيازات المادية المرتفعة ، وليس للدفاع أمام الوجودالصهيوني التوسعي ، وليس للالتحام مع حركة المقاومة .

امام هذه الحقيقة ، لا تملكالحكومة السلامية الاترداد ما كان يقال في السابق :

« ان الحكومة قد وضعتمنذ شهرين خطة دفاعية شاملة ومن ضمنها شراءالاسلحة الكاملة والملائمة لظروف الدفاع عن لبنان ..وستظهر نتائج الخطة قريبا » .

يبقى السؤال الاخير :لماذا تجنبت الحكومة السلامية الى الان التعرض لحركةالمقاومة ؟..

الى الان لم يزل رد فعلالسلطة على الاعتداءات الاسرائيلية هو عدم التعرضللمقاومة خوفا من «المضاعفات داخلية » لا تريد تحملنتائجها في هذا الوقت المبكر من حكمها ، وبانتظار تطورالاحداث في الاردن ، وعلى الصعيد العربي (على ابوابه شباط) .

ولكن هذا الموقف يبقى« مؤقتا » بحدود الظروف الداخلية والخارجية المشاراليها ، وبعدها يبقى موقف السلطة الحالية لا يختلف عنسابقتها التي قامت في السنوات الماضية بمهمةالتعرض للمقاومة وحصارها .